انتهاكات دولة الاحتلال في الأراضي الفلسطينية واجراءات التوسع الاستعماري

تموز 2024

01
02
03
04
05
06
07
08
09
10
11
12
13
14
15
16
17
18
19
20
21
22
23
24
25
26
27
28
29
30
31

التقرير النصفي

خلال النصف الأول من العام 2024

هيئة مقاومة الجدار والاستيطان
Colonization & Wall Resistance Commission

هيئة مقاومة الجدار والاستيطان

انتهاكات دولة الاحتلال

في الأراضي الفلسطينية واجراءات التوسع الاستعماري

التقرير نصف السنوي

2024

جميع الحقوق محفوظة لـ
هيئة مقاومة الجدار والاستيطان
رام الله - 2024

المقر الرئيسي – رام الله / الماصيون دوار محمود درويش

تلفاكس مكتب الرئيس :02-2989115

فاكس : 02-2989130

هاتف : 02-2989133

قائمة المحتويات

المحتويات	الصفحة
تقديم رئيس الهيئة	5
جدول تمثلات الإجراءات الاستعمارية على الأرض الفلسطينية في النصف الأول من 2024	7
الفصل الأول: إجراءات دولة الاحتلال لدعم الاستيطان الاستعماري الإسرائيلي	8
أ : القوانين ومشاريع القوانين المقدمة لكنيست الاحتلال في النصف الأول من العام 2024	9
ب : قرارات الحكومة الإسرائيلية في النصف الأول من العام 2024	18
ت : الحوافز والتسهيلات المالية المقدمة للمستعمرات والمستعمرين في النصف الأول من العام 2024	20
ث : مواقف وتصريحات لقادة دولة الاحتلال	22
الفصل الثاني: استمرار التوسع الاستيطاني على الأرض الفلسطينية	28
أ : المخططات التنظيمية للبناء الاستعماري في الضفة الغربية	29
ب : المخططات التنظيمية للبناء الاستعماري في القدس الشريف	31
ت : عطاءات البناء الاستيطاني في النصف الأول من العام 2024	33
الفصل الثالث: إجراءات وممارسات الاحتلال للسيطرة على الأراضي	36
أ: البؤر الاستعمارية التي أقيمت في النصف الأول من العام 2024	37
ب: تسوية أوضاع "شرعنة" بؤر استعمارية	43
ت: الترحيل القسري للتجمعات البدوية	45
ث: نزع الملكية «مصادرة الأراضي».	46
ج: توسيع حدود مناطق نفوذ مستعمرات	58
ح: صفقات تسجيل أراضي	59
خ: إعادة الاستيطان إلى شمال الضفة الغربية	60
الفصل الرابع: إجراءات وممارسات سلطات الاحتلال بحق المنشآت الفلسطينية	64
أ: عمليات الهدم	65
ب: إخطارات الهدم	67
الفصل الخامس: اعتداءات أجهزة دولة الاحتلال والمستعمرين على المواطنين وممتلكاتهم وأماكن العبادة	68
الفصل السادس: الملفات التحليلية	81

تقديم رئيس الهيئة

يظهر جوهر ما تفعله دولة الاحتلال هذه الأيام، وما تخطط لتنفيذه جلياً في إطار أنه جزء لا يتجزأ من مخططات السيطرة وضم أراضي الضفة الغربية والتي لم تبدأ بتصريحات سموتريتش الأخيرة والتي يراد لها أن تبدو وكأنها تسريبات، لكنها في حقيقة الأمر بدأت منذ اللحظة من الأولى من الاحتلال، إذ لطالما عبر قادة إسرائيليون عن رؤيتهم لأراضي الضفة الغربية باعتبارها عمق استراتيجي لإسرائيل، من هنا دائماً تنطلق هذه الرؤية، لكن يظل الاختلال، باعتبار أن القادة الإسرائيليون كانوا في السابق يميلون إلى تجميل ما يفعلونه على الأرض بالادعاء أنها إجراءات مؤقتة ولا تهدف إلى الضم، وثانياً كانت الرؤية الإسرائيلية تجزيئية لأراضي الضفة بمعنى أنهم كانوا يعلنون رغبتهم عن السيطرة على مقطع هنا وجزء هناك، لكن اليوم أصبح الإسرائيليون لا يتورعون عن الإعلان صراحة عن هذه المخططات والإعلان صراحة عن رغبتهم بإحكام القبضة على كامل أراضي الضفة، وهذا تحول جذري وخطير في الخطابات التي تكشف عن حقيقة ما يدور في الغرف المغلقة.

يأتي تقييمنا للمخططات الجارية الآن، في إطار أنها كلها ستؤدي إلى ما نطلق عليها بتسريع الوتائر، بمعنى سيتم تسريع وتيرة السيطرة على الأراضي، هناك تصريح إسرائيلي بالرغبة بمصادرة والاستيلاء على أكثر من 20 ألف دونم حتى نهاية العام، وتسريع وتيرة المصادقة على مخططات استيطانية وتسريع وتيرية شرعنة وتسوية أوضاع بؤر استيطانية، وتسريع وتيرة هدم البناء الفلسطيني وبالمقابل الحفاظ على ما يبنيه المستوطنون في أراضي الضفة، هذا هو السيناريو القريب والترجمة الفعلية لما يجري الحديث عنه.

وبالنظر إلى الأغلبية اليمينية الفاشية الحاكمة في دولة الاحتلال والتي تستطيع، حتماً، أن تمرر كل شيء تشريعيا وعملياتياً، وتتبنى كل السياسات حتى تلك المفرطة بالفاشية والعنصرية، ونحن بدورنا سنعمل على مجابهة هذه المخططات وإفشالها وتحطيمها كما نجح الشعب الفلسطيني وعلى مدار تاريخه الطويل بتحطيم المخططات المماثلة

يظل اعتقادنا جازماً، أنه لولا التقاعص الدولي ولولا ازدواجية المعايير التي تحكم العالم لما تجرأ الاحتلال وقادته بالإمعان في الاستمرار بالجريمة إلى هذا الحد، سواء بالجرائم ضد المواطنين أو ضد الأرض الفلسطينية، نحن نراهن على أن يستعيد المجتمع الدولي صوابه بإجراءات حقيقية وصارمة ضد الاحتلال، نحن نعتقد أن المزاج الدولي اليوم يشهد تغييرات كبيرة ومهمة، سنعمل على تغذية استدامة هذا الموقف الدولي، هذا واجبنا، نحو تحشيد أفضل في الرأي العام المتحول تحولاً جذرياً، وعلينا أن لا ننسى أن موجة الاعترافات بدول فلسطيني تؤشر على هذا النوع من التحولات، وهي تحولات متصاعدة ستفرز ساحة دولية جديدة بمعايير جديدة.

لكن يظل إيماننا مطلقاً أن الشعب الفلسطيني سيواصل مقاومته للاحتلال وللمشروع الاستيطاني كما قاومه منذ اليوم الأول من الاحتلال وإذ تتستر دولة الاحتلال بغطاء الحرب لتمرير مخططاتها الرامية لتصفية القضية وإعدام إمكانية قيام دولة فلسطينية من خلال ما تفعله كل ما تفعله دولة الاحتلال يبقى فاقداً الشرعية، ولا يلغي، لا من قريب ولا من بعيد، أصلانية الحق الفلسطيني في الأرض

الآن وقد أصبح وبما لا يدع مجالاً للشك بأن واقع أراضي الضفة الغربية والقدس قد دخلت فعلاً في مرحلة حساسة للغاية، تضاف إلى كل التعقيدات التي فرضتها دولة الاحتلال وعلى مدار سنوات الاحتلال الطويلة، باعتبار أن خطورة ما تفعله دولة الاحتلال هذه الأيام يتمثل بالحاضنة التشريعية والقانونية التي تجتهد دولة الاحتلال من خلالها من أجل تثبيت إجراءات ذات بعد استراتيجي تستهدف السيطرة والضم على قطاعات واسعة من الأراضي الفلسطينية،، بالإضافة إلى أن دولة الاحتلال ومن خلال هذا النوع من الإجراءات لا تعتدي على مقدرات شعبنا الفلسطيني وحسب بل تضرب بعرض الحائط منظومة الشرائع والقوانين الدولية التي جرمت بالأثر الرجعي كل ما تفعله دولة الاحتلال من فرض وقائع على الأرض الهدف النهائي منها هو إعدام إمكانية قيام دولة فلسطينية في المستقبل وعزل مدينة القدس وتفريغها من جوهرها الثقافي والإنساني والحضاري .

مؤيد شعبان

رئيس هيئة مقاومة الجدار والاستيطان

تمثلات الإجراءات الاستعمارية على الأرض الفلسطينية في النصف الأول من 2024

	المؤشر/ الإجراء الاستعماري	النتيجة
.1	عدد المستعمرين الإسرائيليين في أراضي الضفة والقدس	740 ألف مستعمر
.2	عدد المستعمرات الإسرائيلية	190 مستعمرة
.3	عدد البؤر الاستعمارية	189 بؤرة
.4	عدد البؤر الزراعية من مجمل البؤر الاستعمارية	95 بؤرة
.5	مساحة الأراضي التي تسيطر عليها البؤر الزراعية (بالمقاربة المكانية)	412 ألف دونم
.6	عدد البؤر الاستعمارية التي أقيمت في النصف الأول من العام 2024	11 بؤرة استعمارية
.7	مساحة الأراضي التي استولت عليها سلطات الاحتلال في النصف الأول من العام 2024	26,852 دونماً
.8	عدد المنشآت التي هدمتها سلطات الاحتلال في النصف الأول من العام 2024	318 منشأة
.9	عدد إخطارات الهدم التي رصدتها الهيئة في النصف الأول من العام 2024	359 إخطار
.10	عدد المخططات التنظيمية الاستعمارية التي تمت دراستها لمستعمرات الضفة الغربية	38 مخطط
.11	عدد المخططات التنظيمية الاستعمارية التي تمت دراستها لمستعمرات القدس	39 مخطط
.12	**مجمل** مساحة الأراضي الخاضعة لإجراءات استعمارية إسرائيلية – هذه المساحة لا تشمل الأراضي المخطط لعزلها بجدار الضم والتوسع – هذه المساحة تشكل 69% من مجموع المناطق المصنفة (ج)	2400 كم^2
.13	عدد الشهداء الفلسطينيين على أيدي جيش الاحتلال في النصف الأول من العام 2024	329 شهيداً
.14	عدد الشهداء الفلسطينيين على أيدي المستعمرين في النصف الأول من العام 2024	7 شهداء
.15	عدد الأشجار التي اقتلعها الاحتلال أو تعرضت لاعتداءات المستعمرين	9957 شجرة
.16	عدد المدارس المهددة بالهدم الكلي أو الجزئي	49 مدرسة
.17	مساحة الأراضي الفلسطينية التي يزرعها المستعمرون اليهود	121 ألف دونم
.18	عدد المواقع الاستعمارية الخدماتية والصناعية وغيرها	52 موقعاً
.19	عدد المواقع العسكرية في الأراضي الفلسطينية	94 موقعاً
.20	عدد الكليات العسكرية	40 كلية
.21	عدد الحواجز الدائمة والمؤقتة (بوابات، حواجز عسكرية أو ترابية)	873 حواجز وبوابات
.22	طول جدار الضم والتوسع الكلي في حال اكتمال البناء	714كم
.23	الجزء المكتمل من جدار الضم والتوسع	489كم
.24	الجزء المخطط من جدار الضم والتوسع	225كم
.25	مساحة الاراضي التي سيعزلها الجدار من الضفة الغربية في حال اكتمال البناء	560 كم^2
.26	الاراضي المعزولة بشكل كلي حاليا بسبب الجدار	295 كم^2

الفصل الأول: إجراءات دولــة الاحتــلال لدعــم الاستيطان الاستعماري

أ : القوانين ومشاريع القوانين المقدمة لكنيست الاحتلال في النصف الأول من العام 2024

ب : قرارات الحكومة الإسرائيلية الأخيرة

ت : الحوافز والتسهيلات المالية المقدمة للمستعمرات والمستعمرين

ث : مواقف وتصريحات لقادة في دولة الاحتلال

أ : القوانين ومشاريع القوانين المقدمة إلى كنيست الاحتلال منذ مطلع العام 2024

نستعرض في هذا الجزء من التقرير، أبرز قوانين ومشاريع قوانين جرت عملية نقاشها داخل كنيست الاحتلال، وبالنظر إلى طبيعة هذه القوانين، فإنه يلحظ دائماً طبيعتها العدائية والعنصرية، والتي تحاول من خلالها الجهات التشريعية في دولة الاحتلال أن ترسخ منظومة قمع الفلسطينيين أو إمعان الفصل العنصري والأبارتهايد، وحديثاً، استغلال ظروف الحرب والطوارئ التي فرضتها دولة الاحتلال من اجل خلق واقع جديد لا يمكن الرجوع عنه حسب الوصف الإسرائيلي.

ومن الأمثلة على ذلك مشروع القانوني الذي جرى تقديمه لصالح التعامل مع المستعمرات المقامة على أراضي محافظة الخليل حيث جاءت خطورة هذا القانون أنه يعتبر واحد من قوانين وإجراءات الضم، أو بمعنى آخر، التعامل مع مستوطنات الضفة الغربية، بشكل تدريجي، كبلدات ومدن في الداخل المحتل، القانون جرت عملية إيداعه في الثالث من نيسان، بانتظار قراءات أخرى لتحديد وضعه القانوني والتنفيذي.

وفي ذات الإطار تم تقديم مشروع قانون (إيداع) يتعلق بضم أراضي الأغوار "للسيادة الإسرائيلية"، تم إيداع مشروع القانون يوم 20 أيار، 2024 وحمل الرقم ב / 25/ 4583 حتى اللحظة هو في مرحلة الإيداع، في المرحلة القادمة من الكنيست قد يأخذ مصادقات أخرى.

وبنظرة سريعة على جملة القوانين التي يجري نقاشها نستطيع فهم ذهن الاحتلال وأين يريد أن يصل في مسالة الضم والسيطرة على أراضي الفلسطينيين وإخضاعها أمام نظر وعيون العالم.

أبرز القوانين ومشاريع القوانين في كنيست الاحتلال				
الرقم	القانون	الوضع	التاريخ	ايضاحات
مشروع قانون يحرم الطفل والقاصر المدان بـ "قضايا أمنية"، المخصصات الاجتماعية	ב / 25/ 4232	تمهيدية	31 كانون الثاني 2023	حصل القانون على تأييد الحكومة، وصوتت لصالحه أحزاب الائتلاف، وكتل المعارضة الصهيونية .وعارضت القانون كتلتا "الجبهة الديمقراطية- العربية للتغيير"، و"القائمة العربية الموحدة."
تمديد قانون طوارئ حكومي (مؤقت) يجيز للمحكمة تمديد معتقل بقضايا أمنية مدة 45 يوماً في كل مرّة.	الحكومة **	بالقراءة النهائية إقرار	31 كانون الثاني 2024	وهذا أحد قوانين الطوارئ التي أقرت في شهر تشرين الأول الماضي 2023، وينتهي مفعوله يوم 5 شباط 2024 وتطلب الحكومة تمديد سريان حتى يوم 3 نيسان 2024.
قانون يحق بموجبه لصاحب عمل، فصل عامل وموظف لديه فورًا، ومن دون إنذار مبكر، في حال أدين الشخص بتهمة دعم "الإرهاب"	ב / 25/ 4213	بالقراءة التمهيدية	22 كانون الثاني، 2024	يحق بموجبه لصاحب عمل، فصل عامل وموظف لديه فورًا، ومن دون إنذار مبكر، في حال أدين الشخص بتهمة دعم "الإرهاب" بالمفهوم الإسرائيلي للإرهاب، أو حتى حينما تقدم لائحة اتهام ضده، بمعنى حتى قبل صدور قرار الحكم. ويجيز القانون الجنائي الفصل من العمل دون إنذار مبكر لمن ارتكب جرائم جنائية صعبة مثل القتل

				والاغتصاب، ويطلب صاحب مشروع القانون تعديل القانون ليشمل ما تم ذكره هنا.
تمديد قانون طوارئ، يجيز لسلطة السجون تقليص المساحة المتاحة للسجين الأمني (الأسرى) إلى ما دون المساحة المنصوص عليها في القوانين والمواثيق الدولية	الحكومة **	بالقراءة النهائية	17 كانون الثاني 2024	وحسب تقارير تصدر تباعًا، فإن سجون الاحتلال تشهد حالة اكتظاظ شديدة، وأن المساحة المتاحة للأسير الواحد لا تصل إلى 3 أمتار مربعة، عدا عن ظروف أسر لم ترد في القوانين، مثل الحرمان من أسرّة نوم، وثياب ملائمة وطعام كافٍ
تمديد قانون طوارئ، يجيز للسلطات منع لقاء أسير من قطاع غزة، شارك في الهجمات ما بين 7 تشرين الأول وحتى 13 تشرين الأول 2023،	الحكومة **	بالقراءة النهائية	17 كانون الثاني، 2024	أقرت الهيئة العامة للكنيست بأغلبية الأصوات من الائتلاف وغالبية كتل المعارضة، يوم 15 كانون الثاني 2024، بالقراءة النهائية، تمديد قانون طوارئ، يجيز للسلطات منع لقاء أسير من قطاع غزة، شارك في الهجمات ما بين 7 تشرين الأول وحتى 13 تشرين الأول 2023، أو اعتقل لاحقًا في قطاع غزة، من لقاء محام له، حتى 15 يومًا، مع السماح بتمديد الفترة على التوالي، مدةً أقصاها 180 يومًا، على أن يكون كل تمديد يأتي بعد طلب مفصل من ضابط شرطة أو ضابط جيش صاحب صلاحيات، وتقره المحكمة المختصة لاحقًا.
مشروع قانون يقضي بفرض عقوبات على مؤسسات قائمة في الضفة الغربية المحتلة وقطاع غزة، وتحتاج لعلاقات مع مؤسسات مالية داخل إسرائيل، في حال ثبت، أنها تحول أموالاً من السلطة الفلسطينية "إرهابيين"	ב / 25/ 4202		15 كانون الثاني 2024	يتضمن القانون فرض عقوبات وقيود على مؤسسات مالية إسرائيلية أو تعمل داخل إسرائيل في حال تعاملت مع تلك المؤسسات المالية الأجنبية، دون أن تبلغ عنها.

مشروع قانون لتوسيع مفهوم التحريض في شبكات التواصل وتسهيل عمليات الاعتقال	ב / 25/ 4345	التمهيدية	20 آذار 2024	القانون يوسع مفهوم التحريض على "الإرهاب" في شبكات التواصل، كما هو وراد في القانون، بحيث يتحول الأمر إلى مخالفة، إذا كانت هناك معقولية بأن المضمون يحرض على الإرهاب، وليس فقط "مضمون مثبت" كما هو وراد في القانون، يضاف إلى هذا أن المخالفة تسري أيضًا على من يضع شارة إعجاب أو ما شابه في شبكات التواصل على أي نص فيه معقولية بأنه يحرض على الإرهاب. في حال مخالفة كهذه، فإن من صلاحية الشرطة اعتقال شخص لمجرد تلقي شكوى من أي شخص أو جهة كانت، دون انتظار مصادقة من جهة نيابية ذات صلاحية.
قانون يجيز لمتضرري أعمال المقاومة وعائلاتهم تغريم السلطة الفلسطينية بتعويضات باهظة	ב / 25/ 2967	نهائية	11 آذار 2024	قانون يجيز للمتضررين من عمليات نفذها فلسطينيون، أو حسب تعريفها في القانون "الإرهاب"، وفق المفهوم الإسرائيلي للإرهاب، تقديم دعاوى تعويضات من الجهات الداعمة للعمليات، وأولها، بحسب ذكر مشروع القانون، السلطة الوطنية الفلسطينية. وهذا "الحق"، هو للمتضررين من العمليات أو عائلاتهم في حالة قتيل، فعلى سبيل المثال يدعو القانون لتغريم السلطة عن كل قتيل مبلغاً لا يقل عن 10 ملايين شيكل (2.8 مليون دولار). وفي حالة ضرر جسدي دائم، يحق للمتضرر أن يطلب تعويضاً مالياً بقيمة 5 ملايين شيكل، من السلطة الفلسطينية.
مشروع قانون يشترط تحويل أموال الضرائب للسلطة الفلسطينية "بإثباتها محاربتها للإرهاب وأدانته"	ב / 25/ 4398	تمهيدية	11 آذار 2024	قانون يجعل من صلاحية وزير المالية، وبموافقة وزير الدفاع، ولجنة الخارجية والأمن في الكنيست، تحويل أموال الضرائب للسلطة الوطنية الفلسطينية، فقط في حال طبّقت البنود الأربعة التالية، وفي حال لم تطبقها، يكون من صلاحية وزير المالية تحويل الأموال لمجالات صرف يراها مناسبة.

مشروع قانون آخر لمضاعفة العقوبات على من ينقل بسيارته فلسطينياً ليس بحوزته تصريح لدخول إسرائيل	ב / 25/ 4409	تمهيدية	11 آذار 2024	قانون يضاعف العقوبات والغرامات المالية، على من ينقل فلسطينياً من الضفة الغربية أو قطاع غزة، ليس بحوزته تصريح للدخول إلى إسرائيل.
تمديد سريان القانون المؤقت لمنع لم شمل العائلات الفلسطينية عاماً إضافياً		تمديد سريان قانون	5 آذار 2024	تمديد سريان القانون الذي يحرم آلاف العائلات الفلسطينية في إسرائيل، التي أحد الوالدين فيها من الضفة الغربية أو قطاع غزة، وأيضاً من لبنان وسورية والعراق وإيران، بحسب ما نصّ عليه القانون، من لم الشمل، وهو يشمل استثناءات. تمديد القانون الذي يأتي على شكل قانون مؤقت منذ العام 2003، حتى يوم 14 آذار 2025، وهذا لكون القانون يتعارض مع القوانين والمواثيق الدولية.
مشروع قانون لفرض قيود مالية وقيود حركة على مسؤولي السلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية	ב / 25/ 4377	إيداع	4 آذار 2024	قانون يفرض قيوداً على مسؤولي السلطة الوطنية الفلسطينية، ومنظمة التحرير الفلسطينية. وهو مشروع قانون مطابق تقريبا لقانون قدمه النائب سوكوت نفسه بمفرده، ويحمل رقم 4342، وتم إيداعه يوم 19 شباط 2024. مع إضافة بند واحد نشير له.
قانون يقضي بالتعامل مع مستوطنات جنوب الضفة الغربية (الخليل) على أنها مستوطنات في الداخل	ב/ 25/ 4486	إيداع	3 نيسان 2024	قدم أعضاء كنيست من حزب قوة يهودية (تحديداً سون هار ميلخ) ، بمعنى ان يتم ضم هذه المستوطنات إلى ما يعرف بسلطة تطوير النقب.

مشروع قانون لفرض عقوبة إعدام مع وقف التنفيذ وتنفيذه مشروط	ב / 25/ 4550	تمهيدية	3 نيسان 2024	تشروع قانون يقضي بفرض عقوبة الإعدام، إلى جانب عقوبة السجن، على من أدين في المحاكم العسكرية بقضايا قتل فيها إسرائيليون، أو تضرروا منها، على أن يكون هذا الحكم مع وقف التنفيذ، ويتم تنفيذ حكم الإعدام، في حال طلبت "منظمة إرهابية"، بحسب نص مشروع القانون، إطلاق سراحه.
مشروع قانون لتغليظ العقوبات على من ينقل فلسطينيين من دون تصاريح متهمين "بالإرهاب"	ב / 25/ 4281	قراءة أولى	3 نيسان 2024	وحسب القانون، فإن من ينقل فلسطيني ليس بحوزته تصريحا لدخول إسرائيل، وكان قد أعرب عن تأييده لهجمات السابع من تشرين الأول/ أكتوبر 2023، فيفرض عليه السجن 6 سنوات وغرامة 240 ألف شيكل. وإذا كان الفلسطيني قد شارك في الهجمات أو نفذ عملية سابقا، فيفرض على ناقله السجن 8 سنوات وغرامة بقيمة 300 ألف شيكل.
تمديد وتشديد سريان قانون طوارئ يمنع أسرى قطاع غزة من لقاء محامين حتى 180 يوما	מ 1731	نهائية	3 نيسان، 2024	قانون طوارئ: يجيز منع لقاء أسير من قطاع غزة، شارك في الهجمات ما بين 7 تشرين الأول وحتى 13 تشرين الأول 2023، أو اعتقل لاحقا في قطاع غزة، من لقاء محام له، حتى 90 يوماً، (بدلا من 21 يوما من القانون السابق) مع السماح بتمديد الفترة على التوالي، مدة أقصاها 180 يوما من يوم الاعتقال.
تعديل قانون لمضاعفة العقوبات على من ينقل بسيارته فلسطينيًا ليس بحوزته تصريحًا لدخول إسرائيل	ב / 25/ 3510، ב / 25/ 4409	نهائية	3 نيسان، 2024	ويرفع القانون الحد الأدنى للعقوبة من عامي سجن إلى 4 أعوام، وعقوبة الحد الأقصى من 4 سنوات إلى 7 سنوات. كما يرفع الغرامات على الأفراد من 5 آلاف شيكل إلى 40 ألف شيكل، وعلى الشركات من 10 آلاف شيكل إلى 160 ألف شيكل

مشروع قانون يقضي بفرض عقوبة السجن على أطفال دون سن 14 عاما	ב / 25/ 3058	تمهيدية	3 نيسان، 2024	يقضي بأن يكون من صلاحية المحاكم الإسرائيلية فرض أحكام بالسجن على أطفال دون سن 14 عاما، إذا اندرجت المخالفة تحت بند ما تصفه إسرائيل "عملا إرهابيا"، أو عملا على خلفية قومية، وليس فقط الإدانة بعملية قتل، كما هو القانون القائم.
تمديد سريان منع المعتقل بقضايا أمنية من لقاء محام حتى 120 يوما (ليس الأسرى "المقاتلين غير الشرعيين")		نهائي	3 نيسان، 2024	تمديد سريان القانون المؤقت (قانون طوارئ) الذي يمنع معتقلا بقضايا أمنية "ذات حساسية"، (والمقصود ليس الأسرى الذين ينطبق عليهم حالياً التعريف الإسرائيلي "مقاتلين غير شرعيين") من لقاء محام حتى 120 يوما، على أن يكون القرار صادرا عن قاض برتبة رئيس أو نائب رئيس محكمة مركزية (جنايات)، وفي كل مرّة يتم تمديد الفترة 20 يوما، بطلب من وحدة التحقيقات في الشرطة الإسرائيلية.
قانون حكومي وقوانين خاصة لفرض قيود تمنع الأسير المحرر من العودة لمكان سكنه أو عمله أو دراسته	ב / 25/ 2852، ב / 25/ 3024، ב / 25/ 4136، ב / 25/ 4171	نهائي	3 نيسان، 2024	قانونا قدمته الحكومة، وأرفق له قانونان كانا قدر أقرا يوم 14 حزيران 2023 بالقراءة التمهيدية، ومشروعا قانونين بالصيغة نفسها أقرا في جلسة 4 آذار 2024 بالقراءة التمهيدية (سوية مع إقرار القانون بالقراءة الأولى)، يجيز للمحاكم الإسرائيلية فرض إقامة جبرية على كل أسير محرر، قضى محكومية بالسجن الفعلي، تشمل تحديد مكان سكنه، وحتى منعه من العودة إلى مكان عمله، أو مكان دراسته.
قانون طوارئ يجيز حظر عمل وسائل إعلام وصفحات إنترنت وتطبيق هاتفي في إسرائيل إذا أضر عملها بالأمن الإسرائيلي		نهائي	1 نيسان، 2024	(قانون طوارئ) يجيز لوزير الاتصالات، بتوصية من رئيس الحكومة، حظر ومنع عمل وسائل إعلام ليست ناطقة بالعبرية، للعمل والبث من داخل إسرائيل، في حال اقتنع وزير الدفاع، أن البث والمضامين يضران بأمن إسرائيل، في فترة حالة الحرب التي أعلنتها الحكومة، وأقرتها لجنة الخارجية والأمن البرلمانية يوم 8 تشرين الأول العام 2023.

قانون لصرف أموال الضرائب الفلسطينية المجمدة لدى الحكومة الإسرائيلية	ב / 25/ 4202، ב / 25/ 4303	تمهيدية	29 أيار 2024	مشروعي قانون يقضيان بالتصرف بأموال السلطة الفلسطينية، التي تحتجزها الحكومة الإسرائيلية، بموجب القانون الذي أقر في العام 2018، ويقضي بأن تحتجز الحكومة الإسرائيلية من أموال الضرائب الفلسطينية التي تجبيها على "المعابر" سنوياً، بقدر ما تصرفه السلطة على مخصصات الأسرى وعائلات الشهداء. قدم القانون الأول عضو الكنيست تسفي سوكوت، من كتلة "الصهيونية الدينية"، والثاني زئيف إلكين من كتلة "اليمين الرسمي" بزعامة غدعون ساعر.
قانونين يفرضان عقوبات على بنوك ومؤسسات مالية فلسطينية تتعاطى مع أموال "لجهات إرهاب"	ב / 4323/2/25 ב / 4333/2/25 ב / /4332 פ/25	تمهيدية	29 أيار، 2024	يقضيان بفرض عقوبات على مؤسسات مالية، إما بنوك أو ما يمكن تفسيره على أنها مكاتب صرافة، قائمة في الضفة الغربية المحتلة وقطاع غزة، وتحتاج لعلاقات مع مؤسسات مالية مثل بنوك وغيرها داخل إسرائيل، في حال ثبت، أنها تحول أموال من السلطة الفلسطينية الى من يتم اعتبارهم بموجب التعريف الإسرائيلي "إرهابيين"، والقصد أساساً، أسرى محررين وعائلات شهداء. وقدم القانون الأول عضو الكنيست دان إيلوز، من كتلة الليكود، والقانون الثاني قدمه عضو الكنيست يفغيني سوبا، وجميع أعضاء كتلة حزبه البرلمانية "إسرائيل بيتنا" التي تضم 6 نواب.
مشاريع قوانين تنزع صفة الدبلوماسية عن وكالة الأونروا واعتبارها "منظمة إرهابية" يحظر نشاطها		تمهيدية	29 أيار، 2024	قوانين تستهدف وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)، بموافقة الحكومة، وبإجماع كتل الائتلاف وكتل المعارضة الصهيونية، وتفصيل التصويت لاحقاً.

تمديد سريان قانون طوارئ لسبعة أشهر أخرى يسمح بتقليص مساحة السجين الأمني في السجون والمعتقلات	ב/ 4486 /25	مصادقة	29 أيار، 2024	يجيز لسلطة السجون تقليص المساحة المتاحة للسجين الأمني (الأسرى)، بما يشمل من تتم تسميتهم "مقاتلين غير شرعيين"، بقصد المتهمين بالهجمات من يوم 7 وحتى 13 أكتوبر العام 2023، إلى ما دون المساحة المنصوص عليها في القوانين والمواثيق الدولية، كما يجيز القانون عدم تأمين سرير لكل أسير.
قانون يقضي بالتعامل مع مستوطنات جنوب الضفة الغربية (الخليل) على أنها مستوطنات في الداخل	ב / 4281 /25	تمهيدية	22 أيار، 2024	قدم أعضاء كنيست من حزب قوة يهودية (تحديداً سون هار ميلخ) ، بمعنى ان يتم ضم هذه المستوطنات إلى ما يعرف بسلطة تطوير النقب.
مشروع قانون لتغليظ العقوبات على من ينقل فلسطينيين من دون تصاريح متهمين "بالإرهاب"		مصادقة	22 أيار، 2024	وحسب القانون، فإن من ينقل فلسطيني ليس بحوزته تصريحا لدخول إسرائيل، وكان قد أعرب عن تأييده لهجمات السابع من تشرين الأول/ أكتوبر 2023، فيفرض عليه السجن 6 سنوات وغرامة 240 ألف شيكل. وإذا كان الفلسطيني قد شارك في الهجمات أو نفذ عملية سابقا، فيفرض على ناقله السجن 8 سنوات وغرامة بقيمة 300 ألف شيكل.
تمديد سريان قانون طوارئ يسمح بتقليص مساحة السجين الأمني في السجون والمعتقلات	ב / 4583 /25	أولى	20 أيار، 2024	يجيز لسلطة السجون تقليص المساحة المتاحة للسجين الأمني (الأسرى)، بما يشمل من تتم تسميتهم "مقاتلين غير شرعيين"، بقصد المتهمين بالهجمات من يوم 7 وحتى 13 أكتوبر العام 2023، إلى ما دون المساحة التي المنصوص عليها في القوانين والمواثيق الدولية، كما يجيز القانون عدم تأمين سرير لكل أسير.

مشروع قانون الـ 12 لفرض ما تسمى "السيادة الإسرائيلية" على منطقة غور الأردن		إيداع	20 أيار، 2024	مشروع قانون يقضي بفرض ما يسمى "السيادة الإسرائيلية" على منطقة غور الأردن. يضاف هذا المشروع إلى 11 مشروع قانون مماثل تم تقديمها سابقا في الولاية البرلمانية الـ 25 الحالية.

ب: أبرز قرارات حكومة الاحتلال الأخيرة في النصف الأول من 2024

أقرت حكومة الاحتلال مجموعة كبيرة من القوانين ذات الأثر الواضح على حياة الفلسطينيين وممتلكاتهم في الفترة القصيرة نسبياً الممتدة منذ مطلع العام 2024 وحتى منتصف العام، ولعل المنظومة الأكثر وضوحاً التي حكمت طبيعة نقاشات حكومة الاحتلال وقراراتها هي علاقتها بظروف الحرب التي تشنها على شعبنا في قطاع غزة وكل أماكن تواجده، لا سيما تلك المتعلقة بظروف الأسرى الفلسطينيين، وظروف اعتقالهم، ناهيك عن تحويل مجموعة من مشاريع القوانين إلى الكنيست من أجل المصادقة عليها والتي كان على رأسها الاعتداء على القنوات الفضائية العاملة وتحديداً قناة الجزيرة، الأمر الذي أدى إصدار قانون الجزيرة التي قضى بإغلاق مكاتبها، في حين تناولت مجموعة من القرارات إعطاء تسهيلات حقيقية واقتطاعات من الموازنة لصالح المستوطنات والتي كان أبرزها قرار رقم 1628 والذي قضى بتحويل مبلغ 40 مليون شيكل بدلاً من 36 مليون شيكل لصالح دائرة الاستيطان التابعة للإدارة المدنية الاحتلالية التي جرى تغيير على شكلها وبعدها الهيكلي باستحداث منصب نائب رئيس الإدارة المدنية بصلاحيات موسعة.

الرقم المرجعي	التاريخ	القرار
1772	19 أيار، 2024	مشروع قانون سلطة تطوير النقب (تعديل – تعريف النقب)، قانون عضو الكنيست ليمور سون هار ملكيخ رقم 2024 (P/4486)
1773	27 أيار، 2024	الموافقة على مشروع قانون تعديل نظام الإجراءات الجزائية (القبض والتفتيش) (رقم) (التفتيش ليس بناء على أمر تفتيش – تعديل وتمديد الأمر المؤقت)، 2024-TPDF
1762	24 أيار، 2024	إلحاقاً لقراري حكومة الاحتلال رقم 1281 بتاريخ 2022/3/14 بشأن "إقامة مستوطنة حضرية جديدة ذات طابع حريديم – كاسيف" (فيما يلي – القرار 1281) ورقم 1737 بتاريخ 5 مايو 2024 بشأن "التصديق على قرار قرار الحكومة بشأن إنشاء مستوطنة حضرية جديدة ذات طابع أرثوذكسي متطرف –
1730	5أيار، 2024	منع المساس بأمن الدولة من مذيعة أجنبية – قناة الجزيرة، يشتمل القرار على: 1 تعليق بث قناة الجزيرة باللغتين العربية والإنجليزية . .2إغلاق مكاتب قناة الجزيرة الموجودة في أراضي إسرائيل. .3مصادرة الجهاز المستخدم في تقديم محتوى قناة الجزيرة، شريطة أنه إذا كان جهاز RTN edge، كما هو محدد في القانون، فلن يتم اختراق هذا الجهاز؛ 4. تقييد الوصول إلى المواقع الإلكترونية لقناة الجزيرة.
1712	17 نيسان، 2024	تغير أولويات الحكومة لصالح إنشاء السجون في ظل حرب السيوف الحديدية، إلزام وزير الأمن الوطني بالعمل على بناء 936 مكان سجن إضافي بحلول نهاية عام 2024
1694	14 نيسان، 2024	تمديد إعلان حالة الطوارئ في السجون، وأنه لا يمكن الالتزام بالأحكام المتعلقة بمساحة المعيشة أو الأحكام المتعلقة باستحقاق السرير، بناءً على توصية القائم بأعمال المفوض

		السجون، لتمديد سريان إعلان حالة الطوارئ في السجون حتى 23 من 23 مايو 2024 (31 مايو 2024) د)(2) للأمر، لإخطار لجنة الأمن القومي في الكنيست على الفور بالتمديد من مدة صلاحية الإعلان
1680	7 نيسان، 2024	تمديد الإعلان بشأن تطبيق أحكام القانون على حبس المقاتلين غير الشرعيين مع التغييرات الإلزامية المفصلة في المادة 10أ(أ) من القانون، حتى 9 تموز، 2024
1628	31 آذار، 2024	تفويض صلاحيات الحكومة في مجال الاستيطان وتنظيم العلاقة بين حكومة إسرائيل ودائرة الاستيطان – تعديل قرار حكومي، يرفع قيمة المخصص السنوي من 36 مليون شيكل " ويصبح كما يلي: "40 مليون شيكل سنويا،
1624	27 آذار، 2024	مشروع قانون تعديل وتمديد سريان أنظمة الطوارئ (سيوف حديدية) (الاجتماع مع محامي معتقل بجريمة أمنية) (تعديل)، حصفد-2024
פ/4345	10 آذار، 2024	مشروع قانون يحال للكنيست موضوعه التحريض على ما يوصف بالإرهاب (حسب المسمى الاحتلالي) في شبكات التواصل الاجتماعي
1527	17 آذار، 2024	قرار بخصوص تخصيص حصة من العمالة الأجنبية للبنية التحتية بعد حرب السيوف الحديدية وتعديل قرار حكومي، إنشاء حصة إضافية قدرها 5000 عامل أجنبي (4500 فلسطيني) في صناعة إنشاء البنية التحتية والتي سيتم تخصيصها لوظائف إنشاء البنية التحتية في مهن عمال البنية التحتية كما هو محدد في المادة 3 من هذا القرار.
פ/4281	22 شباط، 2024	مشروع قانون الدخول إلى إسرائيل (تعديل – تشديد العقوبة على من يقوم بالمساعدة على النقل والإقامة والعمل للمقيم الأجنبي المقيم بشكل غير قانوني في إسرائيل والذي ارتكب عملاً إرهابياً أو دعم الإرهاب)
פ/4067	4 شباط، 2024	مقترح قانون يمنع إنكار (ما يطلق عليه الاحتلال) مجزرة 7 أكتوبر 2023
פ/4131	4 شباط، 2024	مشروع قانون بشأن ترحيل عائلات "الإرهابيين"
1377	4 شباط، 2024	دعم مجموعات من المتطوعين العاملين في المجتمعات الريفية التي تحافظ على نشاط زراعي كبير في المناطق ذات الأولوية الوطنية – تعديل قرار حكومي (ملاحظة: تعتبر المستوطنات مناطق ذات أفضلية وطنية في حين يشار إلى الكثير من البؤر والمستوطنات كمجتمعات ريفية) 20 مليون شيكل سيتم صرفها من قبل وزارة الزراعة لهذا الخصوص.

ت: الحوافز والتسهيلات المالية المقدمة للمستعمرات والمستعمرين في النصف الأول من 2024

تظهر عملية رصد الحوافز والتسهيلات المالية المقدمة للمستعمرات والمستعمرين في حقبة الحكومة الحالية، حكومة نتنياهو بن غفير سموتريتش، وكأنها عملية رصد لكل ما تفعله هذه الحكومة، إلى جانب إجرامها في العدوان على قطاع غزة، بالنظر إلى أن هذه الحكومة ومنذ اللحظة الأولى من إنشائها رفعت شعارا واحداً وكبيراً وهو الاستيطان في أراضي الفلسطينين، وتبدو عملية رصد ما يترتب على هذا العنوان من مخصصات مالية وتشريعية استقطابية لعمليات الاستيطان الاستعماري وما ينطوي أسفلها من تسهيلات ودعوات علنية ومبادرات لتسوية أوضاع البؤر، محض استمرار لما فعلته وما تواصل فعله هذه الحكومة على مدار العام والنصف الماضيين باعتبار تشكيل هذه الحكومة مطلع العام 2023 كان حدثاً مستمراً في نكبويته، لم يأت من لحظة صفرية تنفصل عما سبقه، بل تستمر بفعل ما راكمته الحكومات السابقة، لكن بوتيرة سريعة وبكثافة غير مسبوقة، والأهم من ذلك، بعبارات واضحة لا لبس فيها، تتبنى الاستيطان الاستعماري بكل أشكاله، وتدعو له وتشجعه.

سنحاول من خلال هذا الجزء من التقرير أن نرصد عمليات تخصيص الحوافز ومنهجية التسهيلات التي أقرتها حكومة الاحتلال في النصف الأول من العام 2024 من خلال مجموعة من المحاور، من أجل الوقوف على حقيقة وطبيعة وحجم هذه البيئة الحاضنة للاستيطان الاستعماري في إطارها التنفيذي:

أولاً: على صعيد الموازنة:

انتهجت حكومة الاحتلال وتحديداً بعيد المترتبات على قوانين وسياسات الحرب مجموعة من السياسات كان أبرزها سياسة التخفيضات المتعلقة بتسوية وتعويض أوضاع المتضررين من الحرب، لكن عند فحص هذا النوع من السياسات وما يترتب عليها من موازنات فقد تبين إضافة نحو 390 مليون شيكل إلى بنود ترتبط بشكل مباشر بالنشاط الاستيطاني. ليضاف هذا المبلغ إلى مجموعة المبالغ التي أقرتها اتفاقات الائتلاف الحكومي بين أحزاب الحكومة وتصل إلى أكثر من 737 مليون شيكل، بدلاً من المبلغ المخصص أصلاً البالغ 275 مليون شيكل في قرار الحكومة الصادر في مايو 2023.

وعلاوة على ذلك تشير قرارات الحكومة في دولة الاحتلال إحداث اقتطاع واسع بنسبة 15% من ميزانيات الخطط الحكومية التي تم تحديدها بقرار حكومي. معظم هذه التخفيضات هي في إطار خطط لمساعدة المجتمع العربي في إسرائيل (ما يقدر بنحو 85% من التخفيض سيكون من برامج للمجتمع العربي، بقيمة إجمالية تبلغ حوالي 4.5 مليار شيكل). وفي خطط استيطانية تحمل ميزة مميزة حسب الوصف، فقد تم تخصيص ما مجموعه 409 ملايين شيكل للسنوات المقبلة (نحو نصفها لعام 2024). ويشمل ذلك ترميم حديقة سبسطية، ومشاريع تابعة لجمعية العاد في الأحياء الفلسطينية في القدس الشرقية، وخطة لتعزيز حوض البلدة القديمة ، والحفاظ على الآثار في الضفة الغربية. ولم تقم الحكومة بقطع مبلغ الـ 20 مليون شيكل المخصص لدعم المزارع الزراعية ، والعديد منها مزارع غير قانونية في الضفة الغربية. وعلى صعيد البنية التحتية وتحديداً فيما يتعلق بتطوير شوارع المستعمرات فقد تبين بعد مراجع وثائق الموازنة تخصيص ما مجموعه 3.6 مليار شيكل (حوالي 20% من نفقات تطوير الطرق في إسرائيل) لطرق المستوطنات في الضفة الغربية.[1].

على صعيد الصلاحيات:

. في 23 شباط 2023، ولاحقاً لإنشاء وحدة "إدارة الاستيطان" داخل جهاز "الإدارة المدنية" الإسرائيلي صادق الكابينيت الإسرائيلي على قرار 168، والذي يأمر بتعيين يهودا إلياهو رئيساً لإدارة المستوطنات داخل وزارة جيش الاحتلال. وبحسب القرار،

[1] السلام الآن، مليارات من أجل المستوطنات في موازنة 2024، 22 شباط، 2024

"مدة الولاية ستكون 4 سنوات من تاريخ قرار الحكومة وستنتهي عند إنهاء المهمة المؤقتة لإدارة المستوطنات (ترتيب الخدمات المدنية في يهودا والسامرة) أو في نهاية الفترة المذكورة، أيهما أسبق." ويعتبر الياهو بمثابة الساعد الأيمن لسموتريتش، والاثنان كانا من مؤسسي منظمة "ريغافيم" التي تعمل على محاربة الوجود الفلسطيني في المنطقة "ج". ويتبع هذا التعيين أمرين: أولاً: إن وحدة "إدارة المستوطنات" ستعمل ما بين 2022-2026، وهي فترة ولاية الياهو على تسوية أوضاع حوالي 160-180 بؤرة استيطانية، وتحويل بعضها إلى أحياء من مستوطنات قائمة بينما تحويل الأخرى إلى مستوطنات جديدة، بالإضافة إلى تسوية أوضاع المستوطنات الرعوية (تقام على حوالي 10% من مساحة المنطقة "ج")، وتستكمل مشروع تسوية أراضي الضفة الغربية عبر تحويل أكبر قدر ممكن إلى أراضي دولة، ومحاربة البناء والزراعة الفلسطينيين في المنطقة "ج ." 2. وحدة "إدارة المستوطنات" تكون تابعة لوزارة الدفاع مباشرة وذلك بغية تسهيل عملها مع الإشارة إلى أن السيطرة الإسرائيلية على الأرض المحتلة تتم من خلال مؤسسات الجيش باعتباره القوة المحتلة. لكن في المقابل، وسيكون لدى وحدة "إدارة المستوطنات" صلاحية تعيين نائب رئيس الإدارة المدنية، وهو على ما يبدو حل وسط يرضي الجيش الإسرائيلي (الذي يصر على أن قيادة الإدارة المدنية يجب أن تظل بالزي الكاكي؛ أي شخصية عسكرية) ويرضي أيضاً قيادة المستوطنين (التي ترى أن الإدارة المدنية يجب أن تتفكك وتنتقل صلاحياتها إلى جهات مدنية "غيورة" أكثر على الاستيطان).[2].

هذه التغييرات كلها أدت إلى الذروة الكبيرة في التعديلات الجوهرية التي أدخلتها حكومة الاحتلال على المنظومة الهكيلية للإدارة المدنية، والتي بموجبها تم استحداث منصب مدني جديد، لأول مرة في تاريخها منذ إنشاءها في العام 1981، وهو منصب نائب رئيس الإدارة المدنية، وتم توسيع صلاحيات المنصب وفق المرسوم رقم 2195 والذي بموجبه تم منح "هيلل روث" صلاحيات في مسألة البناء الفلسطيني وإنفاذ الهدم عليه، وكذلك الأراضي والمحميات والمياه والمواقع الأثرية وغيرها.

[2] وليد حباس،" داخل الإدارة المدنية: تفاصيل سيطرة المستوطنين على مفاتيح الحكم في أراضي "ج"، مدار، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، إنشاء وحدة "إدارة الاستيطان ، 03 يونيو 2024

ث: أبرز نماذج التحريض والتصريحات العنصرية لقادة دولة الاحتلال

تكشف مجموعة التصريحات التي يطلقها قادة جيش الاحتلال، وهم في هذه الأيام يعلنون عن مواقفهم المصبوغة عنصرياً بشكل كامل ودون وجل عن حالة من حالات استظهارات التفوق والخطابات العنصرية، نراجع بشكل سريع في هذا الجزء من التقرير أبرز التصريحات وأهمها:

- 2 كانون ثاني 2024: قالت وزيرة الاستخبارات الإسرائيلية غيلا غملئيل، أمام الكنيست: مشكلة غزة ليست مشكلتنا وحدنا. يجب على العالم أن يدعم الهجرة الإنسانية (من القطاع)؛ لأن هذا هو الحل الوحيد الذي أعرفه."
- 3 كانون ثاني 2024: عضو الكنيست تسفي سوكوت (عن حزب الصهيونية الدينية) في كلمة متلفزة في الكنيست بثتها القناة 99: "علينا أن نعيد الاحتلال والضم وتدمير المنازل (غزة) هناك وبناء أحياء وميادين وساحات، المستوطنات هناك ستسمى بأسماء أبطال الوطن الذين قاتلوا هناك وتوزع على الجنود الذين قاتلوا وأصيبوا – من تسمية أراضي فلسطين إلى تسمية أراضي الأبطال الإسرائيليين".
- 3 كانون ثاني 2024: عضو الكنيست عن حزب الليكود موشيه سعدة في مقابلة على القناة 14: اليوم واضح للجميع أنه يجب القضاء على كل سكان قطاع غزة.
- 4 كانون ثاني 2023: وزير التراث في حكومة الاحتلال عميحاي الياهو في مداخلة له عبر راديو 103 fm: علينا أن نبحث عن طرق أكثر إيلاما من الموت نعاقب فيها الفلسطينيين من أجل هزيمتهم وكسر إرادتهم كما فعلت أمريكا باليابان.
- 9 كانون ثاني، 2024: "هآرتس": عضو "الكنيست" من حزب الليكود نسيم فتوري دعا جيش الاحتلال إلى حرق ما تبقى من غزة.
- 17 كانون ثاني، 2024: عن "معاريف" قال عضو الكنيست ليمور سون من حزب عظمة يهودية: الشيء الوحيد الذي سيجعل خصمنا يفهم أنه دفع الثمن هو إذا كانت هناك سيطرة مدنية وعسكرية كاملة في قطاع غزة، سنقاتل في الشمال حتى لا يعود الناس حتى ذلك الحين"
- 18 كانون ثاني، 2024: بن غفير لجنود جيش الاحتلال: لديكم كل الدعم مني، عندما ترى إرهابياً، أطلق عليه النار حتى لو لم يكن يشكل خطراً عليكم، وأنا سأوفر الغطاء لكم.
- 24 كانون ثاني، 2024: خلال زيارة إلى مدينة الخليل بالضفة الغربية، أعاد وزير شؤون القدس والتراث الإسرائيلي أميخاي إلياهو تأكيد دعوته إلى "إسقاط سلاح نووي على قطاع غزة"، وأضاف "أن محكمة العدل الدولية التي تنظر في دعوى الإبادة الجماعية ضد إسرائيل تعرف مواقفي".
- 29 شباط، 2024: عميحاي إلياهو وزير التراث بحكومة الاحتلال: "يجب علينا محو هذا المفهوم "شهر رمضان" ومخاوفنا من هذا الشهر".
- 29 شباط، 2024: عبر صفحته على منصة X وزير الأمن القومي الإسرائيلي إيتمار بن غفير: يجب تقديم الدعم الكامل للمقاتلين الأبطال في الجيش الإسرائيلي في غزة الذين تصرفوا بشكل ممتاز ضد حشد من الغوغاء الفلسطينيين، وأضاف: إن نقل المساعدات الإنسانية إلى غزة أمر مستحيل، بل جنون.

- 24 شباط، 2024: خلال مقابلة مع صحيفة "تايمز أوف إسرائيل" قال وزير التراث الإسرائيلي عميحاي إلياهو إن العالم يمكنه استيعاب ملايين اللاجئين لكنه لا يسمح لسكان غزة بالانتقال من مكان إلى آخر، و"تحريرهم من الحرب وحكم حماس." وفيما يتعلق بإعادة الاستيطان في قطاع غزة، قال الوزير الإسرائيلي إنه حيثما توجد المستوطنات سيكون هناك أمن[3].
- 22 شباط، 2024: ادعت وزيرة الاستيطان في حكومة الاحتلال، أوريت ستروك، "أنه لا يوجد شعب فلسطيني وأنه لا حق للفلسطينيين بإقامة دولة لهم".
- 22 شباط، 2024: وزير الأمن القومي في دولة الاحتلال إيتمار بن غفير عبر منصة X: لا اعترف بشيء اسمه فلسطينيين علينا وضع المزيد من الحواجز وإغلاق المحاور على طرقات السلطة الفلسطينية وحقنا في الحياة أهم من حرية تنقلهم (يقصد الفلسطينيين). وأضاف: مستمرون في منح الإسرائيليين الأسلحة لحماية أنفسهم.
- 22 شباط، 2024: صرح وزير مالية الاحتلال بتسلائيل سموتريتش: الهجوم الخطير في معاليه أدوميم يجب أن يواجه برد أمني حازم وكذلك ببناء مستوطنات جديدة ،أطالب نتنياهو بالموافقة الفورية على خطط بناء آلاف الوحدات السكنية في معاليه أدوميم والمنطقة بأكملها، وأضاف: ليعلم أعداؤنا أن أي ضرر لنا سيؤدي إلى مزيد من البناء والمزيد من سيطرتنا في جميع أنحاء البلاد، وفي يوم 19 شباط 2024: نقلت صحيفة معاريف العبرية عن سموتريتش قوله: سيكون رمضان صعبا بالضفة دون عمال ورواتب وعلى الفلسطينيين معرفة أن هناك ثمنا عليهم دفعه.
- 21 شباط، 2024: نشرت وزيرة المرأة في دولة الاحتلال ماي جولان في منصة X منشوراً تعلن فيه عن اعتزازها بـ "أطلال" غزة المحاصرة. وقالت إنها "حرفيًا" لا تهتم بـGa.za ، واقترحت حتى أنه يمكنهم السباحة في البحر لكل ما تهتم به .وأعربت عن رغبتها في مشاهدة تدمير غزة وذكرت بفخر أن الأجيال القادمة من الفلسطينيين ستعيد سرد أفعال اليهود .
- 6آذار 2024: سموتريتش على منصة X :مستمرون في بناء الوطن! 18.515 تصريحًا للبناء في المستوطنات هذا العام في يهودا والسامرة. وإلى جانب تراخيص البناء، نقوم باستثمار ضخم في تطوير البنية التحتية للنقل والتوظيف ونوعية الحياة. الأعداء يحاولون الإيذاء والإضعاف، لكننا سنواصل البناء والبناء في هذا البلد.
- 11آذار، 2024: في تعليقه على محاكمة ضابط الاحتلال الذي فجر مبنى جامعة الأقصى في غزة دون أوامر، قال رئيس حزب إسرائيل بيتنا، عضو الكنيست، أفيغدور ليبرمان: تعرفت على العميد باراك حيرام ضمن مهامي كوزير للدفاع ورأيت ضابطاً متميزاً. وفي حالته، فإنهم يرسلون رسالة معاكسة. من المسؤول عن الفشل أفلت دون خدش. ومن حارب وفعل شيئاً وتصرف ولم ينتظر التعليمات من فوق، فسيتم تأنيبه. ولا يتم تشجيع القادة الذين يقاتلون حاليًا في ساحة المعركة على أخذ زمام المبادرة.
- 12آذار، 2024: تعليقا على استشهاد الطفل رامي حمدان الحلحولي (13 عاماً) في شعفاط: بن غفير تعليقا على قتل فتى فلسطيني في شعفاط: أحيي عنصر الأمن الذي قتل الإرهابي وهذه هي الطريقة المثلى للتصرف، وفي اليوم التالي، نقلت يديعوت أحرونوت عنه قوله: الشرطي الذي قتل الطفل رامي الحلحولي أمس لا يستحق التحقيق معه وسأعمل على منحه وساما.

[3] راجع تصريحات عميحاي الياهو حول إلقاء القنبلة النووية على قطاع غزة. في ملحق التصريحات من التقرير الشهري / شهر تشرين ثاني 2023

- 17آذار 2024: نقلت القناة 13 عن الوزير الإسرائيلي المتطرف، إيتمار بن غفير، يطالب بنيامين نتنياهو بالتراجع عن السياسة التي اعتمدتها سلطات الاحتلال خلال السنوات الماضية، بمنع المستوطنين من اقتحام المسجد الأقصى خلال الأيام العشرة الأواخر لشهر رمضان.
- 8 نيسان، 2024: وزير الأمن القومي المتطرف إيتمار بنغفير عبر منصة X لا نبكي الليلة على وفاة السجين الإرهابي وليد دقة، للأسف، أنهى وليد دقة حياته ميتة طبيعية، وليس حسب تصوري أنه كان من المفترض أن ينهي ديكا حياته كجزء من عقوبة الإعدام للإرهابيين.
- 13 نيسان، 2024: بتسلئيل سموتريتش وزير المالية الإسرائيلي: ملتزمون بمواصلة الاستيطان في جميع مناطق إسرائيل نتعامل مع النازيين في غزة و الضفة الغربية وكلما أسرعنا في إدراك ذلك أدركنا طريقة التعامل مع العدو بقوة أكبر.
- 17 نيسان، 2024: قال وزير الأمن القومي في حكومة الاحتلال إيتمار بن غفير إن تطبيق عقوبة الإعدام على الأسرى الفلسطينيين هو الحل الصحيح لمواجهة مشكلة اكتظاظ السجون. وأضاف بن غفير، وهو زعيم حزب القوة اليهودية اليميني المتطرف، في منشور عبر حسابه على منصة X أنه سعيد بموافقة الحكومة على اقتراحه ببناء نحو ألف مكان إضافي لاحتجاز الأسرى الفلسطينيين، مشيرا إلى أن البناء الإضافي لخدمة السجون سيسمح باستقبال المزيد من الأسرى الفلسطينيين، وسيجلب حلا جزئيا لأزمة الاحتجاز الموجودة في مصلحة السجون. ورحب بكون معظم الوزراء أظهروا المسؤولية والقيادة بشأن هذه القضية الهامة. وادعى أن عقوبة الإعدام لمن وصفهم بـ"المخربين" هي "الحل الصحيح لمشكلة اكتظاظ السجون."
- 21 نيسان، 2024: رئيس مجلس مستوطنات بنيامين إسرائيل غانتس: "يجب علينا إغلاق قريتي المغير ودوما اللتين خرجت منهما الهجمات الأخيرة، والذهاب من منزل إلى منزل لتطهير هذه القرى من القتلة. نحن هنا نواصل رحلة مغادرة مصر ورؤوسنا مرفوعة ورجال أحرار في أرضنا."
- 9 أيار، 2024: الوزير الأمن القومي في حكومة الاحتلال ايتمار بن غفير: سأطلب التصويت بالكابينت على منع دخول المساعدات نهائيا لقطاع غزة من كافة المعابر.
- 14 أيار، 2024: القناة 7 العبرية :رئيس المجلس الاستيطاني بنيامين ورئيس مجلس مستوطنات الضفة يسرائيل غانتس: سنوسع الاستيطان بالضفة الغربية بواسطة مئات آلاف المستوطنين.
- 14 أيار، 2024: اسرائيل هيوم: شارك عضو الكنيست تسفي سوكوت من حزب اليهودية الدينية في مسيرة إلى قطاع غزة تدعو إلى الاستيطان اليهودي في قطاع غزة: " وقال عندما تم طرد المستوطنين الصالحين من المنزل، أقسمنا على العودة، وهذه المرة نحن أكثر إصرارًا من أي وقت مضى"
- 17ايار، 2024: يسرائيل هيوم: وزير خارجية الاحتلال يسرائيل كاتس بعد جلسة الاستماع في لاهاي: "أهنئ فريقنا القانوني الذي مثلنا بشرف واعتزاز في محكمة العدل الدولية في لاهاي ضد مشهد نفاق جنوب أفريقيا. لا توجد قوة يمكنها حرماننا من الحق في الدفاع عن النفس".
- 19 أيار، 2024: القناة 12 وزير جيش الاحتلال غالانت لأعضاء الوحدة 8200: "إننا نرى آثار العملية في رفح – يجب أن نستمر في الهجوم حيث لا يدافع العدو، والدفاع حيث يعتزم الهجوم".
- 20 أيار، 2024: القناة 12 العبرية بن غفير نحن بحاجة للسيطرة على قطاع غزة، والترويج الهجرة الطوعية.

- 22 أيار، 2024: عن القناة 12 العبرية/دفنا لبيئيل: بن غفير خلال اقتحامه للأقصى: "الدول التي اعترفت اليوم بالدولة الفلسطينية تعطي مكافأة للجبناء القتلة والمعتدين، وأنا أقول: لن نسمح حتى بإعلان دولة فلسطينية ." "وأقول شيئًا آخر: من أجل تدمير حماس، عليك الذهاب إلى رفح حتى النهاية، وإجراء تغير جذري، ومن أجل إعادة اسرانا ، علينا أن نوقف الوقود، ونثبت أن المساعدات مقابلها مساعدات فقط. والسيطرة على هذا المكان، الأكثر أهمية".
- 22 أيار، 2024: جاء في بيان مشترك بين وزير أمن الاحتلال يواف جالانت مع رئيس المجلس الاستيطاني شومرون يوسي داغان أن تطبيق الأمر التنفيذي بالسماح بالعودة إلى مستوطنات شمال الضفة الغربية، ياتي بعد نقاش طويل وقال بعد إقرار القانون لقد تمكنا من استكمال الخطوة التاريخية بالسيطرة اليهودية على الضفة الغربية تضمن الأمن وان تطبيق قانون الغاء فك الارتباط سيؤدي إلى تطوير الاستيطان وتوفير الأمن لسكان المنطقة، وقال داغان هذه لحظة تاريخية من التصحيح التاريخي الضروري لاسرائيل حيث من القيم والامن من الدرجة الاولى وبالتاكيد بعد 7 اكتوبر إسرائيل اليوم صححت بطريقة رسمية الظلم والحماقة التي صاحبت الترحيل من شمال الضفة في 2005.
- 22 أيار، 2024: عن القناة 12 العبرية: هاجم زعيم المعارضة يائير لابيد على حسابه في تويتر: "قرار النرويج وإسبانيا وإيرلندا الاعتراف بالدولة الفلسطينية أمر مشين، لكنه ليس نتاج "أزمة" بل فشل سياسي غير مسبوق".
- 22 أيار، 2024: عن معاريف: وزير الطاقة والبنية التحتية في حكومة الاحتلال إيلي كوهين: اتفاق السلام مع السعودية ليس هو المهم في الوقت الحالي، فبدلاً من أن تضع السعودية شروطاً للتطبيع مع إسرائيل، علينا أن نضع شروطاً للسعودية.
- 22 أيار، 2024: رئيس حكومة الاحتلال بنيامين نتنياهو: "إن نية العديد من الدول الأوروبية الاعتراف بالدولة الفلسطينية هي جائزة للإرهاب. 80% من الفلسطينيين في الضفة يؤيدون مجزرة 7 أكتوبر الرهيبة. هذا الشر لا يجب أن يُعطى لدولة. ستكون هذه دولة إرهاب، وستحاول تكرار مذبحة 7 أكتوبر، ولن نوافق على ذلك. إن الجائزة للإرهاب لن تجلب السلام . ولن تمنعنا من هزيمة حماس أيضاً.
- 23 أيار، 2024: قال رئيس دولة الاحتلال يتسحاق هرتسوغ إن الاعتراف بدولة فلسطينية خطوة عديمة الجدوى تمس بالإفراج عن المخطوفين وتعرقل المسار لدفع السلام في المنطقة قُدمًا. وفي سياق مقابلة مع الصحفي البريطاني بيرس مورغان رأى هرتسوغ ان الاعتراف قد يفسر على أنه جائزة لفظائع حركة حماس التي ارتكبتها في السابع من أكتوبر. ولفت هرتسوغ إلى أن الشعور المستحوذ في اسرائيل هو ان الجيران الذين كان من المفترض ان تكون جيرتهم حسنة وهادئة قاموا بمهاجمتنا بصورة وحشية – حيث قتلوا وذبحوا واغتصبوا واختطفوا وفي مقدمتهم أكبر مؤيدي السلام في إسرائيل.
- 24 أيار، 2024: القناة 12، بتسلئيل سموتريش: إسرائيل في حالة حرب من أجل وجودها، في الأوقات الحزينة من التاريخ، لم نتمكن من الوقوف بمفردنا. يتمتع الشعب اليهودي اليوم بالاستقلال والقدرة على الدفاع عن حياته. ومن يطالب إسرائيل بوقف الحرب، يطالبها بإنهاء وجودها بنفسها، ولن نوافق على ذلك.
- 24 أيار، 2024: القناة 12 العبرية كتب رئيس حزب إسرائيل بيتنا، عضو الكنيست أفيغدور ليبرمان: كما حذرت، فإن قرار حكومة إسرائيل بالمثول أمام محكمة العدل الدولية في لاهاي كان خطأ فادحا ووقوعا في فخ ذو نهاية محددة، وقرار المحكمة الصادر اليوم يثبت أن مؤسسات الأمم المتحدة المختلفة، وكذلك المحكمة الجنائية في لاهاي أصبحت مساعدة للإرهابيين في جميع أنحاء العالم ودورها بالكامل هو ردع الدول الديمقراطية في حربها ضد المنظمات الإرهابية.
- 24 أيار، 2024: القناة 12 بن غفير: "قرار المحكمة المعادية للسامية في لاهاي يجب أن يكون له إجابة واحدة فقط – احتلال رفح وزيادة الضغط العسكري وتدمير حماس، حتى تحقيق النصر الكامل في الحرب"

- 26 أيار، 2024: عن قناة مكان الإسرائيلية، قالت وزيرة الاستيطان الإسرائيلي أوريت ستروك، المنتمية لحزب الصهيونية الدينية المتطرف، إن إسرائيل ليست بحاجة إلى الامتثال لأوامر لاهاي. وأضافت:" محكمة العدل الدولية عبارة عن مسرح معاد للسامية."
- 29 أيار، 2024: بتسلائيل سموتريتش وعبر منصة X قال: علينا أن نحارب الإرهاب في الضفة كما نحاربه في غزة، ويجب القضاء على الإرهاب في طولكرم حتى لو كان ذلك يعني أنها ستبدو كما غزة الآن.
- 10 حزيران، 2024: غرد عضو الكنيست عن الصهيونية الدينية تسفي سوكوت، على صفحته على منصة X "يوجد شيء ليس واضحًا في مجال ادخال العمال الفلسطينيين من يهودا والسامرة. كيف يتأكدون انه لا يوجد بينهم مخربين؟ من حدد كيف تكون الإجراءات؟ من المسؤول عن تطبيقها؟ من يقدر أو لا يقدر أن يصادق على ادخال العمال للمستوطنات؟ وبالأساس، كيف يتم التأكد أنهم لا يخططون لنا الآن انا في جلسة نحاول خلالها الحصول على إجابات.
- 10 حزيران، 2024: أوردت صحيفة معاريف عن مداولات كابينيت الاحتلال قول وزير مالية الاحتلال بتسلائيل سموتريتش عن موضوع تسليم جثث شهداء الفلسطينيين: " يجب أن نضع الجثث في عربة ونجرّها في وسط المدينة، كما كانوا يفعلون في التوراة، ليكونوا عبرة لغيرهم[4].
- 11 حزيران، 2024: جلعاد اردان، سفير الاحتلال في الأمم المتحدة على منصة X "قرار الأمين العام للأمم المتحدة بادراج جيش الدفاع الإسرائيلي، الجيش الأكثر أخلاقي في العالم، سوية مع منظمات الإرهاب في " القائمة السوداء " مع المنظمات التي تؤذي الأطفال، هو قرار حقير ومهين لأمين عام الذي يكره إسرائيل، الذي يخدم الدكتاتوريين وقتلة وسيذكره التاريخ على انه أمين عام فاشل، الذي بسببه وصلت الأمم المتحدة الى أدنى مستوياتها من أي وقت سبق."
- 12 حزيران، 2024: كتبت عضو الكنيست عن حزب الليكود طالي غوطليب على الشهيد وليد دقة على منصة X، "أي قاضٍ في إسرائيل قادر على أن يأمر بتحرير جثمان مخرب القاتل المتوحش وليد دقة المسؤول عن خطف وقتل متوحش للجندي موشي تمام ينتقم الله لدمائه؟ وضحت الدولة أن جثمان المخرب هو أداة مساومة في سياق المختطفين، اذًا ماذا... اتضح أن هذا ليس سببًا كافيًا للتحفظ على جثمانه ساعات اهدروها خلال هذه الجلسة بدل من رمي الالتماس على الدرج وتتدحرج عليه".
- 13 حزيران، 2024: غرد بتسلئيل سموتريش، وزير المالية (الصهيونية المتدينة) على صفحته في منصة X ونقلت تصريحه صحيفة إسرائيل هيوم: "السلطة الفلسطينية تحفز وتشجع الإرهاب على يد دفع الأموال لعائلات المخربين، وللأسرى والأسرى المحررين. وفقًا لقرار المحكمة التي قضت بتعويض متضرري الإرهاب، قمنا بإجراء مقاصة من أموال السلطة الفلسطينية بنفس المبالغ وقمنا بتحويل الأموال التي حكم بها الى متضرري الإرهاب، في المرحلة الأولى، وقعت على أمر الذي يحول نحو 130 مليون شيقل من أموال السلطة الفلسطينية المجمدة لمتضرري الإرهاب.
- 13 حزيران، 2024: يائير رافيد–قائد المنطقة الشمالية للوحدة 504 سابقا في مقال على يديعوت أحرنوت: أي هجوم عسكري ضد لبنان لا ينبغي أن يكون موجهاً ضد حزب الله فقط، فالضرر يجب أن يلحق بكامل لبنان – على إسرائيل أن تلحق أضرارا جسيمة بجميع البنية التحتية اللبنانية، وتعيد هذا البلد عقودا إلى الوراء – لا شك أن الجبهة الداخلية الإسرائيلية ستتضرر بشدة في هذه الحرب، ومع ذلك لا ينبغي مقارنة قوة التدمير الإسرائيلية بقوة حزب الله[5].

[4] https://www.maariv.co.il/news/politics/Article-1106243
[5] https://www.ynet.co.il/news/article/s1bd5hora

- 26 حزيران، 2024: بن غفير: لا يوجد تجويع في السجون لكن سياستي واضحة وهي حصول الأسرى على الحد الأدنى من الطعام، وعلى الأسرى الأمنيين الحصول على طعام أقل من المساجين الجنائيين، ومنذ بداية الحرب تقرّر تقليص حركة الأسرى وتغيير طريقة حصولهم على الوجبات.
- 26 حزيران، 2024: صرحت الرئيسة السابقة لجهاز الشاباك في مصلحة السجون بيتي لاهات عبر مقابلة مع قناة كان 11 العبرية: كان حريا بنا أن نطلق الرصاص على رأسهم (السجناء الفلسطينيين) بعد الاستجواب بدلا من أن ننشغل بقضايا معاملتهم بالحسنى وتحسين ظروفهم كما يطلب الساسة

الفصل الثاني: استمرار التوسع الاستيطاني على الأرض الفلسطينية

أ : المخططات التنظيمية للبناء الاستعماري في الضفة الغربية

ب : المخططات التنظيمية للبناء الاستعماري في القدس الشريف

ت : عطاءات البناء الاستعماري في النصف الأول من 2024

رابعاً: مخططات التوسع الاستعماري المصادق عليها والمودعة وتسوية بؤرة استعمارية (شرعنة)

أولاً: مخططات هيكلية في الضفة الغربية

تستخدم سلطات الاحتلال الإسرائيلي الأداة التنظيمية كإحدى الأدوات الفاعلة لتنفيذ مشروعها الاستعماري في الأراضي الفلسطينية، سواء لمواصلة إقامة المستعمرات والكتل الاستعمارية الإسرائيلية وتوسيعها من جهة، أو لمواصلة عملية الخنق العمراني ضد البناء الفلسطيني في المناطق التي لا تزال خاضعة لسلطاتها التنظيمية من جهة أخرى.

ولإعطاء صورة أكثر وضوحاً نشير الى أن سلطات الاحتلال تسوّق هذه الانتهاكات باعتبارها ممارسات ممشروعة تستند إلى القانون المحلي الذي كان نافذاً في الأراضي الفلسطينية عشية احتلالها (قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم 79 الصادر عام 1966) دون أن يتطرق إلى الأمر العسكري (رقم 418 لعام 1979) الذي عدل ذلك القانون إلى حد إفراغه من محتواه.

هكذا فإن البنية الهيكلية التي أوجدها الأمر العسكري المذكور وتعديلاته المتلاحقة أبقت على مسمى "مجلس التنظيم الأعلى" بعد أن خولت القائد العسكري الإسرائيلي صلاحية تشكيله من إسرائيليين (عساكر ومستعمرين طبعاً) ومنحت هذا المجلس سلطات اللجان المحلية والإقليمية، حتى بات الجهة الوحيدة المخولة بإصدار رخص البناء أو المصادقة على المخططات الهيكلية للقرى الفلسطينية. في الوقت ذاته، منحت المستعمرات الإسرائيلية صلاحيات اللجان المحلية وأوجدت لها لجاناً تنظيمية أخرى تتمتع بصلاحيات واسعة. .

ومنذ مطلع العام 2024، تمت دراسة ما مجموعه 8511 وحدة استيطانية 39 مخططاً هيكلياً، نتج عنها المصادقة على بناء 1426 وحدة استيطانية بواقع 12 مخططاً هيكلياً وتم إيداع 6965 وحدة استيطانية للمصادقة اللاحقة بواقع 27 مخططاً هيكلياً، ومن جملة المخططات التي جرت عملية دراستها (إيداع) مجموعة من المخططات تهدف إلى تسوية أوضاع بؤر محيطة بمستعمرة عيلي بين محافظتي رام الله ونابلس، وهي "بيلجاي مايم" من خلال دراسة مخططين هيكليين لها حملا الرقم رقم יו"ש/ 8/ 237 و יו"ש/ 6/ 237 لبناء ما مجموعه 499 وحدة استيطانية على مساحة 412 دونم، في حين تم إيداع مخطط يخص البؤرة الثانية في نفس البقعة الجغرافية وهي هيوفيل حاريم بواقع 407 وحدات استيطانية على مساحة تقدر 351 دونماً من أراضي المواطنين وحمل مخططها الهيكلي رقم יו"ש/ 4/ 237، وكذلك اودع مخطط لإقامة بؤرة جديدة حمل مخططها الرقم יו"ש/ 5/ 237 وتستهدف بناء 650 وحدة استيطانية جديدة على مساحة تقدر بـ 638 دونماً.

المستعمرة	رقم المخطط	المحافظة	مصادقة	إيداع	وحدات جديدة	المساحة	ملاحظات
معاليه ادوميم	יו"ש/ 12/1/2/420	القدس				835	تغيير استخدام
معاليه أدوميم	יו"ש/ 2/ 59/ 7/ 1/ 420	القدس		1294	1294	680	
معاليه أدوميم	יו"ש/ 3/ 59/ 7/ 1/ 420	القدس		1108	1108	476	
معاليه أدوميم	יו"ש/ 1/ 59/ 7/ 1/ 420	القدس		1113	1113	1458.8	
معاليه أدوميم	יו"ש/ 25/ 6/ 1/ 420	القدس				262	
كريات اربع	יו"ש/ 510/22/3	الخليل			120	31.5	
كريات أربع	יו"ש/ 3/ 22/ 510	الخليل		64	64	26.38	
كريات أربع	יו"ש/ 2/ 6/ 510	الخليل		234	234	56	منطقة صناعية
رفافا	יו"ש/ 5/ 170	سلفيت	381		381	258.9	مباني عامة

عيلي(نيفي شهام)	יוש/ 5/ 237	نابلس		650	650	638.08	
عيلي (هيوفيل)	יוש/ 4/ 237	نابلس		414	414	351.4	
عيلي(بلجاي مايم)	יוש/ 6/ 237	نابلس		347	347	382.8	
أرئيل	יוש/ 11/ 6/ ת/ 130	سلفيت				324.77	منطقة صناعية
أفرات	יוש/ 410/5/33	بيت لحم				8.366	منطقة سياحية
افرات	יוש/ 7/ 5/ 410	بيت لحم	694	694		630.6	
الون شبوت	יוש/ 405/12	بيت لحم				2.6	
اورانيت	יוש/ 121/3/9/6	قلقيلية				0.672	
نوفيم	יוש/ 3/ 119 /10	سلفيت				184.12	مباني عامة
نوفيم	יוש/ 119/10/3	سلفيت				211.74	تغيير استخدام
مجدال عوز	יוש/ 407/2/7	الخليل				8.957	تغيير استخدام
جبل جيلو	יוש/ 401/2/3	بيت لحم				33.2	تغيير استخدام
عطاروت	יוש/ 204/8/1	رام الله				7.7	مبنى عام
كيدار	יוש/ 4/ 421	القدس		330	330	63.6	
عطيرت	יוש/ 1/ 8/ 204	رام الله				7.8	مباني عامة
معاليه مخماس	יוש/ 3/ 3/ 225	رام الله				36.092	
معاليه عاموس	יוש/ /1/ 413/5/1	بيت لحم		152	152	27.872	
جيفع بنيامين	יוש/ 240/1/1	القدس		356	356	141.62	
كفار عتصيون	יוש/ 3/ 941	بيت لحم					طريق إقليمي
هار جيلو	יוש/ 3/ 2/ 401						مباني عامة
الكناة	יוש/ 25/ 125	سلفيت	351	351		110.22	
شيلو	יוש/ 3/ /1/ ת/ 205	رام الله				89.05	تغيير استخدام
عوفرا	יוש/ 2/ 6/ 221	رام الله				9.251	تغيير استخدام
تسوفيم	יוש/ 149/15	قلقيلية	--	--	--	14.809	منشاة هندسية
حرميش	יוש/ 1/ 2/ 144	جنين					استخدام أرض
متسادا	יוש/ 1/ 1/ 2/ 414	الخليل		78	78	10.65	
تيلم	יוש/ 1/ 1/ 501	الخليل		196	196	144.418	
جفعات زئيف	יוש/ 37/ 2/ 215	القدس		2	2	0.45	
جفعات زئيف	יוש/ 43/ 2/ 215	القدس				0.609	استخدام أرض
كوخاف يعقوب	יוש/ 2/ 242	رام الله		627	627	253.74	
المجموع			1426	6965	8511	7779. 866 دونماً	

ملاحظة: **الخلايا البرتقالية تشير إلى المخططات التي تمت عملية المصادقة عليها فعلاً.**

الخلايا البيضاء تشير إلى المخططات التي تمت عملية إيداعها للمصادقة اللاحقة.

ثانياً: تفاصيل المخططات الخاصة بمستعمرات القدس[6]

درست الجهات التخطيطية في دولة الاحتلال المتمثلة باللجنة اللوائية التابعة لبلدية القدس ما مجموعه 44 مخططاً هيكليا لأغراض التوسع الاستعماري في المستعمرات المقامة في مدينة القدس، صادقت على 20 مخططا في حين قدمت للإيداع 24 مخططا أخر، وهدفت هذه المخططات لبناء 6723 وحدة سكنية بالإضافة تستهدف ما مجموعه 2104 دونماً.

وكذلك فقط طرحت وزارة الإسكان في دولة الاحتلال مناقصة لبناء 1047 وحدة سكنية في مستعمرة القناة السفلى (Lower Aqueduct)التي تسعى دولة الاحتلال إلى موضعتها في قلب القدس الشرقية بين أحياء بيت صفافا وصورباهر.

المستعمرة الجديدة تمت الموافقة عليها في 1 كانون الثاني 2024 كأول مصادقة منذ أكثر من عقد ونصف في قلب المدينة المقدسة . نشر المناقصة جاء بعد 4 شهور فقط من المصادقة على بناء المستعمرة الجديدة، وهذا أمر غير مسبوق في مسألة المدة الزمنية بين المصادقة وطرح العطاءات مما يدلل على أن دولة الاحتلال تريد أن تنجز البناء بظلال الحرب وانشغال عالم بما يحدث في المنطقة.

المستعمرة	رقم المخطط	وضع المخطط	عدد الوحدات	المساحة	التاريخ	ملاحظات
واد السيلكون	0977694/101	مصادقة		73.836	12 كانون الثاني	HI-TECH
التلة الفرنسية	1025529/101	إيداع	628	53.16	15 كانون الثاني	
التلة الفرنسية	0896217/101	مصادقة	89	7.37	15 كانون الثاني	
التلة الفرنسية	0896225/101	مصادقة	1239	84.5	5 كانون الثاني	
بسجات زئيف	1136019/101	إيداع		1.07	5 كانون الثاني	توسعة مباني
رامات شلومو	1004555/101	إيداع	3	0.527	5 كانون الثاني	
نفي يعقوب	1114131/101	إيداع	86	2.28	5 كانون الثاني	
نفي يعقوب	0668707/101	إيداع	236	25.42	19 كانون الثاني	
تل بيوت	1106863/101	إيداع		12.56	19 كانون الثاني	مباني عامة
القطار الخفيف	0800771/101	إيداع		283.39	19 كانون الثاني	الخط البنفسجي
جيلو	1206572/101	إيداع	23	1.6	26 كانون الثاني	
جيلو	0701391/101	إيداع	800	12.3	26 كانون الثاني	
عطاروت	1108307/101	إيداع		3.29	26 كانون الثاني	مصنع
جفعات شاكيد	0969162/101	مصادقة	473	38.7	16 شباط	
راموت	0916387/101	مصادقة		6.1	3 شباط	مباني عامة
عطاروت	1130897/101	مصادقة		5.3	2 شباط	مصنع
راموت	0981829/101	مصادقة	90	5.7	16 شباط	
هار حوماه	1171875/101	مصادقة	146	4.6	9 شباط	
تلبيوت	0817742/101	إيداع	500	13.157	16 شباط	
مسار/كفر عقب	0751396/101	مصادقة		9.5		شارع
التلة الفرنسية	0890442/101	مصادقة	500	26.6	1 آذار	
راموت	1106178/101	إيداع	3	0.195	8 آذار	
راموت	1032515/101	مصادقة		1.6	8 آذار	كنيس

[6] تم إعداد هذا الجزء التقرير بالتعاون مع جمعية الدراسات العربية/ القدس.

هار حوماه	1133156/101	مصادقة	150	3.26	15 آذار	
التلة الفرنسية	1074848/101	إيداع	233	5.237	15 آذار	هدم وبناء
جفعات هماتوس	1153048/101	إيداع		69.8	19 نيسان	
جيلو	0918417/101	مصادقة	3	1.151	19 نيسان	مخازن ووحدات
عطاروت	1082080/101	مصادقة		6	5 نيسان	بناء مصنع
عطاروت	1259126/101	مصادثة		1047	19 نيسان	
راموت	1074822/101	مصادقة	2	1.135	12 نيسان	
راموت	1174523/101	إيداع	12	6.038	19 نيسان	
رامات شلومو	1023233/101	إيداع		3.188	12 نيسان	مدرسة دينية
نفيه يعقوب	1049188/101	إيداع		1.235	19 نيسان	هدم وبناء
/مكب نفايات	1003532/101	مصادقة		109.14	19 نيسان	
تلبيوت	0823922/101	مصادقة		75.5	10 أيار	مبنى سفارة
رامات شلومو	1004555/101	مصادقة	3	0.527	17 أيار	
الطور	0731455/101	إيداع		45.11	17 أيار	منطقة توظيف
عطاروت	1108307/101	مصادقة		3.29	24 أيار	مصنع
بسجات زئيف	1142249/101	إيداع	520	10.427	31 أيار	
بسجات زئيف	1136019/101	مصادقة		1.07	28 حزيران	توسيع مبنى
جيلو	1164433/101	إيداع	808	22.218	21 حزيران	
جيلو	1197102/101	إيداع	176	2.04	28 حزيران	
كتيسماه	1049923/101	إيداع		17.982		حديثة أثرية
المجموع			6723 وحدة	2050.366 دونم		

ملاحظة: **الخلايا البرتقالية تشير إلى المخططات التي تمت عملية المصادقة عليها فعلاً.**

الخلايا البيضاء تشير إلى المخططات التي تمت عملية إيداعها للمصادقة اللاحقة.

ت: عطاءات البناء الاستعماري منذ مطلع العام 2024

منذ مطلع العام 2024 طرحت سلطات الاحتلال 20 عطاءات بناء لأغراض بناء 533 وحدة استيطانية جديدة، استهدفت من حيث الوزن مستعمرات مختلفة من مستعمرات الضفة الغربية بنسب متفاوتة ففي حين حازت مستعمرة كوخاف يعقوب على أكبر وحدات سكنية من حيث العطاءات، تليها مستعمرة كرني شومرون بـ82 وحدة استيطانية، أخذت العطاءات الأخرى طابع بناءات ذات أغراض مختلفة مثل إنشاء 4 محطات توزيع غاز، إضافة إلى 5 أبنية تجارية متعددة الاستخدامات.

العطاءات التي نشرت منذ مطلع العام 2024 ولا زالت فعالة حتى اللحظة

المستوطنة	عدد الوحدات	رقم العطاء	التاريخ الأخير لإيداع المخطط	تاريخ فتح العطاء	تاريخ نشر العطاء	التعيين
ادم/جيف بنيمين	60	2024/37	3 حزيران 2024	2 أيار 2024	28 كانون ثاني 2024	بناء مكثف
معاليه افرايم	44	2024/41	22 تموز 2024	1 أيار 2024	28 كانون ثاني 2024	بناء مكثف
افرات/تومر	62	2024/47	24 حزيران 2024	20 أيار 2024	4 شباط 2024	بناء مكثف
ادم/ جيف بنيامين	22	2024/49	9 أيلول 2024	--	8 شباط 2024	بناء مكثف
جفعات زئيف	3	2024/50	19 آب 2024	--	14 شباط 2024	بناء منخفض
أرئيل	12	2024/51	29 تموز 2024	--	8 شباط 2024	بناء مكثف
أرئيل	39	2024/52	12 آب 2024	--	8 شباط 2024	بناء مكثف
بيتار عيليت		2024/53	8 تموز 2024	--	8 شباط 2024	مبنى تجاري
رحليم		2024/54	12 آب 2024	--	11 شباط 2024	مبنى تجاري
كوخاف يعقوب	160	2024/55	22 تموز 2024	--	11 شباط 2024	بناء مكثف
كرني شومرون	82	2024/56	12 آب 2024	--	11 شباط 2024	بناء مكثف
متتياهو		2024/57	26 آب 2024	--	8 شباط 2024	محطة غاز
دوليف		2024/58	22 تموز 2024	--	8 شباط 2024	محطة غاز
كوخاف هشاحر		2024/59	29 تموز 2024	--	8 شباط 2024	محطة غاز
كريات أربع	1	2024/61	8 تموز 2024	--	8 شباط 2024	بناء منخفض
رحاليم		2024/62	20 أيار 2024	20 آذار 2024	11 شباط 2024	مبنى تجاري
أدورا		2024/63	12 آب 2024	--	11 شباط 2024	محطة غاز
كرني شومرون	48	2024/64	12 آب 2024	4 حزيران 2024	8 شباط 2024	بناء مكثف
كرني شومرون		2024/65	29 تموز 2024	--	8 شباط 2024	مبنى تجاري
هار جيلو		2024/66	29 تموز 2024	--	8 شباط 2024	مبنى تجاري
المجموع	**533**					

العطاءات التي نشرت قبل العام 2024 ولا زالت فعالة حتى اللحظة

المستوطنة	عدد الوحدات	رقم العطاء	التاريخ الأخير لإيداع المخطط	تاريخ فتح العطاء	تاريخ نشر العطاء	التعيين
بيتار عيليت	20	89/2023	03/07/2023 12:00	08/05/2023	22/03/2023	بناء مكثف
افرات/هاتمار	110	90/2023	24/07/2023 12:00	25/06/2023	22/03/2023	بناء مكثف
بيتار عيليت	727	92/2023	07/08/2023 12:00	27/06/2023	22/03/2023	بناء مكثف
كريات اربع/ جفعات هامارا	156	134/2023	17/07/2023 12:00	12/06/2023	27/04/2023	بناء مكثف
الكاناة	10	2023/164	29/01/2024 12:00	23/11/2023	31/05/2023	بناء منخفض
شفوت راحيل	98	2023/89	08/07/2024 12:00		31/03/2022	بناء مكثف
معاليه أدوميم		2022/173	29/07/2024 12:00		26/05/2022	مبنى تجاري
عوفاريم	159	2021/2	20/05/2024 12:00	11/02/2024	18/01/2021	بناء منخفض
عوفاريم	200	2021/6	05/08/2024 12:00		18/01/2021	غرف ضيافة
إيتمار	346	2021/360	01/07/2024 12:00		24/10/2021	بناء مكثف
كرني شومرون	22	2021/361	15/07/2024 12:00		24/10/2021	بناء مكثف
أرئيل/ غرب	20	2021/365	26/08/2024 12:00	31/12/2023	24/10/2021	بناء منخفض
أرئيل/ غرب	102	2021/366	26/08/2024 12:00	28/12/2023	24/10/2021	بناء مكثف
عمنوئيل	57	2021/367	01/07/2024 12:00		24/10/2021	بناء مكثف
أرئيل/ غرب	230	2021/368	15/07/2024 12:00		24/10/2021	بناء منخفض
أرئيل/ غرب	313	2021/369	08/07/2024 12:00		24/10/2021	بناء مكثف
ألفي منشة	41	2020/10	29/07/2024 12:00		01/01/2020	
بيت أريه		2020/14	09/09/2024 12:00		01/01/2020	مبنى تجاري
المجموع	2611					

الفصل الثالث: إجراءات وممارسات الاحتلال للسيطرة على الأراضي

أ: البؤر الاستعمارية التي أقيمت خلال النصف الأول من العام 2024 .

ب: تسوية أوضاع "شرعنة" بؤر استعمارية

ت: الترحيل القسري للتجمعات البدوية

ث: نزع الملكية «مصادرة الأراضي»

- تفاصيل الأوامر العسكرية.

ج: تعديل حدود مستعمرات

ح: صفقات تسجيل الأراضي

خ: إعادة الاستيطان إلى شمال الضفة الغربية

أ: البؤر الاستعمارية التي أقيمت والتي جرت عملية "إقرارها" في العام 2024

منذ مطلع العام 2024، أقام المستعمرون 17 بؤرة استعمارية جديدة، غلب عليها طابع البؤر الرعوية الزراعية، وهي البؤرة التي تهدف إلى إحداث عمليات سيطرة كبيرة على الأراضي، تتعدى خطورة السيطرة هنا مسألة منع المواطن من الوصول إلى أرضه إلى أهداف تبدو في غاية الخطورة بالنظر إلى آثارها الاستراتيجية على الوجود الفلسطيني.

فمن جهة تساهم البؤر الاستعمارية، وتحديدا تلك التي تم إنشاؤها حديثاً، بالإضافة إلى منعها المواطنين من الوصول إلى أراضيهم وبالتالي تبويرها وتخريب عمليات زراعتها واستصلاحها وتسهيل سيطرة الاحتلال عليها من خلال نزع ملكيتها من أصحابها الحقيقيين، فإنها تعمل على عزل القرى والبلدات الفلسطينية وحرمانها من حقها في النمو والتمدد الطبيعي، وهنا يتشارك المستعمرون مع المؤسسة الرسمية في دولة الاحتلال، إذ تعمد المؤسسة الرسمية إلى حرمان هذه القرى من تراخيص البناء والمخططات الهيكلية اللازمة لتوسعة التجمعات الفلسطينية، ويساهم المستعمرون بالمنع والتضييق والتهديد، هذا بالإضافة إلى ما ينطوي على وجود هذه البؤر من محاولات للالتصاق والاتحاد مع بؤر سابقة أو مستعمرات كبيرة متواجدة بالقرب من مكان إنشائها.

والبؤر الرعوية هذه الأيام يسيطر من خلالها مستعمرون مسلحون محميون بقوة الجيش على مساحات شاسعة من أراضي المواطنين بحجة الزراعة والرعي، لكن في حقيقة الأمر، يكمن الهدف من هذا الإجراء هو السيطرة على كل مساحة ممكنة من أراضي المواطنين بوسائل غير رسمية، أولاً: من أجل إضعاف قدرة القرى والبلدات الفلسطينية على التمدد الطبيعي وخنق هذه البلدات والتجمعات مما يتهددها خطر التهجير الناتج عن البيئة القسرية الطاردة، ثانياً: من أجل السيطرة على المصادر الطبيعية لا سيما المياه، ثالثاً: من أجل خلق أمر واقع جديد تتواطأ معه حكومة الاحتلال بالتشريع والقوننة، وبالتالي تتحول هذه المساحات من الأراضي لصالح المستعمرين والمشروع الاستعماري بشكل ثابت ودائم.

وبالنظر إلى البؤر التي تمت عملية إنشائها منذ مطلع العام 2024، فإننا نلحظ محاولات باتت واضحة لإحداث عملية اتحاد مع بؤر ومستعمرات مقامة أصلاً في الأراضي القريبة، مما يسهل عملية السيطرة على الأراضي التي تفصل هذه الكيانات الاستيطانية الاستعمارية وتحرم الفلسطينيين من مساحات شاسعة من أراضيهم في هذه المناطق.

نستعرض في هذا الجزء من التقرير، البؤر الاستعمارية التي تمت إقامتها منذ مطلع العام 2024، وأفردنا خرائط توضيحية تظهر تموضع البؤر في إطارها الجيوسياسي، الذي يوضح الأثر على القرى والبلدات الفلسطينية المحيطة، وأهداف إقامة هذه البؤر بالنظر إلى موضعتها بالقرب من بؤر ومستعمرات مقامة سابقاً في هذه المناطق.

البؤرة الاستعمارية التي أقيمت في النصف الأول من العام 2024

بؤرة على أراضي النزلة الشرقية

أقيمت هذه البؤرة في شهر نيسان 2024، على أراضي منطقة المغراقية التابعة لقرية النزلة الشرقية في محافظة طولكرم، وتتكون من مجموعة من الخيام والبركسات.

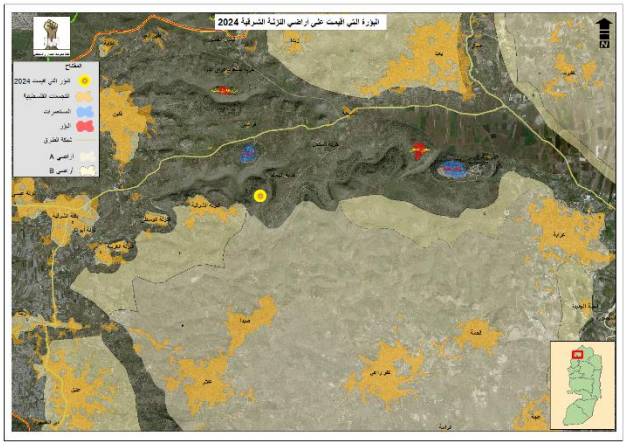

3 بؤر استعمارية على أراضي مسافر يطا:

أقام المستعمرون ثلاث بؤر استعمارية على أراضي مسافر يطا في شهر شباط 2024، الأولى على أراضي خربة سمري والثانية على أراضي خربة الخروبة والثالثة على أراضي خربة الضبعة، وتحاول بؤرة الخروبة أن تتحد مع المزرعتين الاستعماريتين ماعون 1 وماعون 2، في حين ستحاول بؤرة سمري أن تتحد مع بؤرتي متسبيه يائير، ستقوم بؤرة الضبعة بعزل مساحات شاسعة من الأراضي إلى الشرق من المسافر.

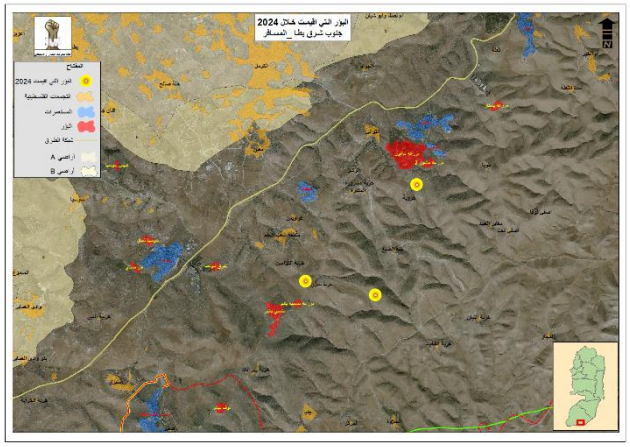

بؤرة على أراضي بني نعيم:

أقيمت هذه البؤرة في شهر حزيران 2024، وتتكون من مجموعة من البركسات والخيام المخصصة للمستعمرين وتقع على أراضي جنوبي محافظة الخليل، وتحاول البؤرة أن تتحد مع بؤرة مدبار حفير إلى الجنوب الغربي من هذه البؤرة، وتقترب من مستعمرة بني حيفر المقامة على أراضي بني نعيم.

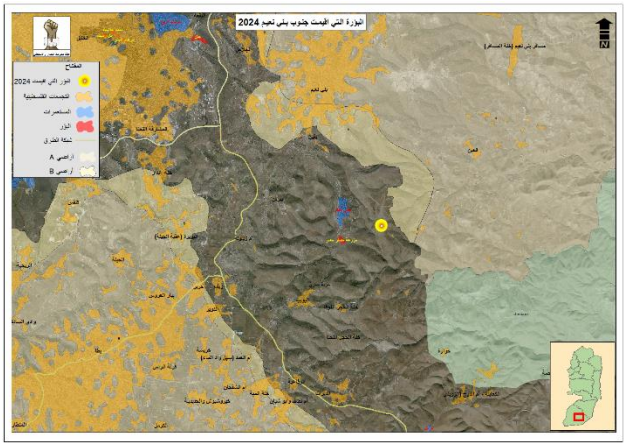

بؤرة على أراضي قراوة بني حسان

أقيمت هذه البؤرة في أيار 2024 على إلى الشمال الشرقي من قرية قراوة بني حسان في محافظة سلفيت وبالقرب من البؤرة الاستيطانية الزراعية يائير المقامة على أراضي القرية، حيث تحاول البؤرة الجديدة أن تتحد مع البؤرة الأولى وعزل الأراضي في المساحة بينهما، وتتكون من البؤرة من مجموعة من الخيام والبركسات.

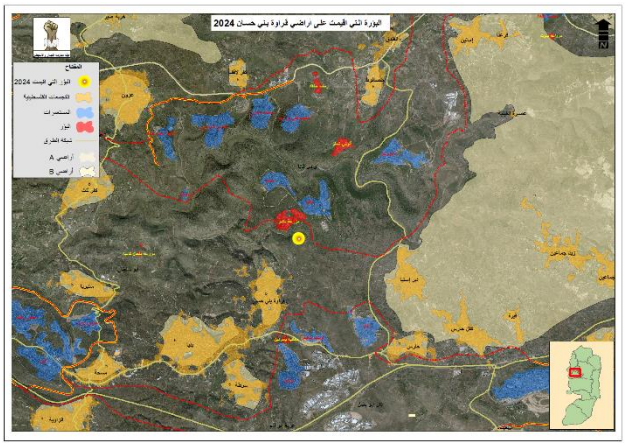

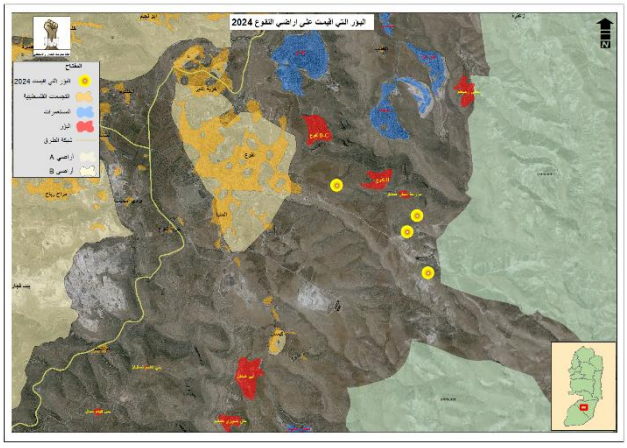

4 بؤرة استعمارية على أراضي تقوع:

أقيمت هذه البؤر الأربعة في برية تقوع الشرقية في محافظة بيت لحم، ثلاثة منها تقع إلى الجنوب من بؤرة سيفر همدبار الاستعمارية في حين تموضعت البؤرة الرابعة إلى الشرق تماماً من قرية التقوع بين مستعمرتي تقوع BC وتقوع D، وإلى الغرب من البؤر الثلاثة الأولى، وتشير المعطيات الأولى من موضعة هذه البؤر إلى محاولتها عزل مساحات شاسعة من البرية الشرقية لمحافظة بيت لحم.

بؤرتان على أراضي سنجل

تمت عملية موضعة البؤرتان على أراضي قرية سنجل في محافظة رام الله، الأولى في منطقة طريق اللبن القديم والثانية في منطقة المغربات التابعة لأراضي القرية، وتحاول هذه البؤرة أن تعزل الأراضي الزراعية الواقعة إلى الشمال من القرية وتحاول هذه البؤر ان تتحد مع مستعمرة جفعات هروئة الأولى شرقي المستعمرة والثاني غربيها. باستهداف مباشر للأراضي الواقعة بينهما.

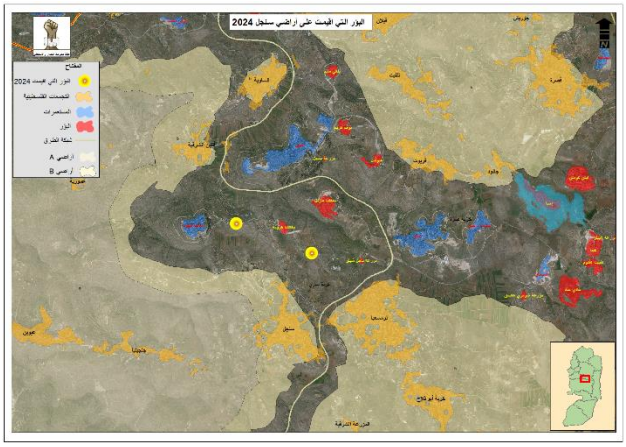

بؤرة على أراضي بيتير

أقيمت هذه البؤرة مطلع العام 2024 إلى الشرق من قرية بيتير في محافظة بيت لحم، وإلى الغرب من البؤرة الاستعمارية نفيه أوري المقامة على أراضي المواطنين في المنطقة، وتتكون البؤرة من مجموعة من البركسات والحظائر.

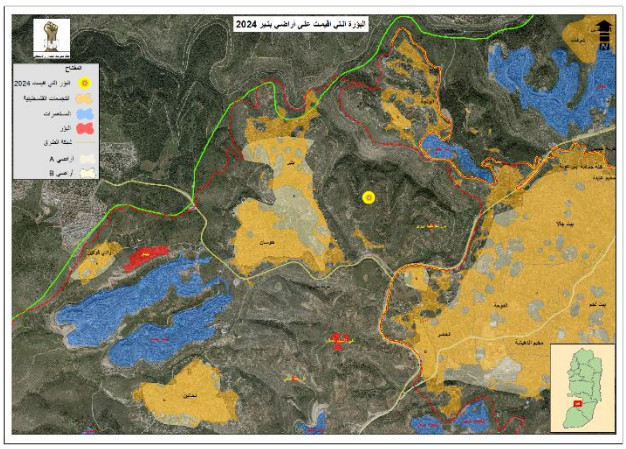

بؤرة على أراضي أرطاس

أقيمت هذه البؤرة في حزيران 2024 إلى الجنوب من قرية أرطاس في محافظة بيت لحم، وتمت عملية موضعة البؤرة إلى الشمال من بؤرة هعيطم المقامة على أراضي قرى أرطاس وخربة النحلة في المحافظة.

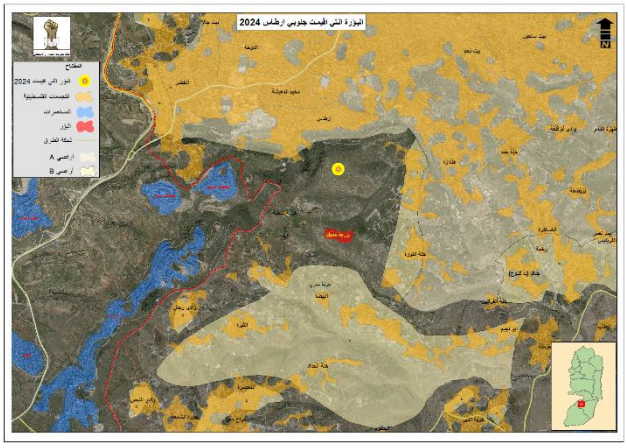

بؤرة على أراضي يطا

أقيمت هذه البؤرة إلى الشرق من خربتي أبو العرقان ورابود على أراضي يطا جنوبي محافظة الخليل (غرب يطا)، وتحاول هذه البؤرة أن تتحد مع مستعمرة عتنائيل المقامة على أراضي المواطنين في المنطقة من خلال موضعتها بالقرب من منطقة نفوذ المستعمرة وتحتوي البؤرة على مجموعة من الخيام والبركسات.

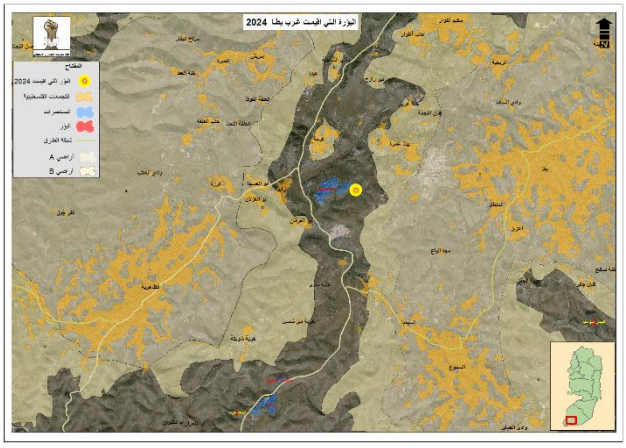

بؤرة على أراضي جبع

أقيمت هذه البؤرة في شهر آذار 2024، على أراضي جبع في محافظة رام الله، وتمت عملية موضعة البؤرة في المنطقة الواصلة بين مستعمرات آدم (جيفع بنيامين) و(جيفع مخماس) علماً أن دولة الاحتلال استهدفت هذه المنطقة نهاية العام 2023 بأمر أراضي دولة استهدف 501 دونماً من هذه الأراضي، وتحاول هذه البؤرة أن تحدث تواصلاً جغرافياً مع المستعمرات المقامة في المنطقة.

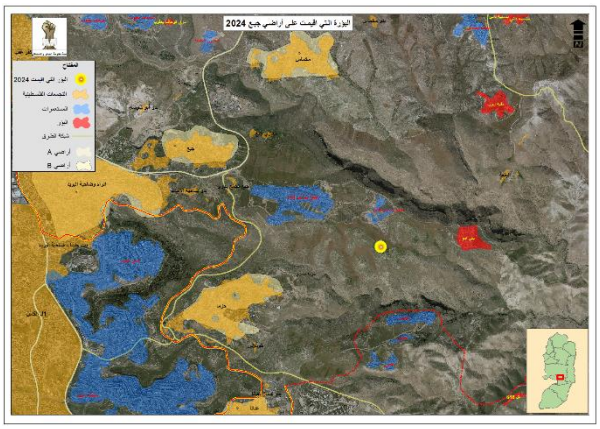

بؤرة على أراضي مجدل بني فاضي

أقيمت هذه البؤرة في شهر نيسان 2024، على أراضي المواطنين في قرية مجدل بني فاضل جنوبي محافظة نابلس، وإلى الشرق من مستعمرة معاليه أفرايم المقامة على أراضي المواطنين في المنطقة.

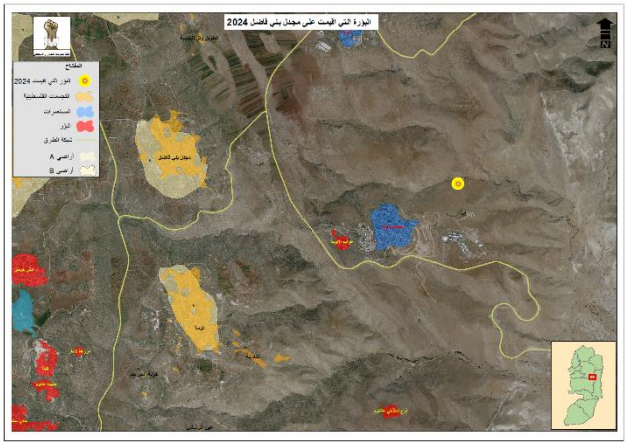

خارطة توضح البؤر التي تمت عملية إقامتها منذ مطلع 2024

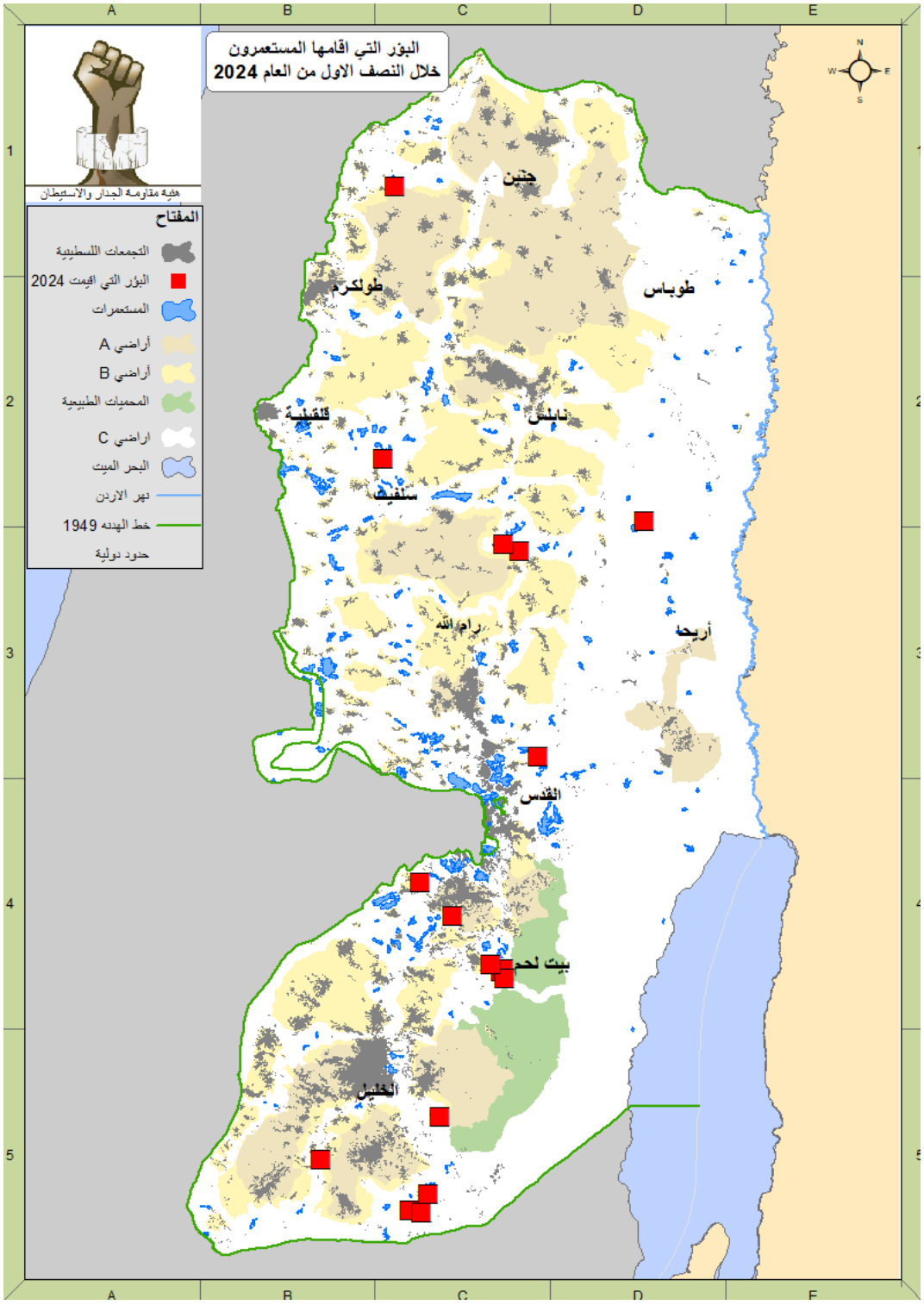

ب: تسوية أوضاع بؤر استعمارية (شرعنة)

منذ مطلع العام الجاري 2024 جرى الإعلان رسمياً من خلال مجموعة من الإعلانات والقرارات، عن تسوية أوضاع "شرعنة" 11 بؤرة وفق المسمى الاحتلالي وتحويلها إلى مستعمرات رسمية تحظى بمخصصات مالية لتطويرها ولشبكة خدمات أساسية من مياه وكهرباء وطرق وأمن، والبؤر المشرعنة الجديدة تقسم إلى قسمين، القسم الأول جاء على مراحل ومن خلال إعلانات وقرارات منفصلة اتخذتها حكومة الاحتلال والجهات التخطيطية في دولة الاحتلال، وهي كالتالي:

- بؤرة مشمار يهودا، على أراضي العبيدية في محافظة بيت لحم (إقرار مخطط هيكلي)
- بؤرتا أسائيل وأفيجال، على أراضي مسافر يطا، محافظة الخليل (تعديل حدود مستعمرات)
- بؤرة شحاريت/ على أراضي غربي محافظة سلفيت (تعديل حدود مستعمرات)
- بؤرة بيت حوغلة (حجلة)/ على أراضي محافظة أريحا (قرار كابينيت)
- بؤرة أحيا/ أراضي جالود وقريوت (توسيع نفوذ مستعمرة شيلو)

في حين جاء القسم الثاني من خلال مخرجات اجتماع كابينيت الاحتلال الذي عقد يوم 26 حزيران، 2024، والذي قرر فيه الكابينيت تحويل 5 بؤر استعمارية إلى مستعمرات تحظى بامتيازات ومخصصات وخدمات المستعمرات الكبيرة، وهي كالتالي:

- بؤرة افيتار، جنوبي محافظة نابلس، على أراضي بيتا وجماعين (قرار كابينيت)
- سدي افرايم – على أراضي بيتين في محافظة رام الله (قرار كابينيت)
- جفعات اساف – على أراضي كفر نعمة وبلعين، محافظة رام الله (قرار كابينيت).
- حالتس – أراضي بيتير، محافظة بيت لحم (قرار كابينيت)
- ادوريم – على أراضي دورا، محافظة الخليل (قرار كابينيت)

خارطة البؤر التي تمت عملية تسوية أوضاعها "شرعنتها" منذ مطلع 2024

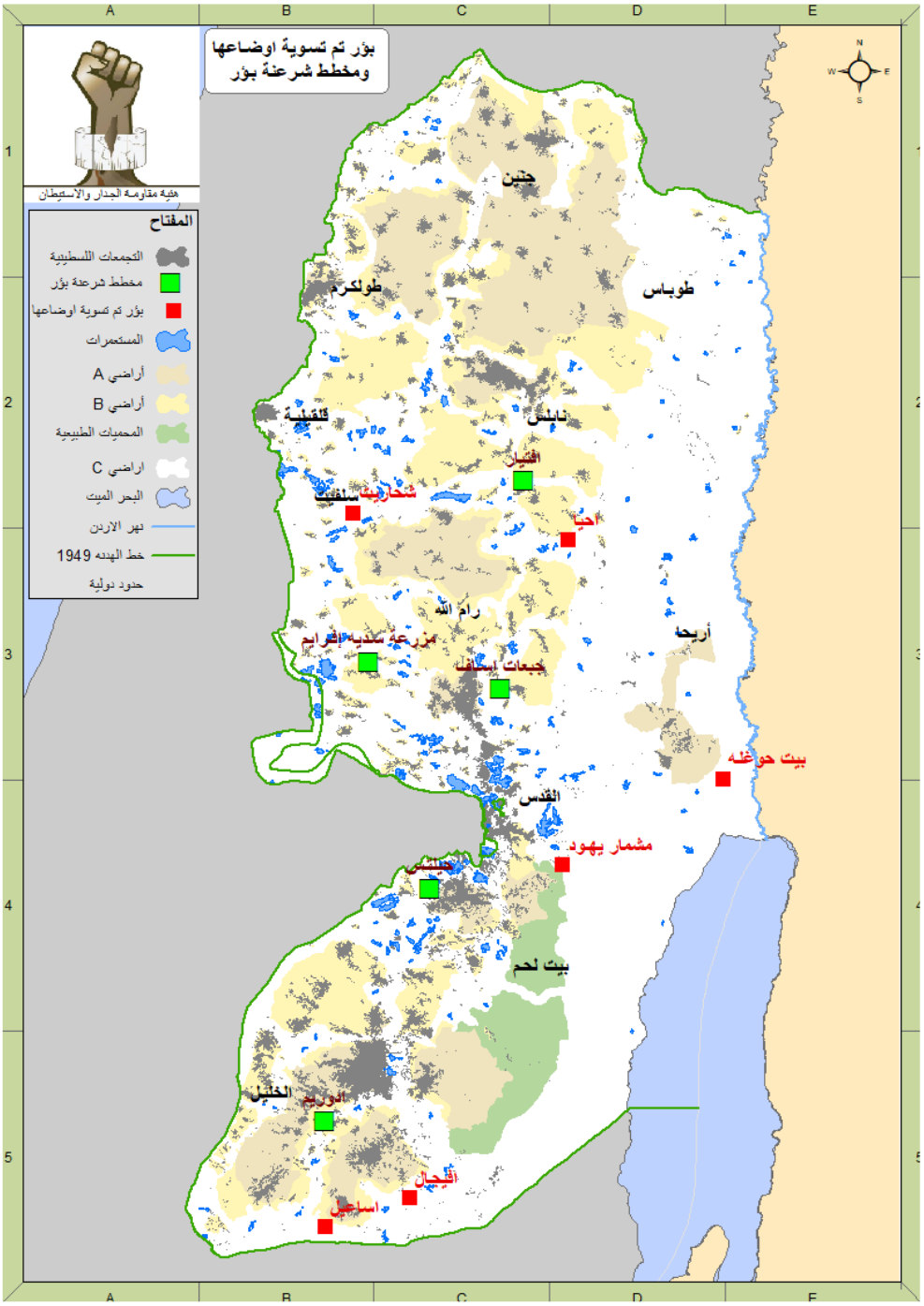

ت: الترحيل القسري للتجمعات البدوية

في الفترة المرصودة في هذا التقرير أدت إجراءات الاحتلال إلى تهجير 5 تجمعات فلسطينية تتكون من 18 عائلة يبلغ عدد أفرادها 118 شخصاً، يضافوا إلى 24 تجمعاً بدوياً فلسطينياً تتكون من 266 عائلة تشمل 1517 فرداً من أماكن سكنهم إلى أماكن أخرى جرت عملية تهجيرها بعد السابع من أكتوبر في العام 2023.

	اسم التجمع	المحافظة	# العائلات	# السكان
1	مطلة ذيب (الجفتلك)	أريحا	2	10
2	عين السخن	الأغوار الوسطى	9	62
3	النصارية	نابلس	5	27
4	الفارسية	الأغوار	1	8
5	وادي عبيات	بيت لحم	1	11
	المجموع			

ث: نزع الملكية «مصادرة الأراضي» خلال الفترة التي يغطيها التقرير

خلال الفترة التي يرصدها التقرير، ومنذ مطلع العام **2024**، صادرت سلطات الاحتلال ما مجموعه **26,856** دونماً (**الدونم 1000 متر مربع**) تحت مسميات مختلفة (إعلان محميات طبيعية، أوامر استملاك، أوامر وضع يد). أصدرت من خلالها**10**أوامر لوضع اليد استهدفت (**84**) دونماً، وأصدرت أمر استملاك صادرت ما مجموعه (**385**) دونما، وأربعة أوامر إعلان أراضي دولة استهدفت (**10988.8**) دونماً منها إعلان لطاقم الخط الأزرق، ثلاثة أوامر لتعديل حدود محمية طبيعية صادرت من خلالها (**15,397**) دونماً.

وبالمقارنة على صعيد السنوات، ومنذ العام 2015، وحتى منتصف العام 2024، نلحظ تزايداً انفجارياً في معدلات مصادرة الأراضي في السنوات الأخيرة وتحديداً في العامين الأخيرين، لتشكل ذورة كبيرة من ذروات مصادرة أراضي الفلسطينيين منذ مطلع الاحتلال،

تفاصيل الأوامر العسكرية

الجدول أدناه يوضح تفاصيل الأوامر العسكرية الصادرة من أجل نزع ملكية أراضي الفلسطينيين موضحة حسب طبيعة ونوع وجغرافية الاستهداف المتعلقة بكل أمر عسكري:

	نوع الأمر	رقم الأمر	المساحة	الموقع	المحافظة
1	وضع يد	م د/23/57	9.54	المزرعة الغربية	رام الله
2	وضع يد	م.د/24/4	18	دير دبوان	رام الله
3	وضع يد	ت/24/22	0.243	الساوية	نابلس
4	وضع يد	ت/24/27	5.7	نحالين	بيت لحم
5	وضع يد	ت/24/10	29	سنجل/ ترمسعيا	رام الله
6	وضع يد	ت/24/31	6.006	مخماس/ برقا	رام الله
7	وضع يد	ت/24/29	0.107	مخماس/برقا	رام الله
8	وضع يد	ت/24/43	13.43	ياسوف	نابلس
9	وضع يد	ت/24/25	2.219	بيتونيا	رام الله
10	وضع يد	ت/24/24	2	اسكاكا	سلفيت
11	أراضي دولة		2640	أبو ديس/ العيزرية	القدس
12	أراضي دولة		8159.8	عقربا	نابلس
13	أراضي دولة		170	التعامرة	بيت لحم
14	طاقم الخط الأزرق		19	سوسيا	الخليل
15	أمر استملاك	هـ/90/7 -هـ/95/4	385	بني نعيم/ حلحول	الخليل
16	تعديل حدود محمية طبيعية		6,441	البحر الميت	أريحا
17	تعديل حدود محمية طبيعية		5,229	فصايل/ أريحا	أريحا
18	تعديل حدود محمية طبيعية		3,727	الأغوار الشمالية	طوباس
المجموع			26,856		

أولاً: أوامر وضع اليد:

خلال الفترة التي يرصدها التقرير أصدرت سلطات الاحتلال 10 أوامر وضع يد لأغراض عسكرية وأمنية، لوضع اليد يهدف لمصادرة ما مجموعه 86 دونماً لأغراض عسكرية وأمنية. ويلاحظ من جملة الأوامر العسكرية الأخيرة، وتحديداً الأوامر التي تتعلق بأراضي المزرعة الغربية وديردبوان ونحالين وياسوف، بالإضافة إلى الأمر الصادر نهاية العام 2023 والذي استهدف أراضي قرية ديراستيا في محافظة سلفيت، أنها جاءت تطبيقاً لمقترح وزير مالية الاحتلال بتسلائيل سموتريتش حول موضوع المناطق العازلة حول المستعمرات، والتي كان جوهر ادعاءه حولها ينطلق من فكرة أمنية تريد ان تستغل ظروف وقوانين الحرب والطوارئ من اجل قضم المزيد من الأراضي، هي أيضاً في جوهرها لا تشكل فقط مناطق عازلة حول المستعمرات، بل أنها تشكل طوقاً عازلاً لمساحات شاسعة من الأرض يمنع على المواطنين الوصول لها، ثم أنها ستتكرر لتشميل مزيد من المستعمرات وبالتالي عزل ومنع وصول المواطنين إلى المزيد من الأراضي.

	نوع الأمر	رقم الأمر	المساحة	الموقع	المحافظة
1	وضع يد	م د/23/57	9.54	المزرعة الغربية	رام الله
2	وضع يد	م.د/24/4	18	دير دبوان	رام الله
3	وضع يد	ت/24/22	0.243	الساوية	نابلس
4	وضع يد	ت/24/27	5.7	نحالين	بيت لحم
5	وضع يد	ت/24/10	29	سنجل/ ترمسعيا	رام الله
6	وضع يد	ت/24/31	6.006	مخماس/ برقا	رام الله
7	وضع يد	ت/24/29	0.107	مخماس/برقا	رام الله
8	وضع يد	ت/24/43	13.43	ياسوف	نابلس
9	وضع يد	ت/24/25	2.219	بيتونيا	رام الله
10	وضع يد	ت/24/24	2	اسكاكا	سلفيت
	المجموع		86 دونماً		

نستعرض في الجزء التالي تحليل لأبرز أوامر وضع اليد التي تم توزيعها على المواطنين منذ مطلع العام 2024 وحتى هذه اللحظة مع الخرائط الواردة مع الأوامر العسكرية لتبيان طبيعتها وتأثيرها.

1. أصدرت سلطات الاحتلال أمراً عسكرياً يحمل الرقم (م.د/24/4)، يحمل ذات الدلالة (مناطق عازلة)، من خلال استهداف أراضي المواطنين في قرية ديردبوان شرقي محافظة رام الله، ويستهدف 18 دونماً من أراضي دير دبوان حول مستعمرة متسبيه داني والتي تمت عملية شرعنتها حسب التوصيف الاحتلال، وتحويلها من بؤرة إلى مستعمرة في العام 2022، ويمنع هذا الإجراء المواطنين من الوصول إلى أكثر من 320 دونماً من أراضي المواطنين في المنطقة.

خارطة الأمر العسكري (م.د/24/4) على أراضي دير دبوان

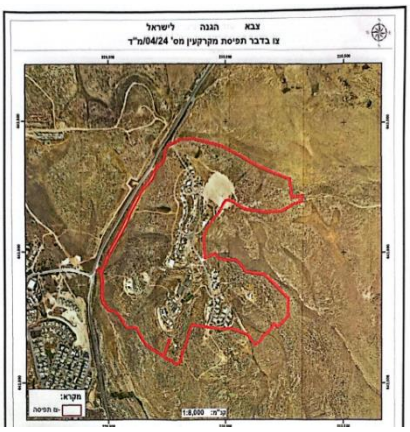

2. أصدرت سلطات الاحتلال أمراً عسكرياً يقضي بمصادرة 9.54 دونماً من أراضي المواطنين في محافظة رام الله، وتحديداً في قرية المزرعة الغربية في محافظة رام الله وهي المساحات التي تحيط بالبؤرة الاستعمارية حراشة، وعند تحليل الأمر العسكري يتبين أن الأمر يهدف إلى تطبيق فكرة المناطق العازلة.

خارطة الأمر العسكري رقم (م د/23/57)

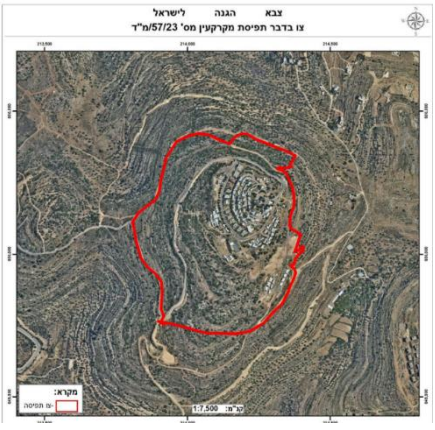

3. استولت قوات الاحتلال على مساحة 5.7 دونم من أراضي قريتي نحالين والجبعة في محافظة بيت لحم تحت مسمى أمر بوضع يد لأغراض عسكرية وأمنية والذي حمل الرقم ت/27/24، الأمر العسكري يعتبر تطبيقاً فعلياً جديداً لمخطط المناطق العازلة التي اقترحها وزير مالية الاحتلال بتسلائيل سموتريتش مطلع العدوان في السابع من أكتوبر والتي تهدف إلى مصادرة عشرات الدونمات من أراضي الفلسطينيين حول المستعمرات، ومنع وصول المواطنين إلى مئات الدونمات التي تحيط بهذه المستعمرات

خارطة الأمر العسكري رقم (ت/24/27) نحالين/ البجعة

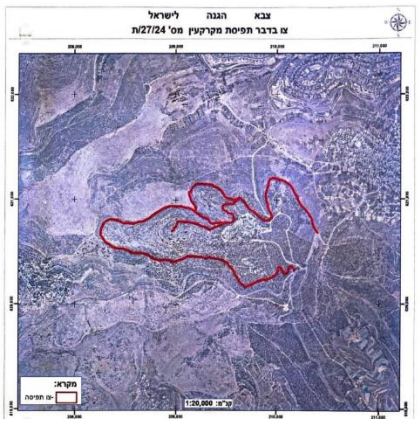

4. أخطرت سلطات الاحتلال الإسرائيلي بوضع اليد على 29 دونما من أراضي بلدتي سنجل وترمسعيا شمال رام الله. سلطات الاحتلال سلمت أمرا عسكريا يحمل الرقم (ت/24/10)، يقضي بوضع اليد على تلك الأراضي حتى نهاية عام 2026 بحجج أمنية، لإقامة سياج، يمنع المواطنين من القريتين من الوصول إلى الشارع الرئيسي. الأمر يغلق الأراضي التي تطل على الشارع الرئيس من جهة ترمسعيا، وكذلك الأراضي التي تطل على الشارع من جهة سنجل

خارطة الأمر العسكري رقم (ت/24/10) سنجل/ ترمسعيا

ثانياً: إعلانات أراضي الدولة

	نوع الأمر	المساحة	الموقع	المحافظة
1	أراضي دولة	2640	أبو ديس/ العيزرية	القدس
2	أراضي دولة	8159.8	عقربا	نابلس
3	أراضي دولة	170	التعامرة	بيت لحم
4	طاقم الخط الأزرق	19	سوسيا	الخليل
		10988.8 دونماً		

يوم 20 آذار، 2024: أصدرت سلطات الاحتلال أمراً عسكرياً يقضي بإعلان ما مجموعه 8159.8 دونماً من أراضي قرية عقربا في محافظة نابلس كأراضي دولة، وتقع المساحة المعلنة إلى الشرق من قرية عقربا وتحديداً من جبل القرين، حوض طبيعي 13، وحوض طبيعي 14، وتلتقي من الشرق مع سهل فصايل.

تعمل دولة الاحتلال من خلال هذه المصادرة أن توسع حدود مستعمرة يافيت المقامة على أراضي المواطنين في المنطقة، مما يفتح المجال أمام المزيد من التوسع الاستيطاني في المنطقة، ويلاحظ من خريطة الأمر العسكري، أن التوسعة ستحدث تواصلاً جغرافياً بين المستعمرة والمجلس الإقليمي لغور الأردن (بكعات هيردين)، الذي يقع على الحدود الشرقية من أراضي عقربا على نقطة الاتصال مع سهل فصايل، علما أن إشعاراً صدر من الإدارة المدنية الاحتلال بتاريخ 17 آذار، 2024، يقضي بتوسيع نفوذ عمل المجلس الإقليمي.

خارطة إعلان أراضي الدولة: عقربا

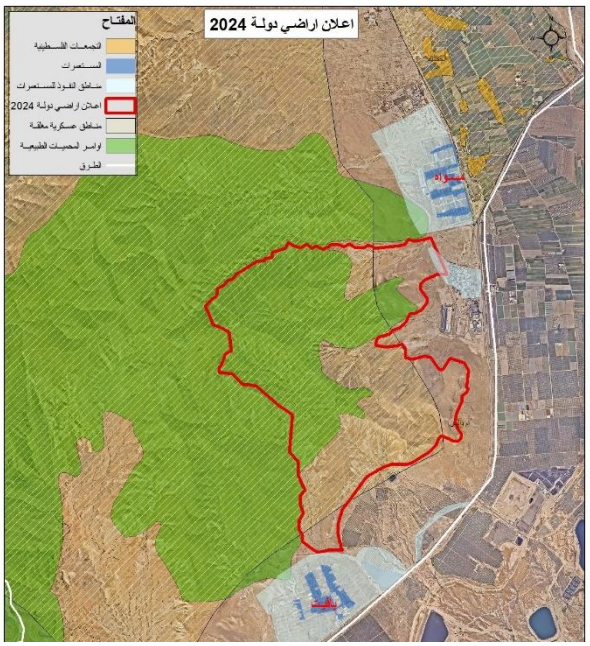

يوم 29 شباط، 2024: استولت سلطات الاحتلال الإسرائيلي على 2640 دونما من أراضي بلدتي أبو ديس والعيزرية وعرب السواحرة، شرق القدس المحتلة، وفق إعلان جديد تحت مسمى أراضي الدولة، وهو مسمى تتخذه دولة الاحتلال من أجل السيطرة ومصادرة المزيد من الأراضي.

الإعلان الجديد يستهدف المساحة التي تقع بين مستعمرتي "كيدار" و"معاليه أدوميم" المقامتين على أراضي المواطنين شرق القدس.

وتهدف سلطات الاحتلال من هذا الاستيلاء إلى إحداث تواصل جغرافي بين المستعمرتين المذكورتين، الأمر الذي سيؤدي إلى عزل القدس الشرقية عن سياقها الفلسطيني.

بالإضافة إلى أن هذه الخطوة ستؤدي أيضا إلى ربط الأراضي المعلنة كـ"أراضي دولة" في السابق مع الإعلان الجديد، إضافة إلى عزل التجمعات البدوية (وادي أبو هندي وتجمع الأعوج عن العيزرية وأبو ديس)، وإحكام إغلاق السفوح الشرقية.

خارطة إعلان أراضي الدولة أبو ديس/ العيزرية

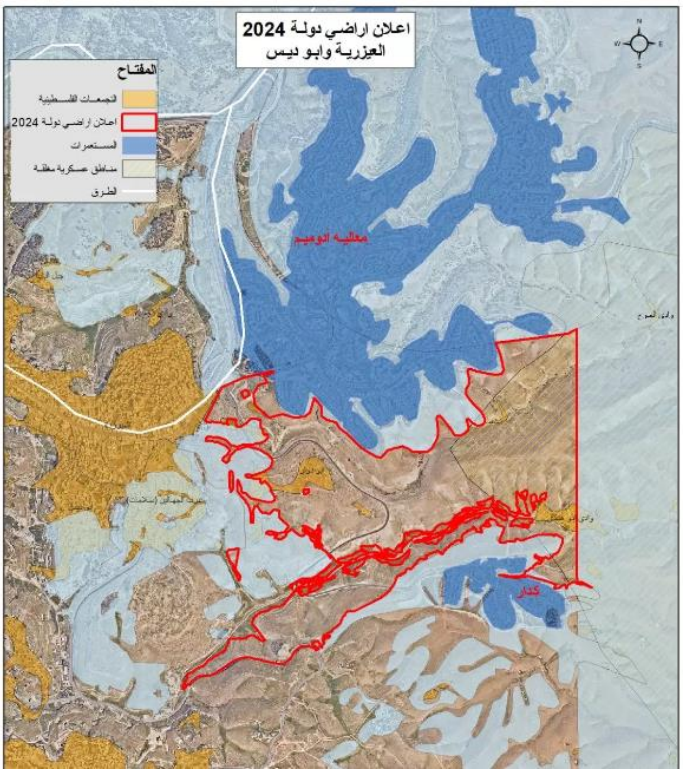

يوم 1 نيسان، 2024: استولت دولة الاحتلال اليوم على 170.142 دونماً من أراضي المواطنين في منطقة عرب التعامرة في محافظة بيت لحم بحجة إعلانها كأراضي دولة، وتأتي هذه المصادرة كثالث مصادرة بحجة أراضي الدولة منذ مطلع العام 2024 لتصل مجمل الأراضي التي صادرتها دولة الاحتلال أسفل هذا المسمى ما مجموعه 11 ألف دونم من أراضي المواطنين في محافظات القدس ونابلس وبيت لحم.

ويشير الأمر العسكري بهذا الخصوص أن المساحة المصادرة تقع في حوض طبيعي رقم 4 لمنطقتي العقبان والفريديس وحوض طبيعي رقم 11 لقطعة فاضل في أراضي التعامرة، وتشير البيانات المكانية المرتبطة بالأمر المخصص لهذا الإعلان أن هدف الإعلان هو إجراء عمليات توسعة لمستعمرة سيدي بار المقامة على أراضي المواطنين في العقبان بلدة التعامرة في المحافظة.

خارطة الأمر العسكري على أراضي عرب التعامرة

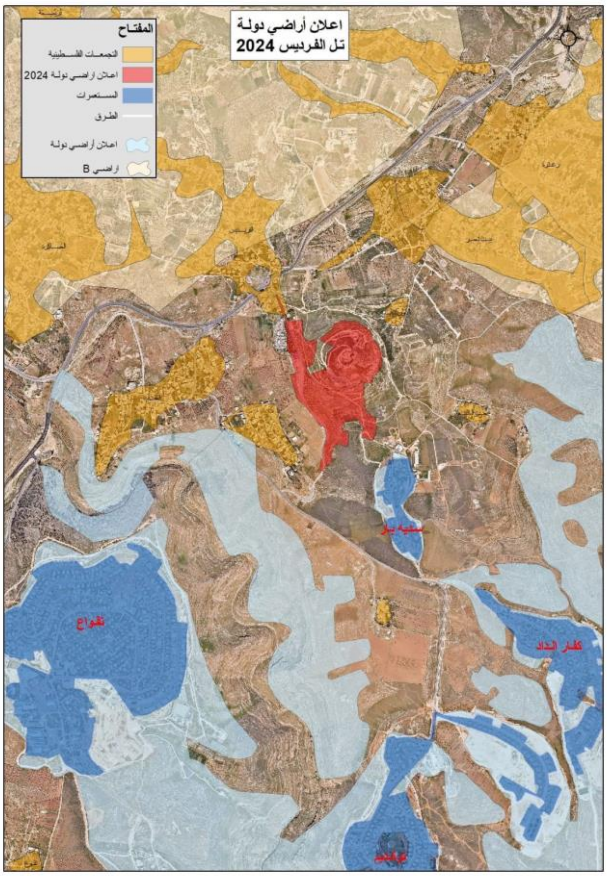

إعلان طاقم الخط الأزرق

يوم 10 آذار، 2024: ومن أجل مراجعة الحدود المرتبطة بمحافظة الخليل، انعقد طاقم الخط الأزرق التابع للإدارة المدنية الاحتلالية المخصص في مهامه مراجعة الأراضي المعلنة كأراضي دولة، وعلى إثرها قامت بتغيير حدود منطقة معلنة كآراضي دولة منذ العام 1982، التغيير قام بإخراج أراضي من الإعلان، وقام بإضافة مساحات أراضي اخرى للإعلان، المنطقة المستهدفة في محافظة الخليل وتحديداً منطقة يطا/ سوسيا/وادي السويد

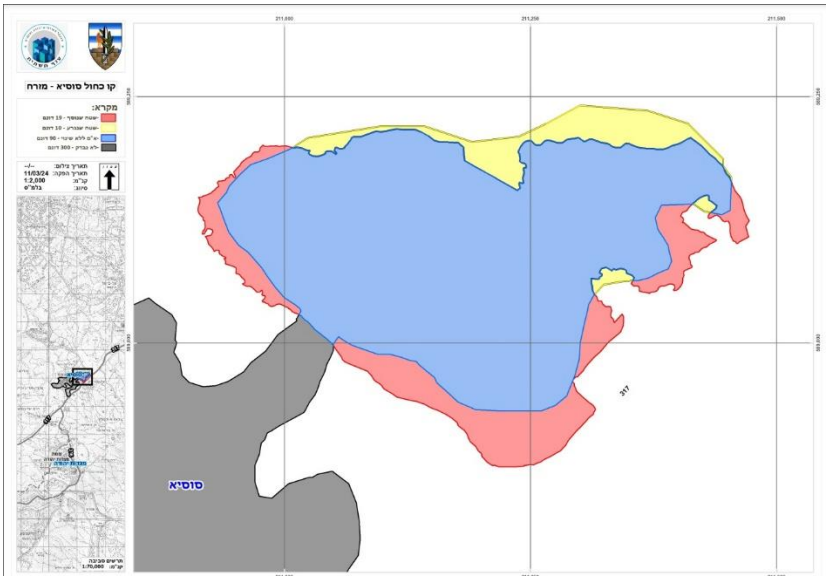

المساحة التي تمت عملية إخراجها 10 دونم وهي الملونة باللون الأصفر، في حين كانت المساحة التي تمت عملية مصادرتها وإضافتها إلى الأمر السابق تبلغ 19 دونما وهي معلمة باللون الأحمر، في حين أشارت الخارطة أن مجمل المساحة المعلنة في العام 1982 تبلغ مساحتها 90 دونماً.

ثالثاً: أوامر الاستملاك

	نوع الأمر	رقم الأمر	المساحة	الموقع	المحافظة
1	أمر استملاك		385	بني نعيم/ حلحول	الخليل
	المجموع		385 دونم		

استولت دولة الاحتلال على ما مجموعه 385 دونماً من أراضي المواطنين تحت مسمى أوامر الاستملاك، الأمر يهدف إلى إحداث توسعة كبيرة لشارع 60 لتسهيل تنقل المستعمرين وهو المقطع الذي يبدأ عند جبل جوهر جنوبي مدينة الخليل، وهي النقطة التي بدأ العمل فيها في العام 1990 وفق أمر استملاك سابق، ثم يمتد المقطع المخصص للتوسعة من خربة عديسة شرقي مدينة الخليل بمحاذاة مستعمرة كريات أربع وصولاً إلى أراضي حلحول عند المقطع الذي جرى استملاكه من قبل دولة الاحتلال في العام 1995.

خارطة أمر استملاك بيت أمر/حلحول

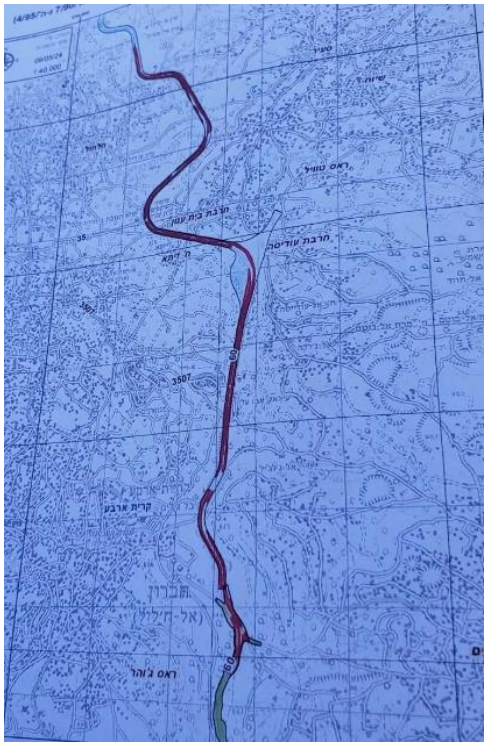

رابعاً: تعديل حدود المحميات الطبيعية

الرقم	نوع الأمر	رقم الأمر	المحافظة	المساحة بالدونم
1	تعديل حدود محمية طبيعية	---	البحر الميت	6,441
2	تعديل حدود محمية طبيعية	---	فصايل/ أريحا	5,229
3	تعديل حدود محمية طبيعية	---	الأغوار الشمالية	3,727
المجموع				15,397 دونماً

يوم 11 شباط، 2024: أصدرت سلطات الاحتلال أمراً عسكرياً يقضي بزيادة مساحة الأراضي الفلسطينية التي سوف تخضع لسيطرة سلطات الاحتلال في منطقة البحر الميت بواقع 6,441 دونما إضافية عن الامر العسكري الإسرائيلي الصادر في العام 1989. الامر العسكري الإسرائيلي صدر لأول مرة بتاريخ الثالث من شهر اب من العام 1989 والذي بموجبه تم تعيين 865 دونما من الأراضي الفلسطينية الواقعة بمحاذاة البحر الميت على انها محمية طبيعية (بفعل المخطط الاستيطاني رقم 18/51).

خارطة تعديل حدود محمية قانا وأسمر

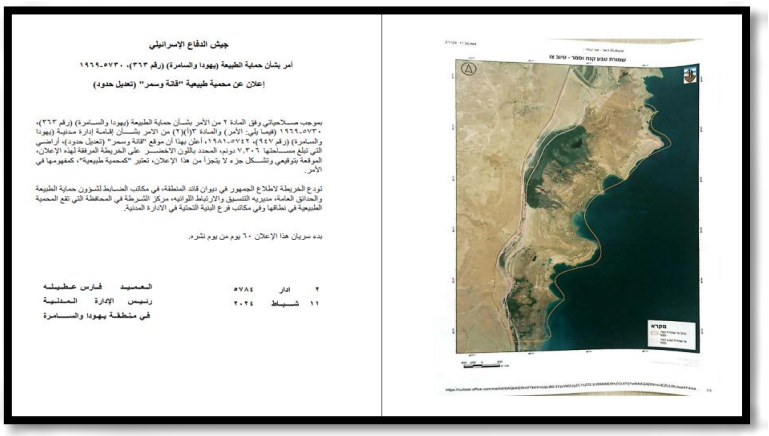

جيش الدفاع الإسرائيلي

أمر بشأن حماية الطبيعة (يهودا والسامرة) (رقم ٣٦٣)، ٥٧٣٠-١٩٦٩

إعلان عن محمية طبيعية "قانة وسمر" (تعديل حدود)

بموجب مسلاحياتي وفق المادة ٢ من الأمر بشأن حماية الطبيعة (يهودا والسامرة) (رقم ٣٦٣)، ٥٧٣٠-١٩٦٩ (فيما يلي الأمر) والمادة ٣(أ)(٢) من الأمر بشأن الإدارة المدنية (يهودا والسامرة) (رقم ٩٤٧)، ٥٧٤٢-١٩٨١ (أعلن بهذا أن موقع "قانة وسمر" (تعديل حدود)، الذي تبلغ مساحتها ٧,٣٠٦ دونم، المحدد بالون الأخضر على الخريطة المرفقة لهذا الإعلان، الموقعة بتوقيعي وتشكل جزء لا يتجزأ من هذا الإعلان، تعتبر "كمحمية طبيعية"، كمفهومها في الأمر.

تودع الخريطة للاطلاع الجمهور في ديوان قائد المنطقة، في مكاتب الضباط للشؤون حماية الطبيعة والحدائق العامة، مديريه التنسيق والارتباط الوالية، مركز الشرطة في المحافظة التي تقع المحمية الطبيعية في نطاقها وفي مكاتب فرع البلدية التحتية في الإدارة المدنية.

يبدء سريان هذا الإعلان ٦٠ يوم من يوم نشره.

٢ أذار ٥٧٨٤
١١ شباط ٢٠٢٤

المعميد فارس عطيليه
رئيس الإدارة المدنية
في منطقة يهودا والسامرة

يوم 11 شباط، 2024: أصدرت سلطات الاحتلال أمراً عسكرياً يقضي بزيادة مساحة الأراضي الفلسطينية التي سوف تخضع لسيطرتها في محمية فصايل بواقع 5,229 دونما إضافية عن الامر العسكري الإسرائيلي الصادر في العام 1983. وتتوسط الأراضي الفلسطينية المستهدفة بالأمر العسكري مستوطنتي فصايل (من الشرق) ومعاليه أفرايم (من الشمال) \الامر العسكري الإسرائيلي صدر لأول مرة بتاريخ الخامس من شهر اذار من العام 1983 والذي بموجبه تم تعيين 7,905 دونما من الأراضي الفلسطينية الواقعة في محافظتي نابلس ورام الله، على انها محمية طبيعية.

خارطة تعديل حدود محمية فصايل

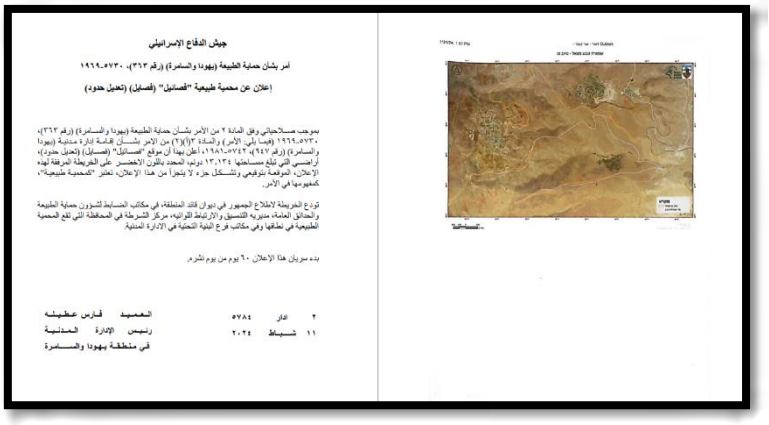

جيش الدفاع الإسرائيلي

أمر بشأن حماية الطبيعة (يهودا والسامرة) (رقم ٣٦٣)، ٥٧٣٠-١٩٦٩

إعلان عن محمية طبيعية "فصايل" (فصايل) (تعديل حدود)

بموجب صلاحياتي وفق المادة ٢ من الأمر بشأن حماية الطبيعة (يهودا والسامرة) (رقم ٣٦٣)، ٥٧٣٠-١٩٦٩ (فيما يلي: الأمر) والمادة ٣(أ)(٢) من الأمر بشأن اقامة إدارة مدنية (يهودا والسامرة) (رقم ٩٤٧)، ٥٧٤٧-١٩٨١، أعلن بهذا أن موقع "فصائل" (فصايل) (تعديل حدود)، أراضي التي تبلغ مساحتها ١٣,١٣٤ دونم، المحدد باللون الاخضر على الخريطة المرفقة لهذه الإعلان، المرقومة بترقيم وتشكل جزء لا يتجزأ من هذا الإعلان، تعتبر "محمية طبيعية"، كمفهومها في الأمر.

تودع الخريطة لاطلاع الجمهور في ديوان قائد المنطقة، في مكاتب الضابط لشؤون حماية الطبيعة والحدائق العامة، منذوبه للتنسيق والارتباط للوائيه، مركز الشرطة في المحافظة التي تقع المحمية الطبيعية في نطاقها وفي مكاتب فرع البنية التحتية في الادارة المدنية.

يبدء سريان هذا الإعلان ٦٠ يوم من يوم نشره.

٢ اذار ٥٧٨٤
١١ شباط ٢٠٢٤

العميد فارس عطيلة
رئيس الإدارة المدنية
في منطقة يهودا والسامرة

يوم 11 شباط، 2024: أصدرت سلطات الاحتلال أمراً عسكرياً يقضي بزيادة مساحة الأراضي الفلسطينية التي سوف تخضع لسيطرتها والتابعة لمحمية أم زوقا. وجاء الامر العسكري الصادر حديثا ليزيد من مساحة الأراضي الفلسطينية التي سوف تخضع لسيطرة سلطات الاحتلال الإسرائيلي بواقع 3,727 دونما إضافية عن الامر العسكري الإسرائيلي الصادر في العام 1983. الامر العسكري الإسرائيلي صدر لأول مرة بتاريخ الثامن من شهر تشرين أول من العام 1983 والذي بموجبه تم تعيين 21,197 دونما من الأراضي الفلسطينية الواقعة في محافظة طوباس (مدينة طوباس على وجه التحديد), على انها محمية طبيعية

خارطة تعديل حدود محمية أم زوقا

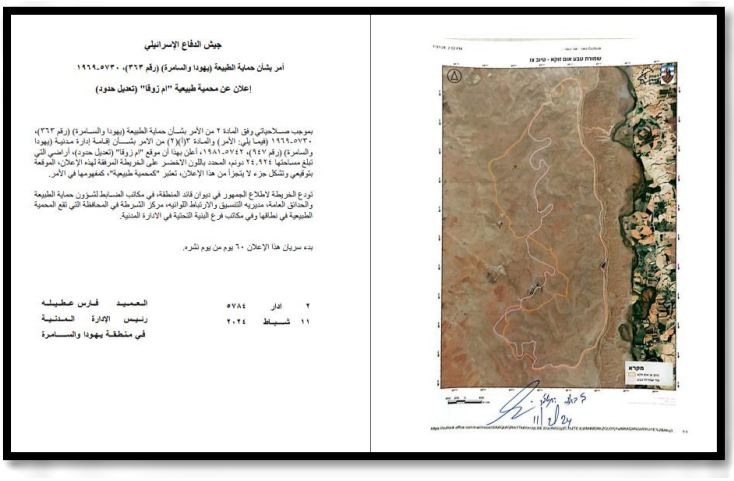

جيش الدفاع الإسرائيلي

أمر بشأن حماية الطبيعة (يهودا والسامرة) (رقم ٣٦٣)، ٥٧٣٠-١٩٦٩

إعلان عن محمية طبيعية "ام زوقا" (تعديل حدود)

بموجب صلاحياتي وفق المادة ٢ من الأمر بشأن حماية الطبيعة (يهودا والسامرة) (رقم ٣٦٣)، ٥٧٣٠-١٩٦٩ (فيما يلي: الأمر) والمادة ٣(أ)(٢) من الأمر بشأن إقامة إدارة مدنية (يهودا والسامرة) (رقم ٩٤٧)، ٥٧٤٧-١٩٨١، أعلن بهذا أن موقع "ام زوقا" (تعديل حدود)، أراضي التي تبلغ مساحتها ٢٥,٩٢٤ دونم، المحدد باللون الاخضر على الخريطة المرفقة لهذه الإعلان، المرقومة بترقيم وتشكل جزء لا يتجزأ من هذا الإعلان، تعتبر "محمية طبيعية"، كمفهومها في الأمر.

تودع الخريطة لاطلاع الجمهور في ديوان قائد المنطقة، في مكاتب الضابط لشؤون حماية الطبيعة والحدائق العامة، منذوبه للتنسيق والارتباط للوائيه، مركز الشرطة في المحافظة التي تقع المحمية الطبيعية في نطاقها وفي مكاتب فرع البنية التحتية في الادارة المدنية.

يبدء سريان هذا الإعلان ٦٠ يوم من يوم نشره.

٢ اذار ٥٧٨٤
١١ شباط ٢٠٢٤

العميد فارس عطيلة
رئيس الإدارة المدنية
في منطقة يهودا والسامرة

ج: توسيع حدود مستعمرات ومجالس إقليمية

أولاً: توسيع منطقة نفوذ مجلس إقليمي غور الأردن

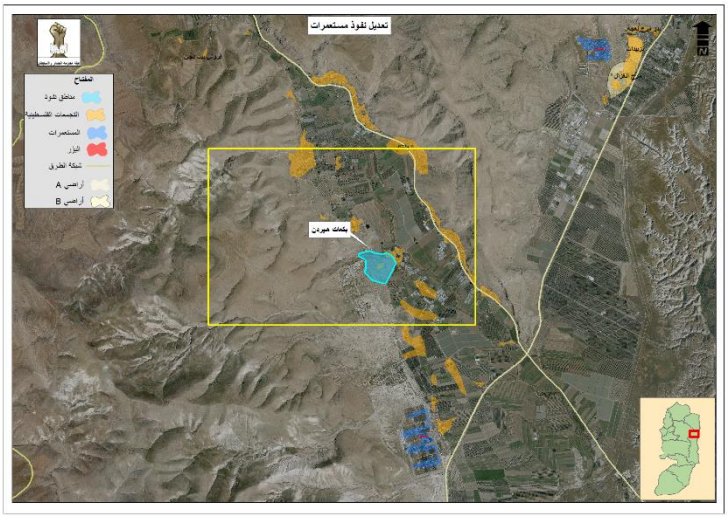

أعلنت الإدارة المدنية يوم 31 آذار، 2024 عن نيتها إضافة مساحة تبلغ 206.3 دونمًا إلى منطقة نفوذ المجلس الاستيطاني غور الأردن (بكعات هيردين)، المتموضعة على أراضي قرية الجفتلك في المنطقة المصنفة ج، المنطقة التي خصصتها الإدارة المدنية لإلحاقها بمنطقة نفوذ المجلس الإقليمي الاستيطاني هي موقع أثري يسمى تل المزار. ونظراً لوجود موقع أثري في المنطقة، يتم ضمه ضمناً إلى منطقة نفوذ استيطانية، فإن نية دولة الاحتلال تكمن في إقامة بناء استيطاني على شكل مزار أثري أو معلم سياحي يخدم المستعمرين في المنطقة بالنظر إلى أن المنطقة التي سيتم ضمها لا تتداخل مع مناطق تتبع لمستعمرات كمناطق نفوذ أو قريبة منها.

ثانياً: توسع منطقة نفوذ مستعمرة شيلو لتسوية أوضاع "شرعنة" بؤرة أحيا

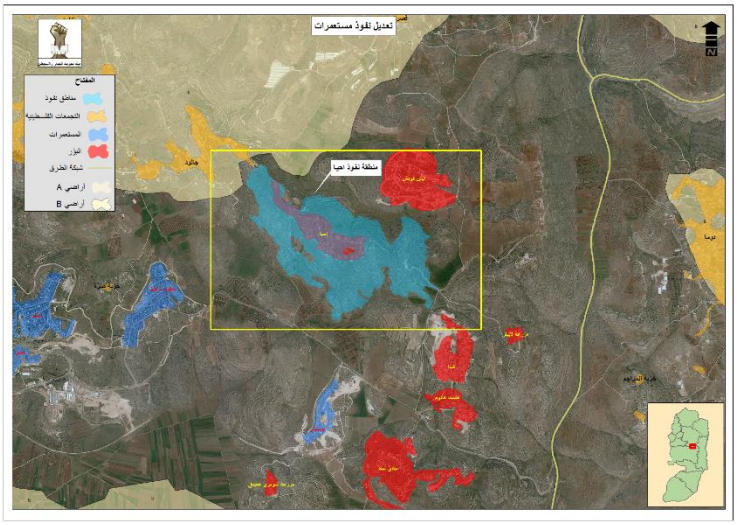

أعلنت الإدارة المدنية يوم 26 آذار، 2024 عن نيتها تسوية أوضاع (شرعنة) بؤرة أحيا الاستعمارية من خلال ضمها إلى منطقة نفوذ مستعمرة شيلو المقامة على أراضي المواطنين شمالي محافظة رام الله، مما يسمح ببدء التخطيط لتنظيم البؤرة الاستعمارية.

وتتموضع البؤرة "أحيا" إلى الشرق من "شيلو". وبالتالي ستتعامل سلطات الاحتلال مع البؤرة باعتبارها حياً استعماريا يتبع لمستعمرة شيلو التي قام الاحتلال بإقامتها عام 1997

ح: صفقات تسجيل الأراضي[7]

تواصل سلطات الاحتلال الاستعماري تقديم التسهيلات وتوفير المناخات الملائمة والضرورية لتشجيع قيام مؤسسات استعمارية إسرائيلية بالاستيلاء على الأراضي والعقارات الفلسطينية الخاصة سواء عبر تعديل القوانين المحلية التي وضعت لحماية تلك الأراضي من التسرب لجهات أجنبية، وسن تشريعات جديدة بأوامر عسكرية لتحقيق هذا الهدف، أو عبر تقديم المساعدة والحماية وعدم مساءلة المزورين عن جرائمهم المرتكبة.

وخلال النصف الأول من العام 2024، رصدت هيئة مقاومة الجدار والاستيطان 10 صفقات عقارية، كان الهدف منها تغيير وتزوير ملكية أراض فلسطينية لصالح شركات استيطانية تعنى بتغيير ملكية وأساس الأرضي.

رقم الصفقة	اسم الشركة	تاريخ الإعلان	المساحة / دونم	الموقع
9056-1	أحراش – القانة م.ض	16 شباط	90.077	حارس /سلفيت
10487	رنتا استثمار وتطوير م.ض	15 آذار	23.85	جبع/القدس
10499	بركات الراب/ جفعات زئيف م.ض	15 آذار	20.533	بيتونيا/ رام الله
10477	رنتا استثمار وتطوير م.ض	15 آذار	6.191	بيتونيا/ رام الله
9066/1	أحراش – القانة م.ض	12 نيسان	9.168	سنيريا/ قلقيلية
9674/2	شفيلي هيراحيم/ الكنا	17 حزيران	47.489	الزاوية/ سلفيت
9446/1	عزيس/ القنا م.ض	31 أيار	115.128	جيوس
9674/2	شيفلي هيراحيم/ الكنا	28 حزيران	47.489	الزاوية
9482/2	بوني تسافون/ كدوميم م. ض	28 حزيران	110.196	كفر قدوم
9481/2	بوني تسافون/ كدوميم م. ض	28 حزيران	60.262	كفر قدوم

[7] تم إعداد هذ الجزء من التقرير بالتعاون مع جمعية الدراسات العربية/ القدس

خ: إعادة الاستيطان إلى مستعمرات مخلاة

في العام 2005 أخلى الاحتلال أربع مستعمرات من منطقة شمال الضفة الغربية وتحديداً تلك التي تحيط مدينة جنين، وهي مستعمرات غانيم وكاديم وصانور وحومش، تحت طائلة قرار حكومي جرى تشريعه في ذات العام في كنيست الاحتلال وأطلق عليه حينها قانون فك الارتباط عن الفلسطينيين، وبالرغم من ذلك القرار، إلا أن الاحتلال لم يفارق المستعمرات المخلاة، ومنع على الفلسطينيين العودة إليها، وبالرغم من الكثير من القرارات التي سنتها المحكمة العليا الاحتلالية بضرورة إخلاء (حومش تحديداً) من المستعمرين الذين أقاموا مدرسة دينية أصبحت لاحقاً نواة لتفريخ المستعمرين المتطرفين وبؤرة لانطلاق الكثير من الإرهابيين لتنفيذ الاعتداءات على القرى الفلسطينية القريبة، إلا أن قرارات المحكمة لم تنفذ.

وكما أوردنا سابقاً، وبالرغم من سماح المحكمة العليا الإسرائيلية في أكثر من قرار بعودة الفلسطينيين لأراضيهم وحظر دخول الإسرائيلي (جندي، مدني، مستعمر) إليها (حسب نص قرار المحكمة)، إلا أن المستعمرين لم يتقبلوا ذلك وواصلوا اقتحامها، كما أعلن جيش الاحتلال المكان منطقة عسكرية مغلقة.

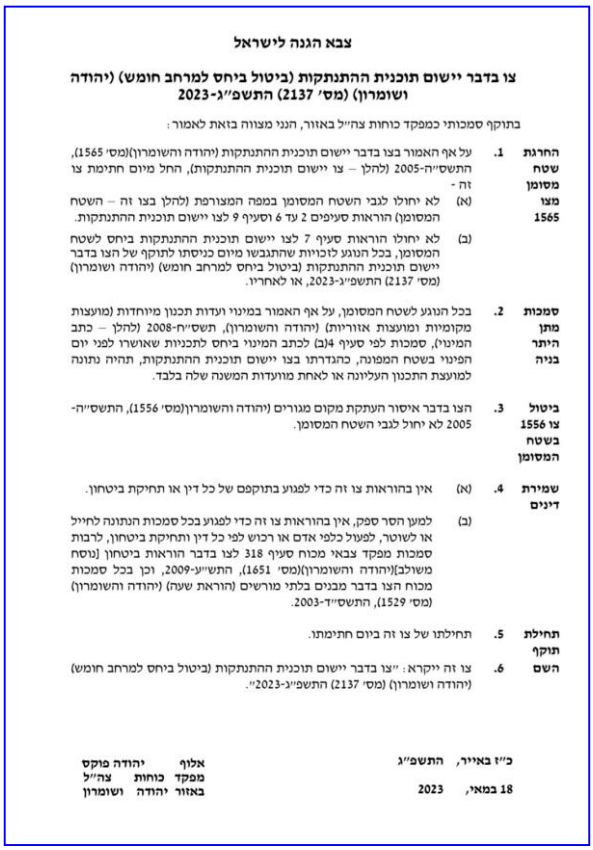

צבא הגנה לישראל

צו בדבר יישום תוכנית ההתנתקות (ביטול ביחס למרחב חומש) (יהודה ושומרון) (מס' 2137) התשפ"ג-2023

בתוקף סמכותי כמפקד כוחות צה"ל באזור, הנני מצווה בזאת לאמור:

החרגת שטח מסומן מצו 1565

1. על אף האמור בצו בדבר יישום תוכנית ההתנתקות (יהודה והשומרון)(מס' 1565), התשס"ה-2005 (להלן – צו יישום תוכנית ההתנתקות), החל מיום חתימת צו זה -

(א) לא יחולו לגבי השטח המסומן במפה המצורפת (להלן בצו זה – השטח המסומן) הוראות סעיפים 2 עד 6 וסעיף 9 לצו יישום תוכנית ההתנתקות.

(ב) לא יחולו הוראות סעיף 7 לצו יישום תוכנית ההתנתקות ביחס לשטח המסומן, בכל הנוגע ליכויות שהתגבשו מיום כניסתו לתוקף של הצו בדבר יישום תוכנית ההתנתקות (ביטול ביחס למרחב חומש) (יהודה ושומרון) (מס' 2137) התשפ"ג-2023, או לאחריו.

סמכות מתן היתר בניה

2. בכל הנוגע לשטח המסומן, על אף האמור במינוי ועדות תכנון מיוחדות (מועצות מקומיות ומועצות אזוריות) (יהודה והשומרון), תשס"ח-2008 (להלן – כתב המינוי), סמכות לפי סעיף 4(ב) לכתב המינוי ביחס לתכניות שאושרו לפני יום הפיני בשטח המפונה, כהגדרתו בצו יישום תוכנית ההתנתקות, תהיה נתונה למועצת התכנון העליונה או לאחת מוועדות המשנה שלה בלבד.

ביטול צו 1556 בשטח המסומן

3. הצו בדבר איסור העתקת מקום מגורים (יהודה והשומרון)(מס' 1556), התשס"ה-2005 לא יחול לגבי השטח המסומן.

שמירת דינים

4. (א) אין בהוראות צו זה כדי לפגוע בתוקפם של כל דין או תחיקת ביטחון.

(ב) למען הסר ספק, אין בהוראות צו זה כדי לפגוע בכל סמכות הנתונה לחייל או לשוטר, לפעול כלפי אדם או רכוש לפי כל דין ותחיקת ביטחון, לרבות סמכות מפקד צבאי מכוח סעיף 318 לצו בדבר הוראות ביטחון [נוסח משולב](יהודה והשומרון)(מס' 1651), התש"ע-2009, וכן בכל סמכות מכוח הצו בדבר מבנים בלתי מורשים (הוראת שעה) (יהודה והשומרון) (מס' 1529), התשס"ד-2003.

תחילת תוקף

5. תחילתו של צו זה ביום חתימתו.

השם

6. צו זה ייקרא: "צו בדבר יישום תוכנית ההתנתקות (ביטול ביחס למרחב חומש) (יהודה ושומרון) (מס' 2137) התשפ"ג-2023".

כ"ז באייר, התשפ"ג
18 במאי, 2023

אלוף יהודה פוקס
מפקד כוחות צה"ל
באזור יהודה ושומרון

وفي مطلع العام 2023 وعقب تشكيلة حكومة الاحتلال الأكثر يمينة وفاشية وتطرفا، أدت التفاهمات الائتلافية التي تم سنها بين أحزاب الحكومة إلى إجراء تعديل خطير على قانون فك الارتباط، يسمح بموجبه بعودة الاستيطان إلى شمال الضفة الغربية من بوابة مستعمرة حومش، (اخليت عام 2005، أصبحت بؤرة على شكل مدرسة دينية في العام 2021، والآن بدأ العمل لتحويلها إلى مستعمرة مرة أخرى، ثم قرار تنفيذي من الجيش في العام 2023 يسمح بالعودة إليها"انظر الأمر التنفيذي رقم 2137 في الأعلى").

وفي شهر حزيران، من العام 2024، أصدر وزير الأمن في دولة الاحتلال أمراً تنفيذياً جديداً، يسمح من خلاله بالاستيطان من جديد في المستعمرات الثلاث الأخرى، ليضاف هذا الأمر إلى ما بدأه الاحتلال بالعودة تماماً من جديد إلى هذه المناطق، لكن وبالرغم من تصريحات الاحتلال وأوامره تشير تقارير وتقديرات داخل دولة الاحتلال

وبالنظر إلى الوضع القانوني للأراضي التي استولت عليها دولة الاحتلال لصالح هذه المستعمر ة، فإن كل الأراضي التي أقيمت عليها المستعمرة تعتبر أراضي خاصة، أي أنها مملوكة لفلسطينيين وفق وثائق رسمية، لم تستطع دولة الاحتلال وعبر كل أدواتها المعروفة لسلب الأرض والاستيلاء عليها من إعلانها كأراضي دولة، وهي الوسيلة المعروفة لتحويل الأراضي للمشروع الاستيطاني، وبالرغم من حقيقة وجود كل الوثائق التي تثبت ملكية الفلسطينيين لهذه الأرض، إلا أنه وفي يوم 18 أيار 2023 تم إصدار قرار عسكري يسمح بعودة الاستيطان إلى حومش، إلا أنه وبالرغم من هذا القرار العسكري المشار إلى فحواه، فإنه لا يغير من الوضع القانوني لهذه الأراضي نظراً لكون هذه الأراضي عبارة عن أملاك خاصة تعود لفلسطينيين.

نستعرض في هذا الجزء من التقرير أبرز المعلومات المكانية حول المستعمرات المخلاة والتي تحاول دولة الاحتلال إعادة الاستيطان الاستعماري إليها من جديد:

أولاً: مستعمرة غانيم

أنشئت مستعمرة غانيم في العام 1983 على أراضي تصنف على أنها خزينة أردنية وبلغت مساحتها بحسب ما تشير إليه الصور الجوية للعام 2004 ما مجموعه 242 دونماً، وهي مستعمرة مقامة على أراضي قرية دير أبو ضعيف شرقي محافظة جنين، وكان يقيم فيها 30 عائلة من المستعمرين.

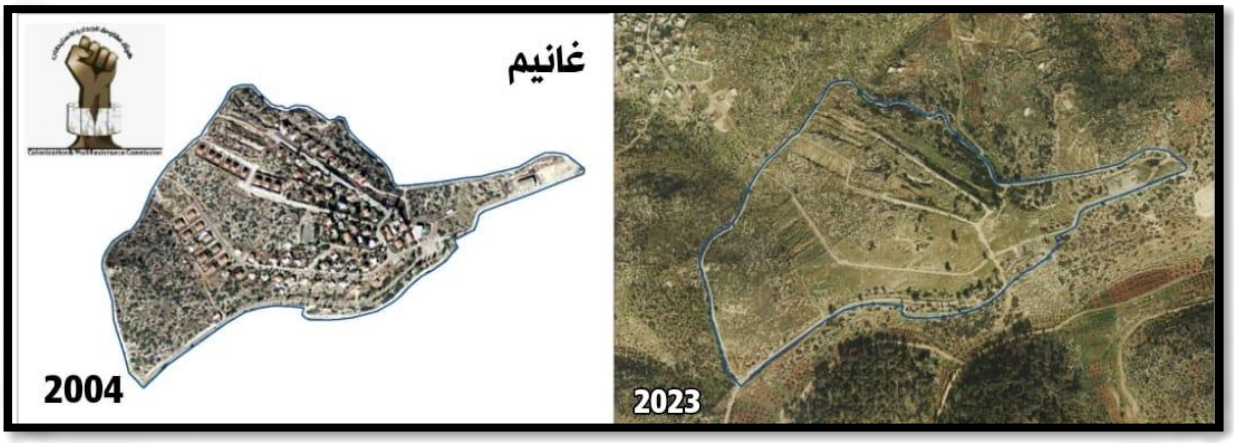

ثانياً: مستعمرة صانور

أنشئت مستعمرة صانور في العام 1977 وجرت عملية تسوية أوضاعها "شرعنتها" بعد عام من إنشائها أي في العام 1978 وأقيمت المستعمرة على أراضي قرية الفندقومية جنوبي محافظة جنين، وبلغ عدد مبانيها 77 مبنى، في حين تشير الصور الجوية المتوفرة للمستعمرة في العام 2004 أن مساحتها بلغت 53 دونماً يسكنها 15 عائلة من المستعمرين.

ثالثاً: مستعمرة حومش

أنشئت مستعمرة حومش في العام 1978 وجرت عملية تسوية أوضاعها "شرعنتها" بعد عامين من إنشائها أي في العام 1980، وبلغت مساحتها في العام 2004 بحسب الصورة الجوية المتوفرة ما مجموعه 855 دونماً منها 670 دونماً صودرت من المواطنين بموجب أمر عسكري حمل الرقم 78/4، سكنها قبل الإخلاء 70 عائلة، ثم لاحقاً وعندما إنشئت المدرسة الدينية أقام فيها 55 فرداً، أقيمت المستعمرة على أراضي قريتي سيلة الظهر جنوب محافظة جنين، وبرقة شمالي محافظة نابلس.

رابعاً: مستعمرة كاديم

أنشئت مستعمرة كاديم في العام 1983 وجرت عملية تسوية أوضاعها "شرعنتها" بعد عام من إنشائها أي في العام 1984 وأقيمت المستعمرة على أراضي قرية قباطية شرقي محافظة جنين، وبلغ عدد سكانها قبل الإخلاء 160 فرداً موزعين على 39 عائلة، في حين تشير الصور الجوية المتوفرة للمستعمرة في العام 2004 أن مساحتها بلغت 461 دونماً من أراضي مصنفة على أنها أراضي دولة (أراضي أعلنت كأملاك حكومية).

الفصل الرابع: إجراءات وممارسات سلطات الاحتلال بحق المنشآت الفلسطينية

أ: عمليات الهدم

ب: اخطارات الهدم

إجراءات وممارسات سلطات الاحتلال بحق المنشآت الفلسطينية

أ: عمليات الهدم

بحسب قاعدة بيانات الانتهاكات لدى هيئة مقاومة الجدار والاستيطان للنصف الأول من العام 2024، نفذت سلطات الاحتلال ما مجموعه 243 عملية هدم، طالت خلالها 318 منشأة في الضفة الغربية بما فيها مدينة القدس، تركزت معظم عمليات الهدم في محافظة القدس بـ64 عملية هدم، خلفت 85 منشأة مهدومة في المدينة المقدسة، تليها محافظة الخليل بـ45 عملية هدم، خلفت 66 منشأة مهدومة، ثم محافظة جنين ب 28 عملية هدم، خلفت 34 منشأة مهدومة.

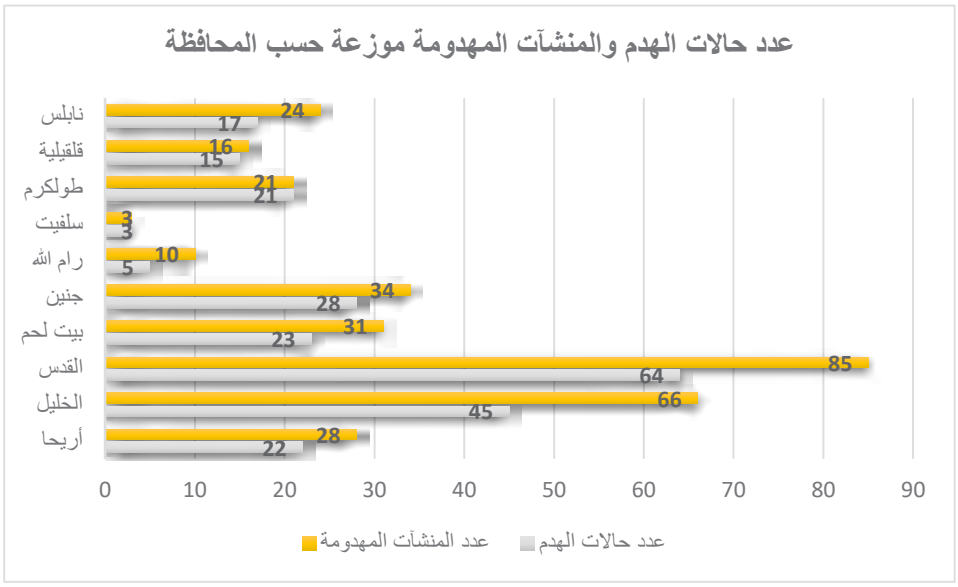

يلاحظ من خلال الشكل الجانبي تركز عمليات الهدم في منطقة وسط وجنوب الضفة الغربية في عمليات الهدم (راجع جزء الإخطارات أيضاً) ولأن العلاقة تلازمية بين عمليات الهدم وإخطارات الهدم، فإننا سنلحظ كثافة كبيرة في العمليتين في مناطق الجنوب وهي تتركز فيها مناطق شاسعة يسعى الاحتلال لتهجيرها وإفراغها من ساكنيها لصالح المشروع الاستيطاني الاستعماري.

شملت عمليات الهدم للنصف الاول من العام 2024، المنشآت التالية: المساكن المأهولة، المساكن غير المأهولة، وقيد الانشاء، والمنشآت الزراعية، والبيوت المتنقلة (الكرفانات)، والبركسات التجارية والصناعية، وآبار المياه.

جدول يوضح عدد المنشآت التي هدمت موزعة على المحافظات ونوع المنشأة:

المحافظة	نوع المنشأة					المجموع
	مساكن مأهولة	مساكن غير مأهولة	مصادر رزق	زراعي	أخرى	
أريحا	17	–	7	2	2	**28**
الخليل	43	6	4	10	3	**66**
القدس	36	20	21	4	4	**85**
بيت لحم	10	7	4	8	2	**31**
جنين	11	1	5	12	5	**34**
رام الله	3	1	2	4	–	**10**
سلفيت	–	–	1	2	–	**3**
طولكرم	7	1	8	1	4	**21**
قلقيلية	5	–	2	8	1	**16**
نابلس	5	–	9	10	–	**24**
المجموع	**137**	**36**	**63**	**61**	**21**	**318**

ب: اخطارات الهدم

خلال النصف الأول من العام 2024، أصدرت سلطات الاحتلال الاسرائيلي 359 اخطارا[8]، تراوحت بين إخطارات للهدم أو وقف بناء أو إخلاء منشآت بحجة عدم الترخيص. تركز معظم هذه الإخطارات في محافظة الخليل 111 إخطار ومحافظة أريحا بـ 73 إخطار، ومحافظة رام الله ب 46 إخطار. في حين تركز ما تبقى من الإخطارات في محافظات قلقيلية وبيت لحم ونابلس والقدس.[9]

المحافظة	عدد الإخطارات
الخليل	111
بيت لحم	31
القدس	15
أريحا	73
رام الله	46
سلفيت	13
طولكرم	4
قلقيلية	41
نابلس	25
المجموع	**359**

ولعل المتتبع لجغرافيا توزيع الإخطارات سيلحظ كثافة كبيرة في منطقة جنوب الخليل وتحديداً في منطقة مسافر يطا المهددة كلياً بالتهجير القسري وترحيل السكان والتي تكاد أن تحاصر مبانيها بالكامل بالإخطارات، ونذكر هنا أنه في الجنوب أيضاً في محافظة بيت لحم، إذ تشهد المنطقة هناك الكثير من المخططات الاستعمارية والتي بات يطلق عليها مخطط E2 والتي تهدف إلى عزل القرى والبلدات الفلسطينية عن بعضها البعض وعن سياقها الفلسطيني وتهدف أيضاً إلى إحداث ترابط جغرافي بين المستعمرات القائمة هناك.

تعتبر إخطارات الهدم التي تصدرها سلطات الاحتلال في الضفة الغربية أحد أدوات الاحتلال في محاصرة الفلسطينين في مناطق C ومنعهم من التطور والتوسع العمراني في ظل سيطرة الاحتلال على التخطيط في تلك المناطق ومنع الفلسطينين من حقهم في إعداد المخططات الهيكلية وعدم الموافقة عليها اذا ما قدمت اليهم من اجل استغلال مناطق C والتي تمثل 61% من مساحة االضفة لغربية وإبقائها لتوسع المستعمرات واحتياطا استراتيجيا لهم في المستقبل.

[8] تم إنجاز هذا الجزء من التقرير بالتعاون بين هيئة مقاومة الجدار والاستيطان ومؤسسات سانت إيف ومركز القدس للمساعدة القانونية.

[9] تجربة الهيئة العملية تشير الى أن هناك اعدادا من الاخطارات لا تصل المؤسسات الحكومية وغير الحكومية ذات العلاقه برصد الانتهاكات والمتابعات القانونية، وبالتالي فهي لا تدخل في الاحصائيات الواردة في هذا التقرير.

الفصل الخامس: اعتداءات أجهزة دولة الاحتلال والمستعمرين على المواطنين وممتلكاتهم وأماكن العبادة

أ: الاعتداء على الأفراد

ب: الاعتداء على الأراضي والثروات الطبيعية

ت: الاعتداء على الأشجار والمزروعات

ث: الاعتداء على ممتلكات المواطنين الفلسطينين

ج: اعتداءات المستعمرين

ح: الغرامات الباهظة على المواطنين

خ: أبرز نماذج من اعتداءات المستعمرين على المواطنين الفلسطينين وممتلكاتهم

اعتداءات أجهزة دولة الاحتلال والمستعمرين على المواطنين وممتلكاتهم وأماكن العبادة

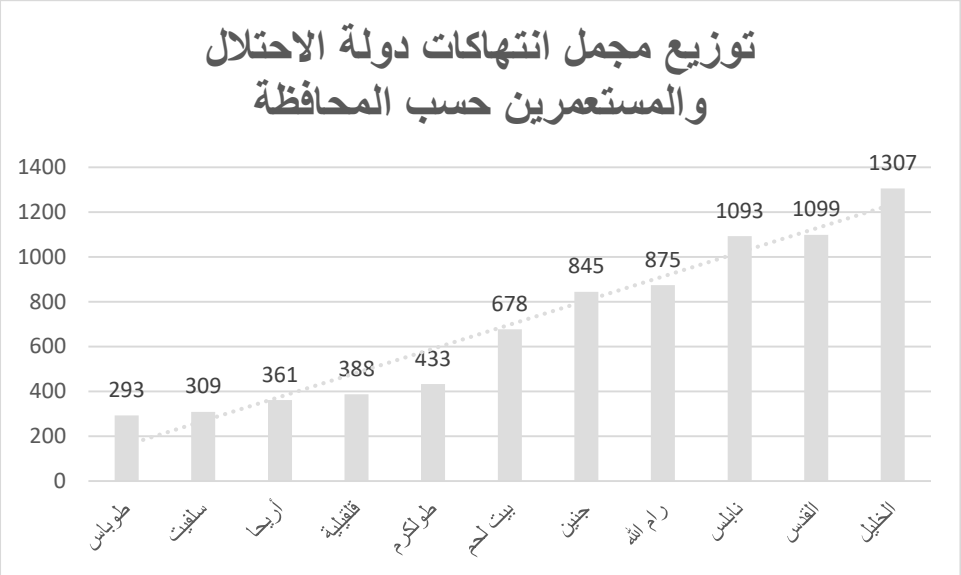

رصدت طواقم هيئة مقاومة الجدار والاستيطان للنصف الأول من العام 2024، ما مجموعه **7681 اعتداءً نفذتها أجهزة دولة الاحتلال المختلفة بما فيها ميليشا مستعمريه على المواطنين الفلسطينيين وممتلكاتهم.**

تراوحت هذه الاعتداءات ما بين الإصابات الجسدية سواء بالاعتداء بالرصاص الحي والغاز والإرهاب، وكذلك اقتحامات وتخريب الممتلكات بما فيها تجريف أراضي واقتلاع أشجار ومصادرة ممتلكات، وقد تركزت هذه الاعتداءات في محافظة الخليل بـ 1307 عملية اعتداء، تلتها محافظة القدس بـ 1099 عملية اعتداء ثم محافظة نابلس بـ 1093 اعتداء. حيث شهدت هذه المحافظات اعتداءات بشكل مكثف بما يعادل 45% من مجمل هذه الإعتداءات، بالإضافة إلى مئات الاعتداءات في باقي محافظات الضفة الغربية.

توزعت هذه الاعتداءات ما بين 2889 اعتداء على ممتلكات وأماكن دينية، 304 عملية اعتداء على الأراضي والثروات الطبيعية، و4488 اعتداء على الأفراد.

أ: عمليات الاعتداء على الأفراد

تمكنت طواقم هيئة مقاومة الجدار والاستيطان للنصف الأول من العام 2024، من **تسجيل 4488 اعتداء على الأفراد**، تركزت هذه الاعتداءات على الأفراد والمواطنين الفلسطينيين في محافظة القدس بواقع 797 اعتداءً، تلتها محافظة الخليل بـ684 اعتداء، ثم محافظة نابلس بـ563 اعتداء، وتراوحت هذه الاعتداءات ما بين إرتقاء وإطلاق النار وحملات الاعتقالات وإغلاق الحواجز والتضييق المروري على المواطنين والترهيب بكافة أشكاله.

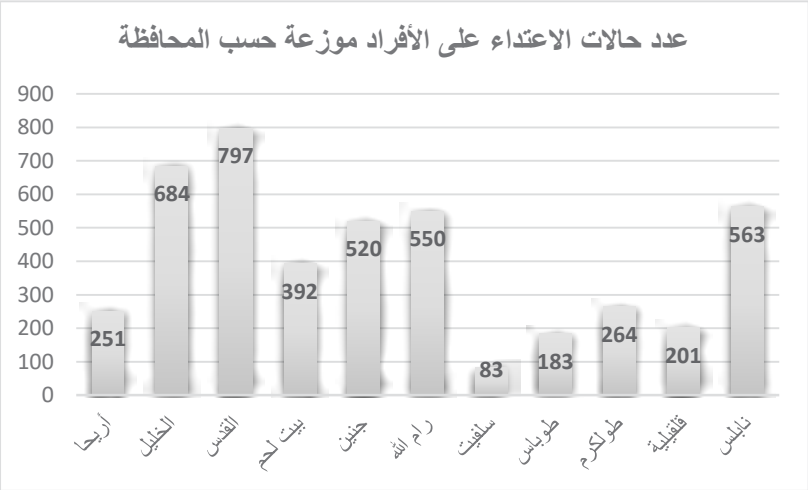

وفي الفترة الزمنية التي يغطيها التقرير، تم تسجيل فرض 882 حاجزاً أعاقت وصول وحركة المواطنين في مختلف محافظات الضفة الغربية. كما وأدت هذه الاعتداءات إلى استشهاد 329 مواطناً فلسطينياً على يد جيش الاحتلال، واستشهاد 7 مواطنين فلسطينيين على يد المستعمرين، والجدول التالي يبين أسماء الشهداء على يد المستعمرين.

تاريخ الاستشهاد	المحافظة	المنطقة	الجهة المنفذه	اسم الشهيد	ايضاحات
19/01/2024	رام الله	المزرعة الشرقية	المستعمرين	توفيق حافظ توفيق عجاق	أطلق مستعمر النار عليه بالقرب من عيون الحرامية شمال رام الله
19/03/2024	نابلس	عقربا	المستعمرين	فاخر باسم جابر	أصيب برصاص مستعمر بينما كان يتواجد أمام منزله
15/04/2024	نابلس	عقربا	المستعمرين	عبد الرحمن بني فضل	استشهد خلال اعتداء المستعمرين في منطقة خربة الطويل
15/04/2024	نابلس	عقربا	المستعمرين	محمد بني جامع	استشهد خلال اعتداء المستعمرين في منطقة خربة الطويل
20/04/2024	نابلس	الساوية	المستعمرين	المسعف محمد عوض الله	استشهد عقب إطلاق النار على مركبة الاسعاف واصابته
12/04/2024	رام الله	المغير	المستعمرين	جهاد عفيف ابو عليا	استشهد داخل منزله خلال هجوم للمستعمرين على القرية
13/04/2024	رام الله	بيتين	المستعمرين	عمر أحمد عبد الغني حامد	استشهد متأثراً بجراحه جراء عدوان المستعمرين على قرية بيتين.

ب: عمليات الاعتداء على الأراضي والثروات الطبيعية

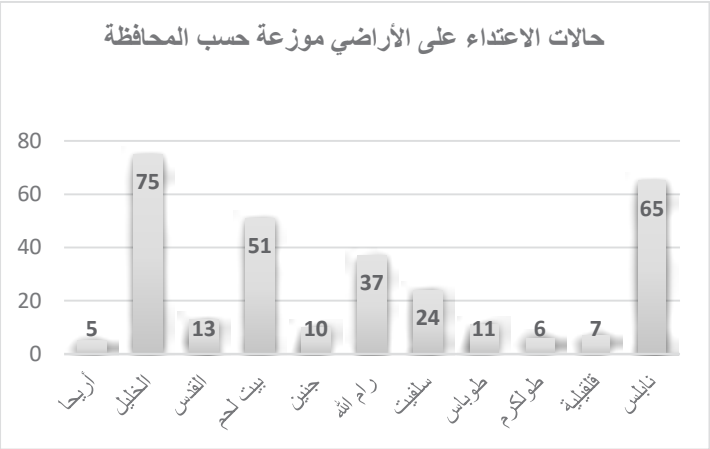

رصدت طواقم هيئة مقاومة الجدار والاستيطان للنصف الأول من العام 2024، ما مجموعه **304 عملية اعتداء على الأراضي والثروات الطبيعية**، وتركزت هذه العمليات في محافظة الخليل بـ 75 عملية اعتداء تلتها محافظة نابلس بـ 65 عملية اعتداء ، ثم محافظة بيت لحم بـ 51 عملية اعتداء، أدت إلى تضرر آلاف الدونمات من أراضي المواطنين. وشهدت الفترة التي يغطيها التقرير، أي منذ النصف الاول من العام 2024، محاولة مجموعات المستعمرين في 43 مناسبة إقامة بؤر استعمارية على أراضي المواطنين، حال صمود ودفاع المواطنين ووقوفهم في وجه هذه المحاولات من نجاح إنشاء هذه البؤر، وكذلك قامت قوات الاحتلال بـ49 عملية تجريف للأراضي، وأيضاً تولى المستعمرون ما يقدر بـ36 عملية تجريف للأراضي، تركزت في محافظة بيت لحم بـ20 عملية تجريف للأراضي، تلتها محافظات الخليل والقدس ونابلس.

ت: عمليات الاعتداء على الأشجار والمزروعات

بلغ عدد العمليات التي استهدفت الأشجار الفلسطينية في الفترة التي يغطيها التقرير، ما مجموعه **147عملية اعتداء**، تسببت باقتلاع وتضرر وتخريب وتسميم وحرق ما مجموعه **9957 شجرة، من ضمنها 4097 شجرة زيتون** ،، تركزت هذه العمليات في محافظة نابلس بـ 41 عملية تسببت بتضرر واقتلاع وحرق 3741 شجرة، تلتها محافظة الخليل بـ 39 عملية اعتداء تسببت بتضرر واقتلاع وحرق 2125 شجرة، كما وتعرضت باقي المحافظات لمئات حالات الاعتداء من حرق وتضرر واقتلاع للأشجار والمزروعات.

الجدول التالي يوضح توزيع حالات الاعتداء وعدد الأشجار المتضررة حسب المحافظة

المحافظة	عدد حالات الاعتداء	عدد الاشجار المتضررة
الخليل	39	2125
القدس	2	-
بيت لحم	18	3055
جنين	4	75
رام الله	21	549
سلفيت	10	250
طوباس	6	12
طولكرم	4	-
قلقيلية	2	150
نابلس	41	3741
المجموع	**147**	**9957**

ث: الاعتداء على ممتلكات المواطنين الفلسطينيين

في النصف الأول من العام 2024، شنت قوات الاحتلال وميليشات المستعمرين حملات كبيرة لمصادرة وسرقة وتخريب ممتلكات مواطنين، تراوحت هذه الممتلكات ما بين بيوت متنقلة، وجرارات زراعية، مركبات، جرافات، درجات نارية وكهربائية، وخيول، وتسجيلات كاميرات، وسرقة أموال، ومصادرة وسرقة أبقار، وسرقة محاصيل وأدوات زراعية، ومعدات ثقيلة.

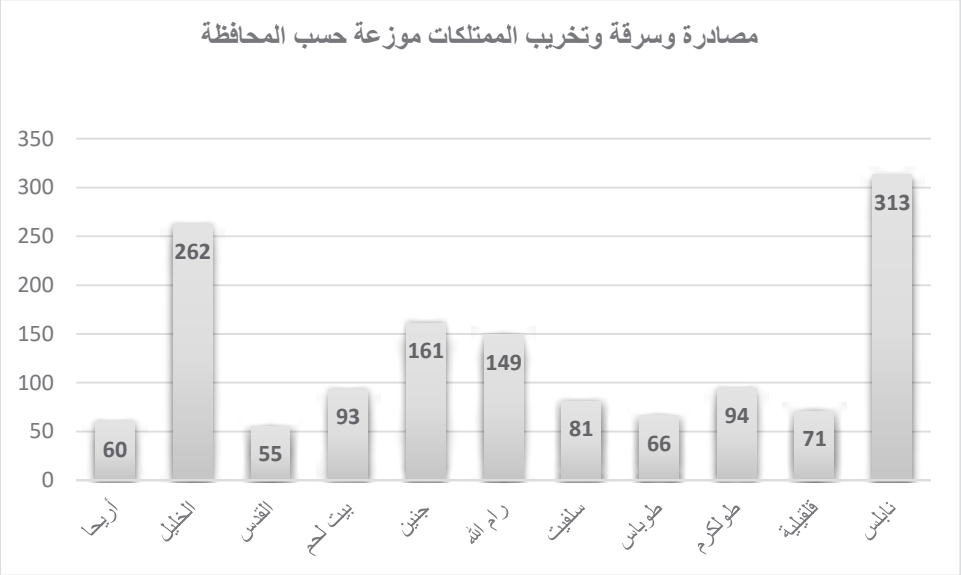

وبحسب قاعدة بيانات الانتهاكات لدى هيئة مقاومة الجدار والاستيطان للنصف الأول من العام 2024، بلغ عدد عمليات الاعتداء على الممتلكات، ما مجموعه 2889 عملية اعتداء على الممتلكات، كان منها مصادرة وتخريب وسرقة ما يقرب **1405 ممتلكاً فلسطينياً**، حيث بلغ عدد المصادرات والسرقة للمتلكات من قبل جيش الاحتلال، ما مجموعة 381 ممتلكاً، كان منها 160 مصادرة وسرقة، و 221 عملية حالة تخريب. أما مجموع السرقات والتخريب للممتلكات من قبل المستعمرين، 1024 ممتلكاً، كان منها 196 حالة سرقة، و 828 حالة تخريب. تركزت هذه الاعتداءات في محافظات نابلس و الخليل و وجنين ورام الله.

ج: اعتداءات المستعمرين

تمكنت طواقم هيئة مقاومة الجدار والاستيطان من رصد وتوثيق ومتابعة مجمل اعتداءات المستعمرين في الفترة التي يغطيها التقرير، ففي النصف الأول من العام 2024، بلغ عدد الاعتداءات التي نفذها المستعمرين ما مجموعه **1334 اعتداء**، تراوحت ما بين مشاركة جيش الاحتلال للمستعمرين باقتحاماتهم للمدن والتجمعات الفلسطينية (كما حدث في قبر يوسف في مدينة نابلس)، وما بين اقتحام القرى الفلسطينية والاعتداء على ممتلكات المواطنين وخط شعارات عنصرية على الجدران، وبين أخذ زمام المبادرة والشروع بتجريف الأراضي.

وأيضا الاعتداء على المركبات من قبل المستعمرين من أعطاب للسيارات وتكسير وحرق، حيث تم رصد وتوثيق حوالي **389** عملية اعتداء على المركبات، بالاضافة لكتابة شعارات عنصرية عليها معادية للعرب.

كل ذلك الى جانب تصعيد وتيرة الاعتداءات على الأماكن المقدسه، **والتي يأتي أبرزها الاقتحامات لباحات المسجد الاقصى في مدينة القدس المحتلة، خاصة فترة اعيادهم اليهوديه وإقامة طقوس تلمودية في المكان، حيث سجلت عدد الاقتحامات للفترة الزمنية التي يغطيها التقرير حوالي 114 عملية اقتحام، نفذها 24614 مستعمر. و 18865 مستعمر تحت ما يسمى "سياحة لباحات المسجد الاقصى".**

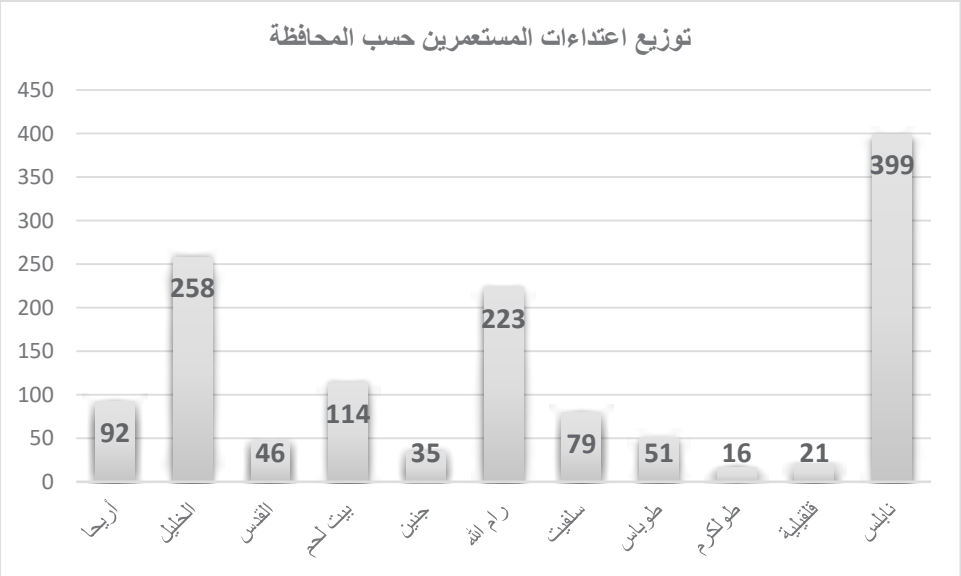

ولعل الناظر في تقسيم هذه الاعتداءات الجغرافي، سيلحظ تركز هذه الاعتداءات في محافظات نابلس والخليل ورام الله، إذ نفذ المستعمرون 399 اعتداء في محافظة نابلس، تليها محافظة الخليل بـ258 اعتداء، ثم محافظة رام الله بـ223 اعتداء. (الشكل الجانبي، يوضح تصاعد اعتداءات المستعمرين للفترة الزمنية التي يغطيها التقرير مقارنة مع الفترات الزمنية السابقة).

إن اعتداءات المستعمرين تأتي ضمن نشاط استراتيجي تسمح به سلطات الاحتلال وتشارك فيه بشكل مباشر وعلني محاولة بذلك خنق الفلسطينيين وسلب المزيد من اراضيهم والذي بدوره يسهل السيطرة على ما تبقى من الضفة الغربية ومواردها، وللمساعدة في تطبيق مشروع الاحتلال الإسرائيلي الاحلالي الاستعماري.

ح. الغرامات الباهظة على المواطنين

في كانون الثاني المنصرم، ظهرت مسألة الغرامات الباهظة التي فرضها مجلس المستوطنات على المزارعين والرعاة الفلسطينيين، كواحدة من إجراءات التضييق على المواطنين وإجبارهم على الرحيل، ولعل اللافت في أمر الغرامات يكمن في بعدين أساسيين، الأول، أنها صدرت عن مجلس المستوطنات (مثال: انظر الصورة الجانبية)، وهي جهة غير رسمية، يقودها مستعمرون، وبالتالي يظهر هنا أن المستعمرين هم من يفرضون الغرامات، وهم من يتولون مسألة التضييق والخنق على المواطنين الفلسطينيين، وثانياً، في كون هذه الغرامات باهظة بشكل كبير، ويبدو من المستحيل على المواطنين الفلسطينيين التجاوب معها، مما يعني التهجير حتماً، نرصد في هذا الجزء من التقرير عمليات فرض الغرامات التي حدثت في شهر كانون الثاني:

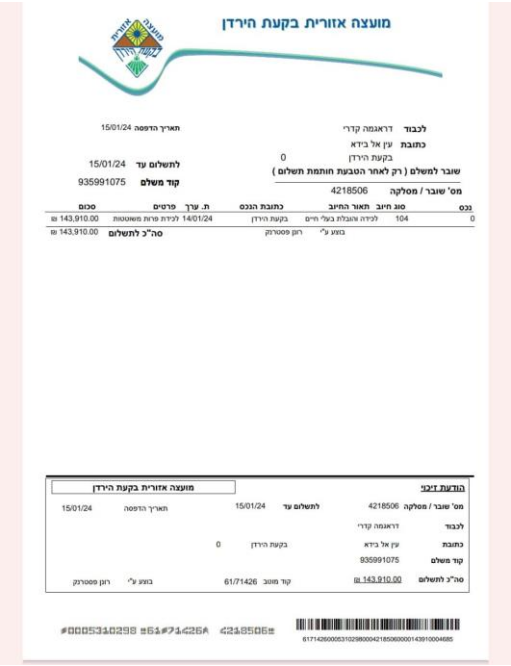
מועצה אזורית בקעת הירדן

לכבוד דראגמה קדרי
כתובת עין אל בידא
בקעת הירדן 0
שובר למשלם (רק לאחר הטבעת חותמת תשלום)
מס' שובר / מסלקה 4218506
לתשלום עד 15/01/24
קוד משלם 935991075
תאריך הדפסה 15/01/24

נכס	סוג חיוב	תאור החיוב	כתובת הנכס	ת. ערך	פרטים	סכום
0	104	לצידה והובלת בעלי חיים	בקעת הירדן	14/01/24	לצידת פרות משטטות	143,910.00 ₪
		בוצע ע"י רון פסטרנק		סה"כ לתשלום		143,910.00 ₪

הוראות זיכוי
מועצה אזורית בקעת הירדן
מס' שובר / מסלקה 4218506 לתשלום עד 15/01/24
לכבוד דראגמה קדרי
כתובת עין אל בידא בקעת הירדן 0
קוד משלם 935991075
סה"כ לתשלום 143,910.00 ₪ קוד מוסב 61/71426 תאריך הדפסה 15/01/24
בוצע ע"י רון פסטרנק

#000531029B 861#71426A 4218506#

61714260005310298000421850600001439100046B5

1 كانون الثاني، 2024: أقدم مجلس المستوطنات على مصادرة ابقار المواطن قدري عليان زامل دراغمة من سكان عين الحلوة بالأغوار الشمالية وعددها 100 بقرة، ثم اعترف مجلس المستوطنات بعد اسبوع من السرقة بوجود 19 رأس من الأبقار فقط وطلبوا من المواطن التوجه إلى ما تسمى المعتساه من أجل استلامها وذلك بعد أن يقوم بدفع الغرامة التي فرضت عليه من أجل استرجاعها وقيمة الغرامه 49000 الف شيكل.

17 كانون الثاني، 2024: فرض الاحتلال غرامة مالية بقيمة 4774 شيكل على المواطن احمد حسين زهدي ابو محسن من أجل استرداد جراره الزراعي الذي قام الاحتلال وما يسمى بمجلس المستوطنات بمصادرته قبلها بعشرة أيام.

23 كانون الثاني، 2024: بعد اسبوع من الغرامة المالية التي فرضها مجلس المستوطنات على المواطن قدري عليان زامل دراغمة من أجل استرجاع 19 رأساً من الأبقار التي تم مصادرتها (بلغت قيمة الغرامة المفروضة 48000 شيكل)، أقدم المستعمرون بسرقة 60 رأساً من الأبقار أيضا لم يعترفوا بها في المصادرة الأولى. ثم قام مجلس المستوطنات مره اخرى قبلها بعشرة أيام بمصادرة 48 رأس أخرى وقد فرض غرامه بقيمة 143910 شيكلا من أجل استرجاعها ولا زالت محتجزه لغاية اللحظه لأن المواطن لا يستطيع دفع هذه المبالغ الطائلة من أجل استرجاع ابقاره .

خ: أبرز نماذج اعتداءات المستعمرين على المواطنين الفلسطينيين وممتلكاتهم

27كانون الثاني،2024 : وضع مستعمرون،عددا من البيوت المتنقلة "كرافانات" على أراضي المواطنين في بلدة ديراستيا شمال غرب سلفيت، بهدف توسعة البؤرة الاستعمارية في منطقة القعدة.مستعمرين قاموا بإضافة بيوتا متنقلة "كرافانات" في منطقة القعدة المستهدفة غرب البلدة؛ وذلك في إطار توسعة البؤرة الاستعمارية، بعد الاستيلاء على الأرض، مشيرا إلى أن المنطقة تتعرض لاعتداءات من قوات الاحتلال والمستعمرين بشكل مستمر.كما أن المستعمرين طردوا المواطنين من المنطقة، وأطلقوا الرصاص الحي تجاههم، وذلك لمنعهم من الوصول إلى أراضيهم وعدم عودتهم اليها.

23كانون الثاني،2024: نفذ مستعمرون بحماية من قوات الاحتلال، اليوم الثلاثاء، أعمال حفر وتجريف قرب تجمع عرب المليحات بطريق المعرجات شمال غرب أريحا.

مجموعة من المستعمرين ترافقها آليات ومعدات بحماية جيش الاحتلال، شرعت بتنفيذ أعمال حفر وتجريف في الأراضي المجاورة لتجمع عرب المليحات بطريق المعرجات غرب أريحا، تمهيدا للاستيلاء عليها.

10نيسان، 2024: أصيب ثلاثة مواطنين بالرصاص الحي، وطفل بالرصاص المعدني المغلف بالمطاط، في هجوم شنه مستعمرون على قرية برقة شرق رام الله. ونقلت طواقم جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني ثلاث إصابات بالرصاص الحي، بالإضافة إلى طفل (15 عاما) أصيب بالرصاص المعدني المغلف بالمطاط في الرأس، جراء هجوم المستعمرين على القرية. وكذلك فقد أحرق المستعمرون حظيرة للأغنام "بركس" خلال هجومهم على القرية. أكثر من 30 مستعمر هاجموا القرية وشرعوا بإطلاق الرصاص تجاه المواطنين ومنازلهم.

11نيسان، 2024: احرق مستعمرون، منزلا ومركبة في بلدة اللبن الشرقية، جنوب نابلس.حيث أن المستعمرين تسللوا الى القرية، وأضرموا النار بمنزل ومركبة. كما اعتدى المستعمرون على أحد مواطني القرية ما أدى إلى إصابته بكسور في اليد.

11 نيسان، 2024:

أحرق مستعمرون، مركبة في قرية المغير شمال شرق رام الله. حيث أن عددا من المستعمرين تسللوا إلى القرية، وأضرموا النار في مركبة تعود للمواطن عاهد كايد النعسان، قبل أن يتصدى لهم الأهالي، ويجبرونهم على مغادرة المكان.

12 نيسان، 2024: أصيب خمسة مواطنين، في هجوم واسع للمستعمرين على قرية أبو فلاح شمال شرق رام الله. طواقم الهلال الأحمر الفلسطيني تعاملت مع 5 إصابات لمواطنين تعرضوا للاعتداء بالضرب من المستعمرين، وجرى نقل إصابتان إلى المستشفى. كما أن المستعمرون أطلقوا الرصاص صوب المواطنين ومنازلهم. ومساء الجمعة أيضاً، أصيب مواطن بكسور، في اعتداء للمستعمرين على القرية، في وقت أحرقوا فيه 12 مركبة على الأقل، و4 دفيئات زراعية و5 دراجات نارية.

12 نيسان، 2024: هاجمت مليشيات المستعمرين قرية المغير شمال رام الله، وتحديداً في الجهة الجنوبية من البلدة، منطقة النقار، وقام المستعمرون بإشعال النار في منزلين وثلاثة بركسات تعود للمواطنين. حيث كان هناك ستة إصابات، واحدة بالغة الخطورة، واثنتان وصفت بالخطيرة ، كان عدد المستعمرين المشاركين بالهجوم يفوق 1500 مستعمر.

13 نيسان،2024: عشرات المستعمرين من مستعمرة "عيلي" المقامة على أراضي المواطنين في بلدة قصرة جنوب نابلس، هاجموا منازل المواطنين في المنطقة الشرقية من القرية و أطلقوا الرصاص الحي صوب المنازل، وهاجموا المواطنين بالحجارة، دون أن يبلغ عن وقوع إصابات. كما سرقوا 7 رؤوس من الغنم من محيط منزل المواطن صهيب عيسى شاهين. كما وأحرقوا محلا تجاريا وعدة منازل ومركبات، فهب أهالي البلدة للتصدي للهجوم، ما أدى إلى اندلاع مواجهات، وسط إطلاق كثيف للرصاص من قبل المستعمرين.

13 نيسان،2024: عشرات المستعمرين هاجموا منازل المواطنين بمنطقة "راس الأقرع" غرب قرية دوما، وأطلقوا الرصاص ورشقوا الحجارة صوب المنازل، كما وتعرضت عشرات المنازل للحرق، بالتزامن مع اقتحام قوات الاحتلال الإسرائيلي للقرية.

وأفادت جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني بأن قوات الاحتلال اعتدت على مركبة إسعاف تابعة لها، وحطمت زجاجها.

وفي وقت لاحق، أفادت الجمعية بإصابة مواطنة (47 عاما) في الكتف، جراء اعتداء جنود الاحتلال عليها بالضرب، وعولجت ميدانيا.

21 نيسان،2024: أصيب ثلاثة مواطنين بالرصاص الحي، واثنين برضوض وجروح، خلال المواجهات التي اندلعت عقب هجوم المستعمرين على قرية برقا، شرق رام الله. في حين وصلت أربع إصابات إلى مجمع فلسطين الطبي بمدينة رام الله، جراء الهجوم على برقا، منها ثلاث إصابات بالرصاص الحي وهي ما بين متوسطة إلى خطيرة، وإصابة رابعة في اليد.

وهاجم المستعمرون القرية من الجهتين الشمالية والغربية، وأحرقوا حظيرة أغنام تعود للمواطن نظام علي معطان، وحاولوا إحراق منزله، كما حاولوا اقتحام منزل في الجهة الشمالية، ومنازل أخرى في الجهة الغربية من القرية، وأطلقوا الرصاص الحي صوب المواطنين. واقتحمت قوات الاحتلال القرية لتوفير الحماية للمستعمرين، أطلقت الرصاص وقنابل الصوت، والغاز السام المسيل للدموع صوب الأهالي ومنعتهم من إخماد الحريق، كما منعت طواقم الدفاع المدني من الوصول إلى المكان، فيما هاجم مستعمرون المواطنين الذين تمكنوا من الوصول للحريق وحاصروهم.

27 نيسان،2024: أضرم مستعمرون، النار في أراضي قرية المغير شمال شرق مدينة رام الله. حيث أحضروا إطارات مركبات، وأحرقوها بأرض مزروعة بالزيتون في محيط القرية، بحماية قوات الاحتلال الإسرائيلي، كما أن قوات الاحتلال منعت المواطنين من الوصول إلى المنطقة المستهدفة .

5 أيار،2024 : اعتدى مستعمرون، ، بالضرب المبرح على الفتى آدم الرشق (16 عاما)، في البلدة القديمة من مدينة القدس المحتلة. وذكر أنه تم الاعتداء على الفتى من قبل المستعمرين أثناء ممارسته رياضة الركض قرب البلدة القديمة من القدس. كما أن الاعتداء جرى امام أفراد من شرطة الاحتلال ولم يحركوا ساكنا، بل قاموا بمهاجمته واعتقاله والتحقيق معه، بعد اعتداء المستعمرين عليه، ليس لسبب إلا أن أحد المستعمرين صرخ وقال "مخرب عربي". و الفتى نجا من الموت باعجوبه، وجرى نقله إلى المستشفى وأصيب برضوض وجروح في مختلف أنحاء جسده.

6 أيار،2024 : قام عددا من المستعمرين بؤرة استعمارية وخيمة، ووضعوا فيها ورؤوس أغنام وأعلاف، قرب نبع العوجا بمحافظة أريحا والأغوار، وعلى بعد 700 متر من تجمع رأس عين العوجا البدوي، للسيطرة على الأرض والمياه.

7 أيار،2024 : اقتحم مستعمرين منطقة المعرجات الوسطى شمال غرب مدينة أريحا، برفقة أغنامهم، وفككوا بركسات ومساكن تعود لعائلات من عرب الكعابنة، وعددها 6 مساكن. ويشار أن سكان المنطقة أجبروا على النزوح منها في تشرين ثاني/ نوفمبر من العام الماضي، بسبب اعتداءات المستعمرين.

7 أيار،2024: اقتحمت مجموعة من المستعمرين تجمع بير المسكوب البدوي قرب الخان الأحمر في بادية القدس ، واستولوا على الخيام والمحاصيل الزراعية، وأجبروا قاطني التجمع على مغادرته. سكان التجمع البالغ عددهم سبع عائلات هم بدو من الرحل، وكانوا قد غادروا قبل فترة إلى منطقة غرب القدس، وعندما عادوا الى خيامهم تفاجأوا بوجود المستعمرين فيها ومنعوهم من الدخول إليها.

9 أيار،2024 : أحرق مستعمرون، أشجارا وحشائش في محيط مقر وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)، الكائن في حي الشيخ جراح بالقدس المحتلة. وطواقم "الأونروا" المتواجدة في المقر تمكنت من إخماد الحريق ومنع امتداده إلى مباني المقر. وذكر أن قوات الاحتلال التي تواجدت بالمكان لم تمنع المستعمرين من إشعال النيران في محيط المقر.

11 أيار،2024 : أضرم مستعمرون، بحماية قوات الاحتلال، النار بأشجار زيتون ومحاصيل زراعية في قرية المغير شرق رام الله، في وقت كانت قوات الاحتلال تؤمن لهم الحماية وتطلق النار صوب المواطنين الذين اقتربوا من المكان لمحاولة إخماد النيران المشتعلة، وسط مناشدات من الأهالي لإطفاء الحرائق.

2024-5-29: نصب مستعمرون، خيمتين فوق أراضي قرية أرطاس جنوب بيت لحم. في منطقتي "جبل أبو زيد"، و"خلة القطن"، التي يتبع جزء منها لأراضي "دير أرطاس"، بهدف الاستيلاء على مساحات إضافية من الأراضي لصالح توسيع حدود مستعمرة "أفرات" الجاثمة على أراضي المواطنين.

2024-6-3 : أحرق مستعمرون، مساحات واسعة من أراضي بلدة ترقوميا، غرب الخليل، وذكر بأن قوات الاحتلال منعت المواطنين من الوصول إلى المنطقة لإخماد الحريق، واعتقلت اثنين منهم، هما الشقيقان براء وأحمد محمد ذباينة، بعد الاعتداء عليهما.

2024-6-7: أحرق مجموعة من مستعمري مستعمرة "عوز عتصيون" المقامة على أراضي قرية برقا شرق رام الله ، أراضي زراعية في المنطقتين الشمالية والغربية، مساحتها تقدر بـ500 دونم، حيث أتت النيران على العشرات من أشجار الزيتون المعمرة

2024-6-28: هاجم مستعمرون منزلا في بلدة ترمسعيا شمال شرق رام الله.

هاجمت مجموعة من المستعمرين بالحجارة والهراوات منزل المواطن محمد ربيع جبارة، في بلدة ترمسعيا شمال شرق رام الله، الأمر الذي ألحق أضرارًا مادية بالنوافذ، والزجاج، والكاميرات الخارجية، قبل أن يلوذوا بالفرار.

الفصل السادس: ملفات تحليلية

أولاً: لعبة جديدة للاستيطان: مستعمرات لا يعلن عنها

ثانياً: الاستيطان بوصفه انتقاماً أيضاً

ثالثاً: نقاشات الكنيست: هواجس مريضة تترجم ببطءعلى الأرض

لعبة جديدة للاستيطان: مستعمرات لا يعلن عنها

منذ فترة ليست بالقصيرة والشد والجذب بين دولة الاحتلال والمجتمع الدولي بخصوص التوسع الاستيطاني يأخذ وقته وحجمه على أكمل وجه، فمن جهة، يعلن المجتمع الدولي موقفه صراحة من عدم قانونية التوسع الاستيطاني، وهو موقف لا يتعدى كونه موقفاً كلامياً خالصاً، لا أفعال تليه، ولا مواقف جدية تترتب عليه، وهو الموقف الذي توقف تعريفه عند حدود بناء المستعمرات الجديدة، لكنه ومن حيث الجوهر تغاضى تماماً عما بات تطلق عليه دولة الاحتلال بالنمو الطبيعي للمستعمرات، أي بتوسعتها وبناء وحدات استيطانية جديدة لها، من جهتها دولة الاحتلال، وحتى لا تتعرض لسلسلة من الإعلانات والإدانات اعتبرت كل بناء في المجال الاستيطاني هو بمثابة توسيع للمستعمرات ومحض إفساح للمجال امام النمو طبيعي لهذه الكيانات.

عند هذه النقطة أخذ مسعى البناء الاستيطاني الاستعماري في أراضي الضفة الغربية والقدس مسعى جديداً، يتجنب فيه الاحتلال الإعلان عن إقامة المستعمرات الجديدة والاكتفاء ببند التوسع الاستيطاني أو إفساح المجال للنمو الطبيعي لهذه المستعمرات، الكثير من المستعمرات بنيتّ أسفل هذا البند، وهو الأمر الذي يفسر التسميات المكررة للكثير من المستعمرات مثل مستعمرات كيدا وكيدا شرق، وتلمون وتلمون B وهكذا.

وهو الأمر ذاته وفي الكثير من الأحيان وفيما يتعلق بتسوية أوضاع البؤر الاستعمارية أو بحسب المسمى الاحتلال "شرعنة" البؤر الاستعمارية، إذ تعمد دولة الاحتلال وفي الكثير من الأحيان وعند تسوية أوضاع هذه البؤر بمدها بشبكات الكهرباء والماء واعتماد المخططات الهيكلية لها إلى اعتبارها حياً جديدة يتبع لمستعمرة قريبة أقيمت هذه البؤرة بالقرب منها، دون اعتبارها مستعمرة جديدة، مثلما يجري العمل هذه الأيام على شرعنة ثلاثة بؤرة استعمارية جديدة قريبة من مستعمرة عيلي بين مدينتي رام الله ونابلس (بلغاي هعايم، وهيوفيل، ونيفي شهام) وهذه البؤر وبالرغم من الإعلان الاحتلال عن نيته شرعنتها إلا أنه وحتى هذه اللحظة لا زال يعتبرها أحياءً ممتدة تتبع ذات المستعمرة، وهذا الأمر ينطبق أيضاً على بؤرة متسبيه داني التي أقر لها مخططات تعمل على تحويلها إلى مستعمرة كاملة لكنه وحتى اللحظة يعتبرها واحدة من أحياء مستعمرة معاليه مخماس شرقي رام الله.

الكثير من المخططات الأخيرة الصادرة عن الجهات التخطيطية في دولة الاحتلال تدّعي أنها تريد توسعة مستعمرات قائمة، لكن وبعد مراجعة خرائط المخططات المعلنة، تبين أنها تنوي القيام ببناء مستعمرات جديدة يفصلها مساحة جغرافية كبيرة عن المستعمرة التي تدّعي عملية توسعتها.

فعلى سبيل المثال أودعت دولة الاحتلال مطلع نيسان مخططاً هيكلياً يحمل الرقم 510/6/2 لغرض إعادة تنظيم منطقة صناعية للاستخدام السكني لصالحة مستعمرة كريات أربع المقامة على أراضي المواطنين في مدينة الخليل، لكن وبعد مراجعة الخرائط المتعلقة بالمخطط الهيكلي تبين أن قطعة الأرض المستهدفة تقع في منطقة جرت عملية مصادرتها في العام 1982 وتبعد مساحة جغرافية كبيرة عن كريات أربع، وهو ذات المكان الذي أقام فيه مستعمرون بؤرة وأطلقوا عليها بؤرة متيسه افحاي في العام 2018، وبالتالي تتجلى نية الاحتلال في شرعنة ما فعله المستعمرون وإقامة مستعمرة جديدة في المنطقة وتحديداً على أراضي قرية بيت عينون شمالي مدينة الخليل.

وكذلك فقط طرحت دولة الاحتلال العام الماضي مجموعة من العطاءات لبناء ما مجموعه 1773 وحدة استعمارية لصالح توسعة مستعمرة أرئيل المقامة على أراضي المواطنين في محافظة سلفيت، ولكن وبعد مراجعة الخرائط تبين أن دولة الاحتلال تعتزم بناء مستعمرة جديدة على أراضي المواطنين تحت اسم "أرئيل غرب"، علما أن مخطط المستعمرة الجديدة في سلفيت قد جرت عملية المصادقة عليه في العام 1992 وحمل المخطط حينها رقم 130/3/1.

وقد تكرر أيضاً في محافظة بيت لحم، وتحديداً في حزيران من العام 2022، عندما تم طرح مخطط هيكلي جديد للإيداع من أجل توسعة مستعمرة هار غيلو المقامة على أراضي المواطنين في محافظة بيت لحم، وحمل المخطط حينها الرقم 401\4\1 وكان يهدف لبناء 952 وحدة استعمارية جديدة، ليتبين أن دولة الاحتلال تخفي نية لبناء مستعمرة جديدة تحت اسم "كارميل" ستقوم بعزل بلدتي الولجة وبيتير في محافظة بيت لحم.

هناك الكثير من الشواهد التي تدلل على أن دولة الاحتلال لم تتوقف عن بناء المستعمرات الجديدة بالرغم من تجنب إعلانها ذلك صراحة، واكتفاءها فقط بالإعلان عن توسعات محددة هنا وهناك، إذ أن الأمر يندرج في إطار التوسعات المتلاحقة لهذه المستعمرات، وتزاوج البؤر التي تتنصل منها دولة الاحتلال باعتبارها غير قانونية لفترة طويلة من الزمن، ثم سرعان ما تقوم بتسوية أوضاعها وشرعنتها ليتم إلحاقها بالمستعمرات القائمة كحي جديدة أو كمستعمرة جديدة، الأمر كله يكشف عن أن اللعبة الاستيطانية مرة أخرى مثل كرة النار المتدحرجة، تتحرك بلا توقف، وتأكل من الأرض ولا تشبع.

الاستيطان بوصفه انتقاماً أيضاً

تكاد لا تترك دولة الاحتلال مناسبة او ظرفاً تمر به المنطقة، سواءً في بعده الإقليمي، أو على المستوى المحلي، دون ان يكون ذلك بوابة للمزيد من الإجراءات الاستيطانية، الاستيطان بكل ما يمثله من قضم للأرض وتضييق للخناق على المواطنين الفلسطينيين، بحرمانهم من أراضيهم بنزع الملكية عنها أو بمنع وصولهم إليها، وبالتالي تبويرها لتكون مبرراً جديداً للسيطرة عليها.

ولعل الناظر إلى سلسلة الأحداث الأمنية الأخيرة وما رافقها من إعلانات قديمة جديدة أطلقها قادة مشروع الاستيطان في دولة الاحتلال تتعلق بتعزيز النشاط الاستيطاني في كل منطقة تشهد أراضيها عملية فدائية فلسطينية، يأتي هذا النوع من الإعلانات غالباً من وزير مالية الاحتلال اليمين المتطرف بتسلائيل سموتريتش أو من وزيرة مواصلات حكومة الاحتلال ميري ريجيف، أو حتى من وزيرة الاستيطان أوريت ستروك في ذات الحكومة، وكلها تصب في ذات الخانة: المزيد من الاستيطان بوصفه انتقاماً من الفلسطينيين.

ولعل أبرز هذه الإعلانات كانت في سلسلة الإعلانات الأخيرة التي ترافقت مع عمليات فدائية في مناطق محددة من الضفة الغربية، والتي تكفلت المؤسسة الرسمية بتحويل هذه الإعلانات إلى أمر واقع، سواء بمصادرة مساحات شاسعة من الأراضي المحيطة، أو بتقديم مخططات هيكلية للجنة التخطيط العليا التابعة للإدارة المدنية التي يشرف عليها وزير المالية بتسلائيل سموتريتش بوصفه وزيراً في وزارة الأمن الاحتلالية.

ففي الثاني والعشرين من شهر شباط من هذا العام وعقب عملية استهدفت مستوطنين قرب مستعمرة معاليه أدوميم المقامة على أراضي محافظة القدس، أعلنت دولة الاحتلال أنها بصدد مصادرة أراضي ودراسة مخططات هيكلية لمستعمرات قريبة، وبالفعل، وبعد أسبوع واحد فقط، أقدم جيش الاحتلال على مصادرة 2642 دونماً من أراضي المواطنين في أبو ديس والعيزرية بإعلانها كأراضي دولة رداً على العملية، هذه المصادرة والتي تعتبر من أكبر مصادرات الأراضي في الفترة الماضية، هدفت وبشكل واضح إلى ربط مناطق نفوذ مستعمرتي معاليه أدوميم وكيدار المقامتين على أراضي المواطنين في محافظة القدس، ولم تكتف بذ لك، بل قامت وفي الفترة ذاتها بتقديم 3 مخططات هيكلية كبيرة تهدف لدراسة بناء ما يقترب من 1000 وحدة استعمارية جديدة تعود لمستعمرات معاليه أدوميم وكيدار ورافات رداً على العملية.

وبعد أقل من شهر من ذلك، وعقب عملية أخرى وقعت غرب رام الله، وتحديداً في الأراضي الفاصلة بين قريتي دير ابزيع وكفر نعمة، سارعت وزير مالية الاحتلال ووزيرة المواصلات ميري رجيف إلى الإعلان عن الإسراع في تخطيط وتنفيذ طريق يربط مستعمرة غوش تالمونيم بشارع 443. وهو الطريق الذي يهدف إلى اختصار المسافة الواصلة بالقدس، مرورا عبر الأراضي الفلسطينية ومناطق القرى الفلسطينية التي لا يوجد فيها حاليا أي تواجد للمستعمرات وبالتالي المستعمرين، ويخطط المستعمرون منذ فترة طويلة لشق الطريق لتسهيل التوسع السكاني في المنطقة بعشرات آلاف منهم.

وتشمل مستعمرات غوش تالمونيم تلمون، دوليف، نحليئيل، كيرم ريم، نيريا، حرشا، حلميش، وزيت رعنان المقامة على أراضي غربي رام الله والتي تضم مجتمعة حوالي 9500 مستعمر. وتقع تماماً شمالي غرب رام الله، بين قرى المزرعة القبلية، بيتللو، دير عمار، ورأس كركر الفلسطينية .

وفي منتصف العام 2023 أي قبل بدء العدوان الرهيب على شعبنا، وبعيد عملية فدائية تم تنفيذها في محيط مستوطنة عيلي المقامة بين محافظتي رام الله ونابلس يوم 20 حزيران 2023 سارع قادة دولة الاحتلال وعن طريق رئيس الحكومة هذه المرة نتنياهو بالإعلان عن البدء بدراسة 1000 وحدة استعمارية جديدة تتعلق بمستعمرة عيلي تحديداً كرد على العملية، وفعلاً، جرى إدراج ثلاثة مخططات

على جلسة مجلس التخطيط التي تقوم بدراسة عمليات التوسعة في المستعمرات، ترتب حينها على جملة المصادقات "شرعنة" مجموعة من البؤر الاستعمارية وهي ثلاث بؤر تحيط بالمستعمرة إياها المقامة على أراضي محافظتي رام الله ونابلس(انظر الخارطة الجانبية) .

الأولى هي بيلجاي مايم من خلال المصادقة على مخططين هيكليين لها حملا الرقم יוש/ 8/ 237 و יוש/ 6/ 237 لبناء ما مجموعه 499 وحدة استعمارية على مساحة 412 دونم، في حين تمت المصادقة على البؤرة الثانية في نفس البقعة الجغرافية وهي هيوفيل حاريم بواقع 407 وحدات استعمارية على مساحة تقدر 351 دونماً من أراضي المواطنين وحمل مخططها الهيكلي رقم יוש/ 4/ 237، وكذلك أقرت المخططات الهيكلية إقامة بؤرة جديدة حمل مخططها الرقم יוש/ 5/ 237 وتستهدف بناء 650 وحدة استيطانية جديدة على مساحة تقدر بـ 638 دونماً.

يبدو كل ما تفعله دولة الاحتلال محض انطباقا تاما لفكرة العقوبة الجماعية التي تستهدف الفلسطينيين وأراضيهم، بالإضافة إلى الابتزاز النفسي الذي يراد من خلاله تقويض الحاضنة الشعبية لكل ما يتعلق بالفعل المقاوم بكل أشكاله، ناهيك بالأساس عن افتقاد ما تفعله دولة الاحتلال للشرعية والقانونية وفق كل القوانين الدولية، لكنه يظل رهان المستعمر على الزمن وفرض الحقائق على الأرض، إزاء عالم لا يحرك ساكناً لطالما أن الفاعل معروف .

نقاشات الكنيست: هواجس مريضة تترجم ببطءعلى الأرض

تُظهر جملة القوانين ومقترحات أو مشاريع القانونين التي تجري عملية دراستها وفق مراحلها الرسمية (التمهيدية وقراءاتها الثلاث والمصادقة) من أجل اعتمادها واعتبارها قانوناً داخل دولة الاحتلال، حقيقة الذهن الاحتلالي الاستيطاني، وأبرز توجهات هذا الذهن في المستقبل القريب، إذ يبدو واقع الأراضي الفلسطينية هذه الأيام، من ظروف صعبة ومعقدة يتفشى فيها الاحتلال وسطوته وإجراءاته مثل السرطان في مراحله المتقدمة نتيجة مباشرة ومنطقية لما جرى من نقاشات داخل أروقة الكنيست، باعتبار أن هذه النقاشات، وهي محض أفكار وأحلام وخيالات مريضة لأصحابها، يتم تحويلها إلى مقترحات قوانين تخص ذهنية كل حزب من أحزاب هذا الكنيست.

تشطح الكثير من الأحزاب في اقتراحاتها ومشاريع قوانينها إلى أقصى يمين الفكر الصهيوني المتطرف الذي لا يرى في الفلسطيني إلا وحشاً يستوجب على الاحتلال أن يربيه ويعيد تشذيبه بتما يتوافق مع رؤيته للأرض وديناميةالحياة عليها، يلاحق من خلالها كل أفق للعيش والحياة والتنفس للفلسطيني، يحسده عليها، ويحرمه منها، ويفاوضه بكل وضاعة على استرجاعها.

تظهر أهمية متابعة ورصد نقاشات كنيست الاحتلال بكل ما فيها من اقتراحات باعتبارها مزاجاً عاماً لما يعتمل في ذهن المجتمع الاحتلالي وباعتبارها كما أسلفنا سابقاً تؤشر إلى أين تريد أن تذهب سياط الاحتلال في المستقبل القريب، وهي سياف تستهدف من جملة ما تستهدف رقاب الفلسطينيين وأرضهم على حد سواءً.

ولعل أقل نظرة يجري تسليطها على كل ما يتم مناقشتها داخل كنيست الاحتلال، يلحظ دائماً ودون أدنى شك طبيعة هذه القوانين، من حيث طبيعتها العدائية والعنصرية، والتي تحاول من خلالها الجهات التشريعية في دولة الاحتلال أن ترسخ منظومة قمع الفلسطينية أو إمعان الفصل العنصري والأبارتهايد.

ومن الأمثلة على ذلك مشروع القانوني الذي جرى تقديمه لصالح التعامل مع المستعمرات المقامة على أراضي محافظة الخليل حيث جاءت خطورة هذا القانون أنه يعتبر واحد من قوانين وإجراءات الضم، أو بمعنى آخر، التعامل مع مستوطنات الضفة الغربية، بشكل تدريجي، كبلدات ومدن في الداخل المحتل، القانون الذي حمل الرقم 25/ 4486 جرت عملية إيداعه في الثالث من نيسان، بانتظار قراءات أخرى لتحديد وضعه القانوني والتنفيذي.

بالعادة، تبدو الأفكار المتداولة في أروقة الكنيست، خيالية وبعيدة، لكنها سرعان، ما يجري المصادقة عليها وتمريرها وتنفيذها، هكذا بدأت الكثير من القضايا، وليس آخرها مسألة إعادة الاستيطان مرة أخرى إلى شمال الضفة الغربية، بعد أن أقر ذات الكنيست في العام 2005 خطة فك الارتباط وبالتالي الانسحاب من مستعمرات شمال الضفة الغربية، ليعود ذات الكنيست، بوجوهه الجديدة تعديل القانون وإقرار العودة من جديد، ولعل أكثر العناوين الصارخة التي يجري تداولها هذه الأيام، والتي كانت وحتى وقت قصير بعيدة المنال وغير قابلة للتطبيق، إلا أن تمثلات الواقع الآن تشير إلى ما بات يبدو قابلاً للتطبيق وتحديداً تداول مسألة إعدام الأسرى الفلسطينيين، ولعل المتابع لما يجري نقاشه هذه الأيام في الكنيست، وكثافة النقاش الجاري حول هذه القضية والخلفية القومية والأيديولوجية لمن يقومون بعملية نقاش يدرك الآن قرب تحقق ذلك، آخر ما تم إيداعه مطلع نيسان الماضي، من قبل نائبة من كتلة "الليكود"، مشروع قانون حمل الرقم 25/ 4550 يقضي بفرض عقوبة الإعدام، إلى جانب عقوبة السجن، على من أدين في المحاكم العسكرية بقضايا قتل فيها إسرائيليون، أو تضرروا منها، على أن يكون هذا الحكم مع وقف التنفيذ، ويتم تنفيذ حكم الإعدام، في حال طلبت "منظمة إرهابية"، بحسب نص مشروع القانون، إطلاق سراحه.

وفي إطار آخر يبدو أنه يؤسس لمرحلة جديدة من مراحل الضم الصامت والهادئ لأراضي الضفة الغربية ما قدمه مؤخراً أعضاء كنيست من حزب قوة يهودية (تحديداً النائب سون هار ميلخ) من قانون للإيداع على جدول أعمال الكنيست، يقضي بالتعامل مع مستوطنات جنوب الضفة الغربية (الخليل) على أنها مستوطنات في الداخل، بمعنى ان يتم ضم هذه المستوطنات إلى ما يعرف بسلطة تطوير النقب .

تبدو سلطات الاحتلال عازمة أشد العزم بالكثير من التشريعات والقوانين على إطباق مسألة الضم هذه، بشكل بطيئ، صامت وغير معلن، كانت أولى مؤشراتها ما فعّلته منتصف العام 2023 من دمج لمخططات المستعمرات المخصصة لأغراض توسعتها ضمن مواقع المخططات المخصصة لمدن الداخل المحتل، في إشارة تبدو واضحة لما بات يعرف بالضم الإداري، ليأتي القانون الذي تجري عملية تداوله، قبل المصادقة، كإشارة جديدة على عزم دولة الاحتلال في المضيّ قدماً نحو الحسم.

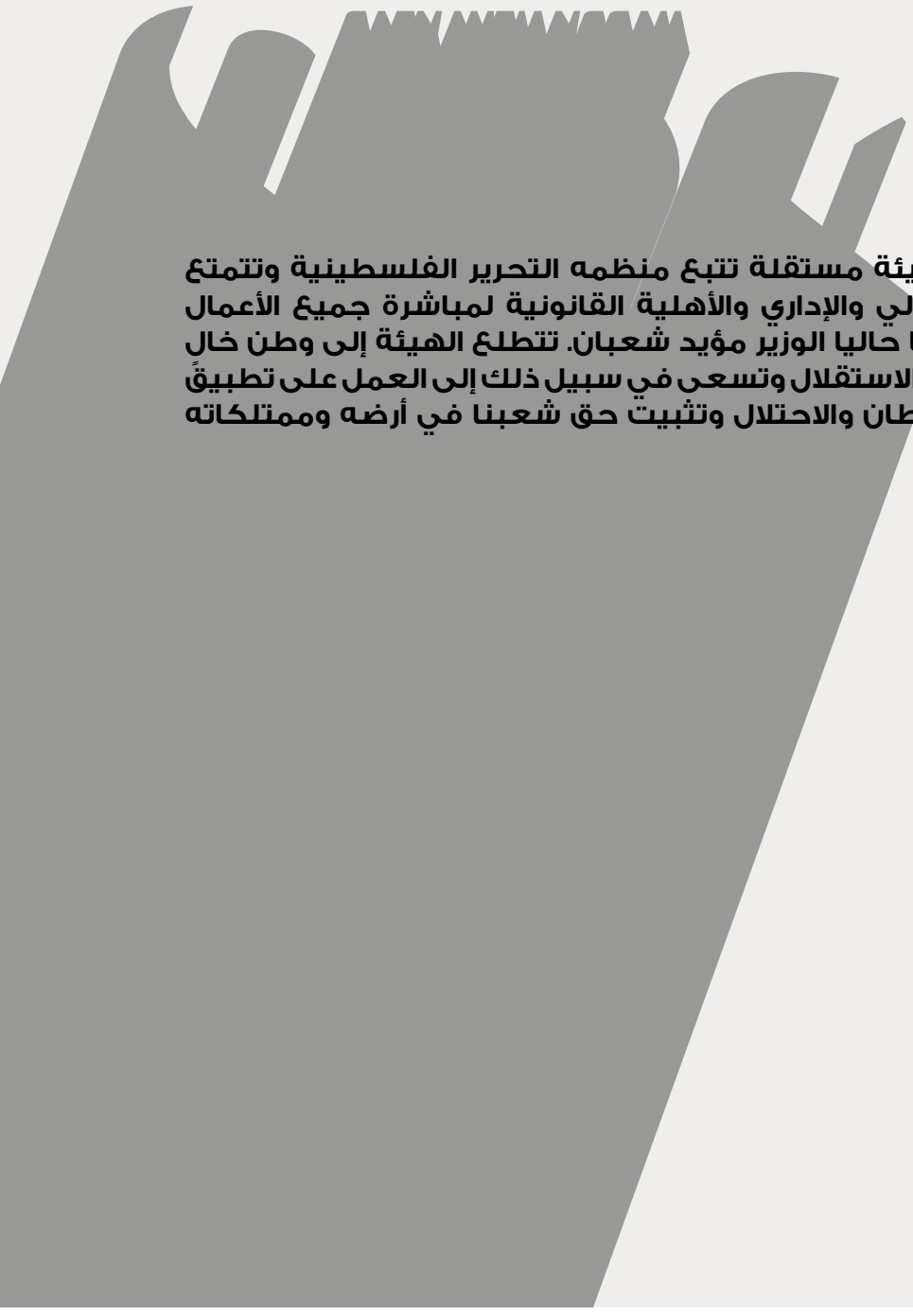

هيئة مقاومة الجدار والاستيطان : هيئة مستقلة تتبع منظمه التحرير الفلسطينية وتتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والإداري والأهلية القانونية لمباشرة جميع الأعمال والتصرفات لتحقيق أهدافها ويرأسها حاليا الوزير مؤيد شعبان. تتطلع الهيئة إلى وطن خال من الجدار والاستيطان ينعم بالحرية والاستقلال وتسعى في سبيل ذلك إلى العمل على تطبيقً القرارات الدولية بشأن الجدار والاستيطان والاحتلال وتثبيت حق شعبنا في أرضه وممتلكاته وثرواته الطبيعية